جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب: "الجزائر نموذجا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
-راضية ذويب

إشراف الأستاذ:
- سمير كيم

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
لندة عكروم	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
سمير كيم	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي هدانا ووفقني لتأدية رسالتي في مشواري الجامعي.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: [من صنع إليكم معروفا فكافؤوه فإن لم تجدوا ما تكافؤونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه].

لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والعرفان لـ:

- أستاذنا الفاضل "كيم سمير" على ما قدمه لي ومن مساعدة قيمة والذي لم يبخل علينا بالتوجيه طيلة إشرافه على هذا البحث.
- كل أساتذة العلوم السياسية دون استثناء، وكذا أساتذة الحقوق خاصة الذين درسوا لنا.

- إلى من لم يذكرهم القلم لكنهم في القلب-

لقد شكلت التنمية موضع اهتمام متزايد عقب الحرب العالمية الثانية، لتأخذ سيرورة الحوار حول التنمية في التغيير والتطور، فمن مرادف للنمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية وصولا إلى التنمية الإنسانية والمستدامة، لذلك فإن التنمية اليوم هي حتمية إستراتيجية واقتصادية وأخلاقية بوصفها عنصرا أساسيا في تحقيق التوازن وحل المشاكل. ومن هذا المنطلق فإن تأكيد المجتمع الدولي والتزامه بإقرار الحق في التنمية لجميع الشعوب والمجتمعات ساهم في إعطاء الأولوية للتنمية ضمن معظم الأجندات والسياسيات وذلك في ظل نظام دولي يسعى إلى حفظ وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

ونتيجة التطورات المثيرة التي شهدها النظام الدولي، والتي أسفرت عن سقوط الإتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشيوعي وتفككه أصبح مصطلح الإرهاب من أكثر المصطلحات المتداولة في الأدبيات السياسية المعاصرة، وذلك في ضوء الزخم الكبير الذي اكتسبه هذا المصطلح منذ نهاية عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، وعليه فإن الإرهاب ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي حالة سلبية نظرا للنتائج الكارثية التي خلفتها على المجتمعات بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة، ولهذا يجب على الدول السعي جاهدة للوقوف في وجه هذا التهديد من خلال اعتماد سياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها واستئصال جذورها.

ولتفعيل مقاربة شاملة للتنمية هذا يتطلب مواجهة غياب الأمن وعدم الاستقرار، والذي يعد من أهم العوامل المثبطة للتنمية، وأن الفشل أو التقصير في مجال التنمية الفعلية هو في الغالب من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار، ولهذا فإن الإرهاب أهم معوقات التنمية، وهذا لا يعني أنه في غياب الأمن تنعدم التنمية، وإنما بسبب التكلفة المادية والبشرية التي تهدر والتي كان بالإمكان توظيفها من أجل تحقيق تنمية شاملة.

وكان تزامن تفشي ظاهرة الإرهاب في الجزائر بداية التسعينيات من القرن الماضي، مع بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير وما نتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة. وبعد عشرية دامية أدت إلى زعزعة الأمن

والاستقرار في الجزائر، قامت الحكومة بتبني برامج ومخططات تنموية وطنية للقضاء على الأثر البالغ لهذه العشرية، وإعادة بناء ما تم تدميره من خلال الأعمال الإرهابية، وذلك من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي، وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

1. أهمية الدراسة:

هناك بعدان لأهمية الدراسة، هما الأهمية العلمية والأهمية العملية.

أ. **الأهمية العلمية**: وتتمثل في:

☑مدى أهمية التنمية في تحقيق الأمن والاستقرار.

☑كيفية تأثير مؤشرات التنمية على تحقيق التنمية والاستقرار ومن ثمة القضاء على الإرهاب.

ب. الأهمية العملية: وتتمثل في:

☑فهم العلاقة بين التنمية والإرهاب، وذلك من خلال فهم خصائص المجتمع المعني بهذه العلاقة، لأن هذه الخصائص تمثل وجه التنمية في ذلك المجتمع.

☑توضيح العلاقة بين التنمية والإرهاب في الجزائر.

☑إبراز التطورات التي حدثت على الساحة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، ودور المقاربة التنموية في هذا المجال.

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية وذلك على النحو التالي:

أ. **الأهداف العلمية**: وتتمثل في:

☑تقديم تفسير علمي للإرهاب كظاهرة هامة جدا تهدد الأمن والاستقرار، وذلك من خلال التعرف عليها ومعرفة كافة أسبابها.

☑محاولة إيجاد دراسات متخصصة في مجال التنمية والإرهاب تتيح لنا كافة جوانب هذا الموضوع.

☑الوصول إلى نتائج دقيقة وموثقة حول موضوع الدراسة تصبح جزء من المعرفة التي بتراكمها تساعدنا في التوصل إلى تعميمات أوسع وأدق.

ب.الأهداف العملية: وتتمثل في:

☑رصد وتحليل دور المقاربة التنموية في معالجة القضايا الأمنية.

☑معرفة مدى فاعلية ونجاح المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب، وذلك على ضوء حالة الجزائر.

3.مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى جملة من الأسباب، منها الذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

أ. **الأسباب الذاتية**: وتتمثل في:

☑باعتبار أن تخصص الدراسات الإستراتيجية يتضمن الأمن كمحور أساسي وعليه فالإرهاب يهدد هذا الأمن والاستقرار.

☑الرغبة في الإطلاع المعمق بموضوع التنمية ودورها في مكافحة الإرهاب في الجزائر.

ب.الأسباب الموضوعية: وتتمثل في:

☑محدودية الدراسات ذات الأبعاد الأمنية التنموية.

☑تحديد وبدقة الدور الذي تقوم به المقاربة التنموية، وذلك من خلال العديد من الآليات السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، الثقافية في مكافحة الإرهاب.

4.الدراسات السابقة

شكل موضوع دور المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب في الجزائر محور اهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية الراهنة، ومن بين هذه الإسهامات البحثية نجد:

أ. دراسة لذياب موسى البداينة بعنوان: التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، من إصدارات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية– الرياض–، 2010، وقد ركزت هذه الدراسة على الجوانب التالية:

☑التنمية البشرية: المفهوم والقياس.

☑واقع التنمية البشرية في الوطن العربي.

☑الإرهاب: التعريف والمشكلة.

☑التنمية البشرية والإرهاب.

وقد تمحورت اشكالية هذه الدراسة في كشف العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

1- أن التنمية البشرية تحصن ضد الإرهاب من خلال تمكين الناس وتوسيع خياراتهم، مما يجعلهم حريصين على صيانة استثماراتهم الاجتماعية.

2- أن الفشل في التنمية يمثل جذرا قويا لإنتاج الارهاب من خلال ضعف البنى الاجتماعية.

ب. دراسة لمحسن بن العجمي بن عيسى بعنوان: الأمن والتنمية، من إصدار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض-، 2011، وقد تضمنت هذه الدراسة الجوانب التالية:

☑الأمن بين النظرية والتطبيق.

☑التهديدات وحدود السيادة (الإرهاب والجريمة المنظمة).

☑الآفاق التنموية والتحديدات الأمنية.

☑الأمن ومقتضيات الإصلاح.

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول اتساع دائرة الجريمة والإرهاب في مختلف مناطق العالم وتأزم الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالعديد من الدول وعجز الدولة عموما عن مواجهة التهديدات الناجمة عن ذلك منفردة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1- أن مفهوم الأمن ومقتضياته أصبح في حاجة إلى المراجعة ليس فقط كمطلب اجتماعي عاجل وإنما كخيار إستراتيجي بعيد المدى.

2- الحاجة لطرح مفهوم أمني جديد يجمع الأبعاد الأمنية بالتنموية بشكل يعالج القضايا القائمة ويؤمن للأجيال القادمة حياة كريمة وغدا أفضل.

غير أن موضوع هذه المذكرة سيركز على دور المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب في الجزائر نظرا لما خلفته هذه الظاهرة من نتائج مست جميع المجالات، والرغبة في الوصول إلى النتائج المؤدية للقضاء على هذه الظاهرة، من خلال دراسة الآليات التنموية لمكافحة الإرهاب في الجزائر.

5. إشكالية الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في دور المقاربة التنموية وعلاقتها بالإرهاب، من خلال تحديد الآليات التي تتبتها الحكومة الجزائرية في إطار البرامج التنموية لمكافحة هذه الظاهرة، والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي: **كيف تساهم المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب على ضوء حالة الجزائر ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

☑ما هي مؤشرات قياس التنمية ؟

☑ما هي أسباب الأزمة الأمنية في الجزائر ؟

☑ما هي الآليات التي اعتمدتها الجزائر لمكافحة الإرهاب من خلال برامجها التنموية ؟

وللإجابة الواضحة على هذه الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

☑كلما تراجع مستوى التنمية كلما زادت حدة الأعمال الإرهابية.

☑كلما تم الاعتماد على المقاربة الشاملة للتنمية كلما تراجعت حدة الأعمال الإرهابية.

6. الإطار المنهجي للدراسة:

تقتضي هذه الدراسة الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية وكذا الإقترابات النظرية وذلك على النحو التالي:

أ. <u>المناهج:</u>

☑ **المنهج التاريخي:**

وهو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها وإنما يقدم تصور للظروف والمحيط الذي أدى إلى تفعيل دور المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب في الجزائر، ومحاولة الوصول أو إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك من خلال تحليل الحركيات السببية للأزمة الأمنية في الجزائر، أي معرفة الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الثقافية للأزمة في الجزائر.

☑ **منهج دراسة الحالة:**

وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواءا كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو محليا، ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة.

وقد تم اعتماده في هذه الدراسة كونه سيسلط الضوء على نموذج العلاقة التلازمية بين التنمية والأمن في الجزائر من خلال مكافحة الإرهاب.

ب.الإقترابات النظرية:

☑**الإقتراب النسقي:**

وذلك من خلال جملة من المدخلات المتمثلة في مؤشرات التنمية، لأن الضعف في عملية التنمية سيؤدي بطبيعة الحالة إلى مخرجات سلبية، والتي بدورها ستؤدي إلى إنتاج الإرهاب.

☑**تقسيم الدراسة:**

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: يشمل الإطار النظري للدراسة، وينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث اهتم المبحث الأول بماهية التنمية، أما المبحث الثاني فقد اهتم بماهية الإرهاب، والمبحث الثالث تناول الأسس النظرية المفسرة للعلاقة بين التنمية والإرهاب.

الفصل الثاني: ويشمل تحليل الحركيات السببية للأزمة الأمنية في الجزائر، وذلك بتحديد الأسباب الداخلية اللازمة أولا، والأسباب الخارجية اللازمة ثانيا.

الفصل الثالث: وقد شمل آليات تفعيل المقاربة التنموية لمكافحة الإرهاب في الجزائر، ويتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول الآليات السياسية – الأمنية، أما المبحث الثاني سيتناول الآليات الاقتصادية أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص للآليات الاجتماعية والثقافية.

لقد أحدثت التنمية تغيرات جذرية في حياة الإنسان، قد لا تستوعبها البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا تتمكن من التكيف معها، كما أن فشل مخططات التنمية قد يؤدي إلى انتشار الفساد والظلم وعدم الانصاف والإرهاب.

لا تثبت أهمية وفعالية المقاربة الشاملة للتنمية إلا في إطار مناخ ملائم يتميز بالأمن والاستقرار، كما أن المناخ الآمن والمستقر لا يتحقق إلا بفاعلية ودور المخططات التنموية في إرساء الأمن والاستقرار.

وتأسيسا على ما سبق، سوف يتم من خلال هذا الفصل توضيح ماهية التنمية من خلال المبحث الأول ماهية الارهاب من خلال المبحث الثاني، إضافة إلى مبحث ثالث والذي سيتناول الأسس النظرية المفسرة للعلاقة بين التنمية والإرهاب.

المبحث الأول: ماهية التنمية

يعد مفهوم التنمية Développement من أهم المفاهيم في القرن العشرين، حيث استخدم لأول مرة في علم الاقتصاد، لينتقل بعد ذلك إلى حقل السياسة بداية الستينيات، ليتحول بذلك هدف التنمية من مجرد تعظيم نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان وتحسين مستوى معيشتهم والحد من الفقر.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية

لقد مر تطور مفهوم التنمية بمراحل عدة، انطلاقا من التنمية البشرية مرورا بالتنمية الانسانية وصولا إلى التنمية المستدامة.

1. **التنمية البشرية**: لقد أصبح العنصر البشري يستقطب اهتمام الكثير من الدراسات والتقارير الدولية المتعلقة بالتنمية، ومن ثمة وضع حاجة الإنسان في بؤرة سياسات التخطيط وصنع القرار في البلدان النامية، على اعتبار أن العنصر البشري هو العمود الفقري لعملية التنمية بمختلف أبعادها. وقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى آخر حيث استخدم أكثر من تعبير للدلالة على مفهومها، ففي البداية استخدم مصطلح تنمية العنصر البشري "أو تنمية رأس المال البشري" وصولا إلى مصطلح التنمية

البشرية الذي حدده تقرير الأمم المتحدة الإنمائي في التسعينيات. وقد اختلف مضمون التنمية البشرية باختلاف التسميات، حيث انتقل ارتباط المفهوم بعنصر الرفاه الاجتماعي خلال الخمسينيات إلى التركيز على أهمية التعليم والتدريب لإشباع الحاجات الأساسية وصولا إلى ضبط المفهوم من خلال تقرير الأمم المتحدة الانمائي.[1] وقد تعددت التعاريف المقدمة للتنمية البشرية سنحاول التطرق إلى أهمها فيما يلي:

لقد أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا كبيرا في الترويج لهذا المفهوم-التنمية البشرية-، ويظهر ذلك من خلال تقاريره التي بدأ في اصدارها منذ سنة 1990، حيث ركز مفهوم التنمية البشرية على فاعلية الإنسان في جوهر العملية التنموية، وذلك على عكس الفكر الكلاسيكي الذي ركز على الإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج، حيث عرفت التنمية البشرية بأنها:"عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد، وأهم هذه الخيارات هي حياة الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض، والحصول على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان".[2] ومن خلال هذا التعريف ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاث مؤشرات رئيسية للتنمية البشرية وهي كالآتي:

- ☑ أن يعيش الفرد حياة طويلة وصحية (خالية من الأمراض).
- ☑ أن يحصل على المعارف (الحق في التعليم).
- ☑ أن يحصل على الموارد الطبيعية التي توفر لهم مستوى معيشي أفضل.

وكذا أضاف مؤشران على قدر كبير من الأهمية، يتمثل الأول في الحريات السياسية والثاني في حقوق الإنسان.

---

[1] محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1995، ص81.

[2] سنوسي شيخاوي، "هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999-2010" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011/2010) ص 20.

وعليه فعملية التنمية أصبحت تعنى بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية، حيث تبني أهدافها على أساس تحسين ظروف حياة الإنسان في حد ذاته. وبالتالي فالتنمية البشرية تعمل على زيادة وتطور قدرات البشر من خلال تحسين مستوى المعرفة والصحة، وكذا ترشيدهم إلى الانتفاع من تلك القدرات. ومن ثمة يمكن القول أن التنمية البشرية فرعين[1]، أحدهما هو تكوين القدرات البشرية ومن قبيل ذلك تحسين الصحة والمعرفة والمهارات، والآخر هو استخدام الناس لهذه القدرات التي اكتسبوها في الأغراض الإنتاجية أو في أغراض تمضية وقت الفراغ أو في أغراض ممارسة نشاط ثقافي أو اجتماعي أو سياسي.

2. **التنمية الإنسانية**: يعتبر الإنسان محور تركيز جهود التنمية، كما ان الناس هم الثروة الحقيقية للأمم والهدف من التنمية هو إيجاد بيئة تمكنهم من التمتع بحياة طويلة وصحية.

لقد قدم تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 تعريفا بسيطا للتنمية الإنسانية جاء فيه: "... يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة على أنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، والبعض سياسي، وبعضها ثقافي. والتنمية الإنسانية بهذا المفهوم عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي تجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها..."[2] يتضح من خلال هذا التعريف المقدم للتنمية الإنسانية، أن هذه الأخيرة تقوم على دلالات بعيدة الأثر تتمثل في:

- ☑ تعزيز الخيارات الإنسانية وتوسيعها وذلك بعد اكتساب القدرات والفعاليات مع إتاحة الفرص لهم لتوظيفها.
- ☑ إشارة ضمنية إلى النمو الاقتصادي باعتباره وسيلة، ولكن رغم أهميته إلا أنه ليس هدفا نهائيا للتنمية.

---

[1] ياسمينة زرنوج، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تقييمية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005– 2006)، ص 117.

[2] سنوسي شيخاوي، المرجع السابق، ص 25.

☑ التركيز على الخيارات يمثل دعوة إلى مشاركة الناس في صنع القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم داخل المجتمع، وكذا السعي إلى تحسين نتائج هذه القرارات بما يعود على الإنسان بالنفع وتحقيق الرفاه بمفهومه الواسع.

وفي التحليل النهائي للتنمية الإنسانية، فالتنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل "تنمية الناس" بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية ويعني "التنمية من أجل الناس" أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول "التنمية من قبل الناس" يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم، فتنمية الإنسان هي جوهر التنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق أبعاد التنمية الأخرى بمعزل عن الإنسان، ولعل هذا ما يؤكد شمولية عملية التنمية.[1] وتعتبر التنمية الإنسانية بهذا العمق سمة جوهرية وشاملة في العملية المجتمعية الهادفة إلى إجراء تحويل عميق في الحياة الإنسانية، بكل مظاهرها بما فيها مواجهة التحديات بكل أنواعها.

3. **التنمية المستديمة**: منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض. وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك Our Common Future" والذي نشر لأول مرة عام 1987.[2]

والتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان (أي بفعل فاعل)، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي، غير أن العديد من الدراسات العربية

---

[1] يوسف زدام، "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية– مقاربة ثقافية–" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وآفاق، (فرع العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 16– 17 ديسمبر 2008)، ص 4.

[2] ماجد أبو زنط، عثمان غنيم، "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، المنارة، م 12، ع1، 2006، ص 151.

المتخصصة استخدمت المصطلحان كمترادفان، فبعض الدارسين قال بالتنمية المستدامة وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Sustainable Development" وقد ورد في تقرير "مستقبلنا المشترك" تعريف للتنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تلبي ضروريات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[1] وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان باستعمال الموارد الطبيعية استعمالا عقلانيا يضمن حق الأجيال القادمة في بيئة تمكنهم من العيش في مستوى الأجيال الحاضرة.

وقد بدأت الجهود الدولية في مجال البيئة تتطور مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 الذي ربط بين القضايا البيئية وقضايا الإنسان، إذ تضمنت المبادئ الستة والعشرين (26) التي انتهى إليها المؤتمرون ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للعالم لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية كما جاء في المبدأ الأول، وأكد المبدأ الثامن والتاسع (8- 9) على أن التنمية الاقتصادية شرط مسبق لتحسين نوعية الحياة وهي علاج لتدهور البيئة، وعليه فإن حماية البيئة يجب أن تشجع أهداف التنمية ولا تعمل على تراجعها (المبدأ الحادي عشر) وقد تكرس هذا الهدف مع المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية "قمة الأرض" الذي عقد في ريو دي جنيرو بالبرازيل سنة 1992.[2] ويعتبر هذا المؤتمر أكبر حدث عالمي حول البيئة والتنمية نظرا لعدد الدول المشاركة فيه، حيث كان هدف هذا المؤتمر هو إيجاد صيغة تعاون بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وانطلاقا من مبدأ المصالح المشتركة من أجل حماية مستقبل الأرض، وقد انبثق عن هذا المؤتمر مجموعة قرارات أهمها على الإطلاق خطة العمل التي أطلق عليها اسم "أجندة 21"[3] والتي تحدد الأهداف الخاصة بالبيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرين (أي أن القرن الحادي والعشرين هو قرن خاص بالتنمية والبيئة، نظرا لأهمية هذين العنصرين بالنسبة للحياة).

---

[1] المرجع نفسه، ص 155.

[2] شمسة بوشناقة، "النزاع البيئي والعلاقات شمال- جنوب"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ع 05 جوان 2011، ص 93.

[3] وزارة الشؤون البلدية والقروية، السعودية، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، 1426هـ، ص 3.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

للتنمية العديد من التعاريف يمكن تصنيفها إلى مفاهيم غربية وكذا مفاهيم عربية، وكذا المفاهيم المقدمة من طرف المنظمات الدولية.

1. المفاهيم الغربية للتنمية: يمكن عرض التعاريف الآتية:

يعرف "**ألبرت ماير Albert Mayer**"(*) التنمية بأنها هي: حجر الزاوية في تنمية المجتمع، وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيما لا جدوى منه، لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية، فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين".[1] من خلال هذا التعريف يتضح أنه لتحقيق تنمية شاملة يجب الانطلاق من تحسين الظروف الاقتصادية.

أما "**شومبيتر Schumpeter**" فيعرف التنمية على أنها: "تغيير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة".[2] وعليه ومن خلال التعريف فإن التنمية أشمل من النمو، وبالتالي فالتنمية تعني النمو مع التغيير، وهي ليست ظاهرة اقتصادية بالخصوص، بل تتعدى ذلك إلى الجانب الاجتماعي.

2. المفاهيم العربية للتنمية: يمكن عرض التعاريف الآتية:

يعرف "**أسامة عبد الرحمان**" التنمية على أنها: "عملية مجتمعية واعية دائمة موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة".[3] وعليه فالتنمية هدف مستمر وقدرة

(*) "ألبرت ماير Albert Mayer" الخبير الأمريكي في تخطيط المدن.

[1] إسماعيل عميرة، "دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع (قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008- 2009)، ص 21.

[2] سنوسي شيخاوي، المرجع السابق، ص 17.

[3] مصطفى عبد اللطيف، عبدالرحمان بن سانية، "انطلاق التنمية بين النظريات الوصفية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، (معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي- غرداية- يومي 23-24 أفريل 2011)، ص 4.

متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد الأخرى، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني.

عرفها "**إبراهيم العسل**" بأنها: "عملية إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء، السكن، اللباس الصحة، التعليم، العمل،...) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة..."[1] من خلال هذا التعريف المقدم من طرف إبراهيم العسل فالتنمية جانبان جانب مادي وجانب معنوي.

3. المفاهيم المقدمة من طرف هيئة الأمم المتحدة: يمكن عرض التعاريف الآتية:

فقد ورد عن هيئة الأمم المتحدة لعام 1955 عن التنمية بأنها: "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة الجماعات المحلية".[2] من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الدولة هي التي تتحكم في وضع خطط التنمية ومن جميع جوانبها، وبالتالي فهي عملية مخططة مسبقا، ومساهمة الأفراد تكون غير ضرورية، وبالتالي فقد أعطيت الأولوية لمساهمة الحكومة على مساهمة الأفراد.

في حين أعادت هيئة الأمم المتحدة عام 1956 تعريف التنمية بأنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع".[3] هذا التعريف أشمل من التعريف السابق المقدم من طرف هيئة الأمم المتحدة عام 1955، لأنه حاول توحيد الجهود بين

---

[1] إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1996، ص 14.

[2] سوسن مريبعي، "التنمية البشرية في الجزائر- الواقع والآفاق-"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري 02- قسنطينة-، 2013)، ص 7.

[3] المرجع نفسه، ص 8.

المواطنين والحكومة، وهذا لتحسن الأحوال في جميع المجالات في المجتمعات المحلية، وهذا لمساعدتها على الاندماج والتقدم قدر الإمكان.

4. التعريف الإجرائي للتنمية:

بناءا على ما سبق من التعاريف المقدمة للتنمية نصل إلى أن التنمية هي عملية شاملة ومستمرة تشمل جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية والثقافية وذلك من أجل تحسين نوعية حياة الفرد والمجتمع.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية

عرفت مؤشرات قياس التنمية تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

1. المقاييس التقليدية للتنمية: يقوم المقياس التقليدي للتنمية على مؤشر الناتج القومي الإجمالي (ن.ق.أ) أو الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.أ)، ومن أهم المقاييس المعتمدة في المقياس التقليدي للتنمية نجد: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وانتقدت هذه المقاييس من زوايا متعددة النظر وذلك على النحو التالي:[1]

أ- **الدخل والرفاهية:** إن الدخل ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي، وإنما يتوقف أيضا على عوامل غير مادية لا تظهر في الناتج القومي الإجمالي، كما أن الرفاهية الاجتماعية لا تعتمد على الناتج القومي الإجمالي فحسب، وإنما تعتمد أيضا على تكوين أو محتوى الناتج (ماذا ينتج ؟ وبأي نسب ؟.)، وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة، وعلى توزيعه على أقاليم الدولة المعنية. وحتى على المستوى الفردي، فإن رفاهية الفرد لا تتحدد بدخله فحسب، بل تتحدد أيضا بطريقة استخدام ذلك الدخل.

---

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط2، القاهرة: دار الشروق والتوزيع 2001، ص ص 101-102.

ب- النمو ومصادره: ومن الانتقادات التي وجهت إلى الناتج والمقاييس المستخرجة منه، وخاصة معدل نموه أنه يقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما إن كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج، وإلى توسيع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية أو المنجمية أو التغيرات في حالة الطقس.

ج- الدخل والمقارنات الدولية: يثير استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي مشاكل عديدة عند مقارنة الأداء التنموي في دولة ما بأداء غيرها من الدول، فالمقارنات الدولية للناتج يشوبها العديد من أوجه القصور نظرا لأن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية النسبية، فأسعار صرف العملات لا تعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات كافة، وإنما هي تتأثر فقط بأسعار تلك السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية. وعليه فإن مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في دول مختلفة ينطوي على قدر ضئيل من التحكيمية أو التقدير الجزافي، حيث يصعب تحديد الدخل الذي يفصل بين التقدم والتخلف على نحو قاطع.[1]

د- النمو والتوزيع: من العيوب الرئيسية لمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ولمقياس معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي أنهما يخفيان كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية، فالواقع أن أيا من هذين المقياسين ليس سوى متوسط حسابي يطمس طبيعة توزيع الناتج على أفراد المجتمع.[2]

وقد جرت محاولات عديدة لإنقاذ المقياس التقليدي للتنمية الذي يرتكز على مفهوم الناتج القومي الإجمالي، حيث اختلفت منطلقات هذه المحاولات اختلافا كبيرا، كالسعي إلى تصحيح معدل النمو التقليدي

---

[1] المرجع نفسه، ص 103.

[2] المرجع نفسه.

من الزاوية التوزيعية، ومعدل نمو الرفاهة الاجتماعية، وتعديل الناتج القومي للاقتراب من مفهوم الرفاهة وغيرها من المحاولات التي مست المقياس التقليدي للتنمية.

2.دليل التنمية البشرية: لقد صدرت حتى الآن مجموعة من التقارير للتنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد شملت هذه التقارير مجموعة صيغ مختلفة لقياس التنمية البشرية، تعرضت للكثير من الانتقادات أنتجت تعديلات جوهرية، تباينت بين المؤشرات الجزئية لقياس التنمية البشرية ومحاولة ايجاد مؤشر مركب وعملي لقياس التنمية البشرية خلال مدة زمنية معينة.

ولقد بلغ المتوسط العام للدول العربية على قيمة دليل التنمية البشرية لعامي (2008/2007) (0.699) وتجاوز بقليل متوسط الدول متوسطة التنمية (0.698)، ولكنه بقي دون المتوسط العالي (0.743) ودون متوسط الدول التي فيها دخل الفرد (0.776). ولم تتجاوز انجازات العالم العربي في مقاييس التنمية البشرية المتوسط العالمي، إلا أنها حققت بعض الانجازات الصحية وفي مجال الدخل مقارنة بمؤشرات التنمية الأخرى،[1] وهذا يعني أن العالم العربي هو غني أكثر منه ناميا أما على مستوى الدول العربية فقد احتلت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر مستوى تنمية مرتفعا في حين احتلت موريتانيا والصومال والعراق واليمن مستوى تنمية منخفضا، أما بقية الدول العربية فقد احتلت مستوى متوسطا.[2]

وعليه يمكن تصنيف الدول حسب دليل التنمية البشرية إلى ثلاث مستويات وهي:[3]

- ☑ **المستوى الأول**: تنمية بشرية مرتفعة، يكون دليل التنمية البشرية فيها (0.800) أو أكثر.
- ☑ **المستوى الثاني**: تنمية بشرية متوسطة، يكون دليل التنمية البشرية فيها ما بين (0.500 و0.799)
- ☑ **المستوى الثالث**: تنمية بشرية منخفضة، يكون فيها دليل التنمية البشرية أقل من (0.500).

---

[1] ذياب موسى البداينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010 ص 104.

[2] المرجع نفسه.

[3] سنوسي شيخاوي، المرجع السابق، ص 35.

وجاء في التقرير الوطني حول التنمية في الجزائر لسنة 2006 أن دليل التنمية البشرية يقوم على ثلاثة أبعاد قابلة للقياس وهي:[1]

- ☑ أن يتمكن الإنسان من العيش حياة طويلة وصحية، وهي تشكل مقياس لمتوسط العمر المتوقع.
- ☑ أن يكون متعلما وتقاس من خلال المسجلين في التعليم، ثم الذين يعرفون القراءة والكتابة.
- ☑ المستوى المعيشي المحترم، ويقاس من خلال مستوى الدخل.

وعليه فالأبعاد الثلاث لدليل التنمية البشرية تعبر عن مجموعة من القدرات وهي كالآتي:

- ☑ **طول الأجل**: ويعبر عن القدرة على العيش حياة طويلة وبصحة جيدة.
- ☑ **التحصيل العلمي**: ويعبر عن القدرة على اكتساب المعارف.
- ☑ **مستوى الدخل**: ويعبر عن القدرة على النشاط المادي والاجتماعي والمشاركة في الحياة داخل المجتمع (منتجا ومستهلكا).

ولقد حظي دليل التنمية البشرية الوارد في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 باهتمام أكاديمي وإعلامي كبير، إلا أن هذا الاهتمام الواسع لم يمنع من الانتقاد، فقد انتقد الدليل من طرف العديد من البلدان النامية باعتباره منحاز الى القيم الغربية، وقد اعترف "محبوب الحق" الأب الروحي للتقرير بأنه قابل عداء شديد في أعماله عن دليل التنمية البشرية من قبل اقتصاديي الأمم المتحدة والمكتب الاحصائي فيها. حيث تناولت الانتقادات مكونات التقرير، باعتبار أن المؤشرات المكونة تقيس المخزون أكثر من قياس التدفق عدا الدخل، وقد اعتبر التقرير أن طول الحياة مرغوب دون البحث في نوعية الحياة الطويلة وخلوها من الأمراض أي الحياة الصحية اللائقة بحياة البشر، لكن يتغاضى عن المعوقات المعنوية الأخرى كغياب الحرية مثلا. أما عن مؤشر المعرفة فإن اللاأمية ليست كافية للتعبير عن المعرفة، أما فيما يتعلق بمؤشر الدخل فعلى الرغم من السعي للاهتمام بالفقراء فإن المعالجة لم تسمح بذلك تماما لا على

[1] سنوسي شيخاوي، المرجع السابق، ص ص 34- 35.

صعيد بيان أوضاع الفقراء ولا على صعيد مشكلات الفقر، كما لا يبرز مؤشر الدخل المعتمد أثر التحويلات الخارجية ولا أثر استنزاف الموارد في رفع الدخل المحلي بشكل كبير في بعض الأحيان.[1] وأمام هذه الانتقادات الموجهة إلى دليل التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية جاء المدخل الكلي للبنك الدولي أو ما يسمى بالإطار الشامل للتنمية الذي يجمع بين الجوانب الاقتصادية من جهة والجوانب المؤسسية والاجتماعية من جهة أخرى، في محاولة لرصد التطور في هذه المجالات على مستوى الأطراف الفاعلة في مجال التنمية والمتمثلة في الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المبحث الثاني: ماهية الإرهاب

خلال العقود الثلاث الماضية حظيت ظاهرة الإرهاب باهتمام اقليمي ودولي، وذلك من خلال العديد من المؤتمرات الدولية واللقاءات الاقليمية. نظرا لما خلفه الإرهاب من خسائر في الأرواح والممتلكات وما يحدثه في صفوف المجتمع من رعب واضطراب في الشأن الاجتماعي والسياسي والأمني.

المطلب الأول: تطور مفهوم الإرهاب

يعتبر الإرهاب ظاهرة انسانية واجتماعية وساسية وقانونية، تضرب بجذورها في أعماق التاريخ البشري. ويقال أن أول عنف تعرض له الإنسان وأول جريمة ارتكبت من طرف الإنسان ضد أخيه الإنسان، تعود إلى الشقيقين قابيل وهابيل، ولكن العنف السياسي يعود الى العهد اليوناني والروماني كما يؤكد ذلك كل من "موريس" و"هو" في كتابهما[2]– الإرهاب: التهديد والرد عليه–.

1. <u>الثورة الفرنسية والإرهاب:</u>

الإرهاب كظاهرة كان معروف في معظم المراحل التاريخية التي عرفها الإنسان. إن الإرهاب كمصطلح وكظاهرة أمنية سياسية تعود إلى عهد الثورة الفرنسية، هذه الثورة التي قام قادتها ومفكروها

---

[1] محمد عدنان وديع، <u>قياس التنمية ومؤشراتها</u>.
تاريخ زيارة الموقع: 2015/02/12 http://www.4geography.com/vb/showthread.php?=9145,p13.

[2] إريك موريس، الآن هو، <u>الإرهاب: التهديد والرد عليه</u>، تر: أحمد ج محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2001، ص 23.

باستخدام الإرهاب كوسيلة أساسية لتثبيت دعائم الثورة وترسيخ مبادئها، على الرغم من المآسي والفضائح التي ارتكبت في ذات السياق وباسم الثورة.[1]

ومن أبرز تأثيرات هذه الثورة ظهور الشعور الوطني، وطرح مفاهيم جديدة للدولة والمواطنة.[2]

ولقد دشنت الثورة الفرنسية عهد الإرهاب بمفهومه الحديث، فمعها عرف إرهاب الدولة المنظم والمقنن.[3] ويبدو أن الثورة الفرنسية قد استخدمت الإرهاب باسم الشعب، بل وبررت لجوئها إليه لكونه يمارس باسم الشعب ودفاعا عنه. حيث نجد أن لجانا شعبية قد كلفت بممارسة الإرهاب ضد من وصفوا بالمتآمرين القساة المعتقلين الذين نفذ بهم حكم الموت. حيث تم وصف تلك الممارسات بأنها إجراء عادل بدا للشعب ضروريا من أجل السيطرة بوساطة الرهبة على الآلاف ممن وصفوا بالخونة الذين يختبؤون خلف جدار باريس.[4]

وعليه فالإرهاب قد ظهر إلى حيز الوجود إبان الثورة الفرنسية (1789- 1799) حين تبنى بعض الثوريين الذين استولوا على السلطة في فرنسا سياسة العنف ضد أعدائهم. وقد عرفت هذه الفترة من الحكم باسم عهد الإرهاب، وقد كان ذلك عندما سيطر "**روبسبير Robespierre**" أحد قادة الثورة الفرنسية دون معارضة قوية، وهذا كله تحت شعار الحفاظ على الجمهورية والثورة وترسيخ النزاهة، حيث أصبح المحرض الأول على الإرهاب. ويرى الكثير من المؤرخين والمفكرين بأن"**روبسبير Robespierre**" كان يقدس الفضيلة، ولذلك مزج بين المثالية والإرهاب، وفي رأيه أن الإرهاب يصدر عن الفضيلة، وهو

---

[1] نهاد عبد الإله عبد الحميد خنفر، "التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامين 2001-2004"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2005)، ص ص 87- 88.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص 87.

[3] إبراهيم أبراش، "الإرهاب: إشكالية في تعريف لا في محاربته- إرهاب الأقوياء ودفاع الضعفاء"، مجلة رؤية، السنة الثانية، ع 17، مارس 2002، ص 59.

[4] أودنيس العكرة، الإرهاب السياسي، ط2، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983، ص 34.

من أول من استعمل المصطلح وكذلك أول شخص يتابع بجريمة الإرهاب.[1] وعليه ومن خلال تتبع الظاهرة الإرهابية وتطورها، يمكن القول أن الإرهاب كمصطلح قد دخل القاموس السياسي بمعناه المتداول في أيامنا هذه منذ البدايات الأولى للثورة الفرنسية التي كرست أركانه ومبادئه، وكذا الدعوة إليه واستخدامه كأسلوب سياسي لردع الخصوم وتصفية وجودهم السياسي والجسدي.

2. الفوضوية العدمية والإرهاب:

مثل القرن التاسع عشر مسرحا زمنيا لحركتي الفوضوية والعدمية أو الفوضوية العدمية، في الوقت الذي مثلت بعض الدول الأوربية وروسيا مسرحا جغرافيا لهما من حيث النشاطات والأعمال. فبعد الثورة الفرنسية ظهر "**الأرمن**" في القرن التاسع عشر عندما اكتشفوا فاعلية احتجاز الرهائن وكانت هذه المرة ضد الحكم التركي وبعد ذلك ولأول مرة ظهرت فكرة التنظيم الإرهابي السياسي في الجمعيات السرية في ايطاليا وأسبانيا، وفي منتصف القرن التاسع عشر انتقلت الظاهرة إلى ألمانيا ثم روسيا القيصرية، وكان أبرزها اغتيال القيصر الروسي سنة 1881" **الكسندر الثاني**"، واغتيال "**الأرشيدوق**" ولي عهد امبراطورية النمسا– المجر سنة 1914، إذ كان ذلك الاغتيال اشعالا للحرب العالمية الأولى.[2]

وقد اعتمدت هذه الحركات أسلوب العمل الإرهابي كوسيلة للوصول إلى أهدافها السياسية القائمة على نفس القواعد والخلفيات الفكرية المرتكزة على رفض السلطة بكافة مستوياتها وأشكالها، بمعنى أن الفلسفة "الفوضوية العدمية" تقوم على مناهضة الدولة والسلطة والسعي عن طريق الإرهاب والعنف إلى تقويض دعائمها وهدم رموزها وأركانها لتحرير الفرد والمجتمع من كل سلطة وقهر وتسلط، استنادا إلى مقولة: "أن الناس قادرون على العيش معا في وئام ودون حاجة إلى حكومة تجبرهم على الطاعة".[3]

---

[1] تامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2002 ص19.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص 87.

[3] عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية، مصر، مكتبة مدبولي، 1996، ص 172.

ومن خلال تتبع الظاهرة الإرهابية وتطورها نقول أنه ومع بداية القرن التاسع عشر تغير مفهوم الإرهاب، فبعد أن كان أسلوب حكم في الثورة الفرنسية انقلب إلى أسلوب معارضة ورفض لجميع أشكال السلطة والنظام عند الفوضويين، حيث يتجلى هذا من خلال برنامج المنظمة الإرهابية التي سمت نفسها "إدارة الشعب"،[1] وعملها هو تصفية رجال الحكم، فالحركة الفوضوية تقوم على فلسفة رفض السلطة والدولة، وأي نظام سواء تمثل في الأشخاص والمؤسسات. ففي الحركة الفوضوية كل ما هو مقنن يحد من حرية الفرد. وكل ما هو سلطة تقوم على الإكراه يجب محاربته وإلغائه. وبالتالي فهي تدعوا إلى التحرر المطلق من جهة ومن جهة ثانية تدعوا إلى الفوضى والعفوية، وقد وجدت هذه الحركة نوعا من التأييد في الأوساط الأوربية ولكن لم تدم طويلا لأنه تبين فيما بعد أن الإنسان لا يمكن أن يعيش خارج إطار نظمي معين، وأن هذا الإطار الذي تمثله الدول لابد أن يفرض قيودا ولابد أن يلجأ إلى استعمال العنف كأداة لفرض القانون والنظام العام عندما تفشل وسائل الاقناع الأخرى، خاصة وأن الفرد لا يمكن إلا أن يكون أناني ومحب للسيطرة، وأن هذه السيطرة لا تنظمها إلا القوانين، وأن هذه القوانين ما هي إلا شكل من أشكال التنظيم، وأن هذا التنظيم هو عكس الفوضوية والعدمية.

3. الإرهاب الرسمي:

إن الإرهاب الرسمي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية في أشكال مختلفة، فيكفي الإشارة إلى المجازر التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري في 08 ماي 1945 والتي راح ضحيتها أكثر من 80.000 ضحية، وما تلا ذلك من أعمال عنف أخرى على الجزائريين وخاصة المنادين باستقلال الجزائر.

كما أن الإرهاب اليهودي في فلسطين احتل مكانا بارزا في الأحداث الدولية. فتكفيرا عن جرائمها في حق اليهود بأوربا سعت الدول الأوربية وأمريكا وروسيا إلى توفير مضلة لحماية الجماعات اليهودية الإرهابية في فلسطين وخاصة منها عصابات: "أرغون وشتيرن والهاغانا" فهذه العصابات مارست مختلف

[1] تامر إبراهيم الجهماني، المرجع السابق، ص 19.

أشكال الترويع والتخويف ضد الشعب الفلسطيني بغرض تهجيره والإحلال محله. ولعل مجزرة" دير ياسين" ومجزرة" كفر قاسم" سنة 1956 من أكثر الشواهد التاريخية مضافا إليها مجازر "صبرا وشتيلا" لسنة 1982، ثم مجزرة "قانا" لعام 1996 وفي كل مرة يصر الحكام اليهود وزعماء العصابات الصهيونية على أنهم يقومون بذلك دفاعا عن القيم الغربية اليهودية ودفاعا عن أمنهم ووجودهم غير الشرعي فـ"**مناحيم بيغن**" زعيم عصابة الأرغون يقول: "أيها الاسرائيليون يجب عليكم ألا تظهروا الرحمة عندما تقتلون عدوكم، تخلوا عن الرأفة ضد عدوكم ما دمنا لم نهدم الثقافة العربية التي سنبني على أنقاضها مدينتنا الخاصة".[1] إن مثل هذه التصريحات ومثل هذه الممارسات الصهيونية إنما تعبر وبقوة عن حقد هؤلاء البشر وتعبر عن سياسة رسمية وهو ما يعبر عنها الأستاذ هيثم الكيلاني بقوله:[2] "أن قادة الصهيونية بحثوا في الإرهاب كعقيدة وسياسة ووسيلة... وتحدثوا عن المنظمات الإرهابية وأيديولوجيتها ونشؤها وتنظيمها وأهدافها وانجازاتها والجرائم التي ارتكبها كإستراتيجية طويلة المدى". وعليه فإن أي متتبع للتاريخ الفكري والظاهري والواقعي للصهيونية يرى أن الدولة اليهودية تمثل بحق نموذجا متكاملا لإرهاب الدولة. وهو نموذج فريد لا يوازيه أو يماثله إرهاب أي دولة بين دول العالم، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى أن اسرائيل لا تقيم أي وزن ولا اعتبار لأي ميثاق أو التزام دولي أو أخلاقي.

إن الارهاب الرسمي لم يتوقف عند الدولة العبرية وإنما تبنته الكثير من الدول الاستعمارية بعد نشوء الأمم المتحدة، وبعد تركيز ميثاقها على مجموعة من المبادئ التي تحكم وتنظم سير العلاقات الدولية ومنها مبدأ حقوق الانسان بصفة عامة وحق الشعوب في تقرير مصيرها. لذا برزت مطالب الشعوب المستعمرة في التحرر وقابلها انكار الدول المستعمرة باستعمال كل أشكال العنف بما في ذلك الأشكال الارهابية. ولقد شكلت عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ذروة الإرهاب غير الرسمي الذي قابله الإرهاب الرسمي، والمتمثل في الهجمات الأمريكية على ليبيا سنة 1986 واجتياح افغانستان سنة 2001

---

[1] يزيد ميهوب، "مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي"، مذكرة ماجستير للعلوم القانونية والإدارية، (قسم الحقوق كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2006)، ص 32.

[2] هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل، دمشق: دار الشروق، 1997، ص 7.

والعراق سنة 2003 وصولا إلى الإرهاب غير الرسمي والمتمثل في أحداث 11 من سبتمبر 2001 وما تلاها من أعمال عنف تجاوزت العشرات في العديد من الدول الغربية والإسلامية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب

إن أهم ما يدور حوله النقاش في تحديد مفهوم الارهاب هو مشكلة التعريف، كون هذا الأخير قد أصبح مشكلة نظرا للصعوبة التي تحيط به والتي ترجع إلى العديد من الأسباب، والتي تعود في معظمها إلى طبيعة العمل الإرهابي بحد ذاته، واختلاف نظرة الدول له.

1. **المفاهيم الغربية للإرهاب**: يمكن عرض التعاريف الآتية:

☑يعرف "**دانيال بوب Daniel Papp**" الإرهاب بأنه: "استعمال وسيلة متطرقة من قبل عناصر المجتمع الدولي الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على التأثير على الأحداث بالطريقة التي يأملون... فالإرهاب وسيلة عنف تستخدم من قبل الباحثين الفاعلين غير الدول ضد سلطة الدولة".[2] ومن خلال التعريف فالإرهاب وسيلة عنف تستخدم من طرف فواعل غير دولاتية ضد سلطة الدولة (فواعل دولاتية).

☑ويعرفه" **كارل دويتش Karl W. Deutsch**" بأنه:" تكتيك يستخدم سلوكا أو تهديدا بالعنف ضد الأفراد والجماعات لتغيير مخرجة بعض عمليات السياسة".[3] وعليه فالإرهاب هو مجموعة من الخطط تمس الأفراد والجماعات قصد تغيير مخرجات النظام السياسي.

2. **المفاهيم العربية للإرهاب**: يمكن عرض التعاريف اللآتية:

☑عرف "**نبيل حلمي**" الإرهاب على أنه: "الاستخدام غير المشروع للعنف والتهديد بواسطته فردا أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة، ينتج عنها رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع

---

[1] عزيز شكري، أمل يازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، – دمشق: دار الفكر المعاصر، 2002، ص 188.

[2] DanelS.Papp, Contonporary International Relation: Frame WorksFor Inderstanding 4 thed, Newyork: Mcmillon College Publishing Company, 1994, PP 576-577.

[3] Karln.Deutsh, The Analysis Of I,ternational Reation 3rd, U.S.A: Prentice-Hall International, 1988, PP193-194.

ما".[1] استنادا إلى هذا التعريف فالإرهاب هو الاستخدام غير القانوني للعنف الذي ينتج عنه رعب يعرض أرواح البشرية للخطر أو يهدد حريات أساسية، وذلك بهدف الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها وتماشيه مع أهداف الجماعة أو الدولة الإرهابية.

☑ويعرفه "**شفيق المصري**" على أنه: "استخدام غير شرعي للقوة أو العنف أو التهديد باستخدامه قصد تحقيق أهداف سياسية".[2]

وعليه فالإرهاب هو استخدام القوة أو العنف أو التهديد بغير حق قصد تحقيق أهداف سياسية بحتة.

3. المفاهيم الدولية للإرهاب: ويمكن عرض التعاريف التالية:

☑عرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه:" أفعال اجرامية ضد الدولة من شأنها إثارة الرعب في نفوس شخصيات أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العام لأغراض سياسية وغير مبررة تحت أي ظروف ومهما كانت طبيعة الإغتيالات الدافعة لهذه الأفعال".[3] وعليه فالإرهاب هو استخدام منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بصورة تثير الرعب والخوف وتحدث خسائر في الأرواح والمنشآت وغيرها، وهذا بغية تحقيق أهداف سياسية وبصورة تتعارض مع أحكام القوانين الدولية والداخلية.

☑أما الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 فقد عرفت الإرهاب على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ لمشروع اجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم بإيذائهم بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعرض أحد الموارد الوطنية للخطر".[4] من خلال هذا التعريف يمكن

---

[1] المحمد جوادي حنين، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، ط3، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 2004 ص 56.

[2] جميل حزام يحي الفقيه، "مفهوم الإرهاب في القانون الدولي"، دراسات يمنية، ص 15.
http//www.ycsr.org/derasat-yemenia/issue-93/mafhoom.pdf تاريخ تصفح الموقع: 2015/01/10

[3] محمد المصالحة، "التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص 64- 65.

[4] بدر بن عبد العالي الحربي، "دور الحس الأمني في مكافحة الإرهاب"، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، (كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007)، ص 25.

القول أن هذا التعريف محدود، لأنه لم يشتمل على الخطر الذي يلحق أعراض الناس وحقوقهم والموافق الدولية وكذا لم يشمل تهديد الاستقرار والسلامة الاقليمية والوحدة السياسية وسيادة الدول المستقلة.

4. التعريف الإجرائي للإرهاب:

وبناءا على ما سبق من التعاريف المقدمة للإرهاب نتوصل إلى أن الإرهاب هو استخدام طرق عنيفة كوسيلة الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عنه.

المطلب الثالث: دوافع وأسباب الإرهاب

تعددت الأسباب والدوافع المؤدية للإرهاب، فقد تكون لأسباب ودوافع سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وهو ما سيتم تناوله من خلال هذا المطلب.

1. الدوافع والأسباب السياسية: إن السياسات غير المتوازنة للدول الكبرى قد جلبت نوعا من الحقد لدى الشعوب التي تتعرض للظلم والاضطهاد، وبالتالي مساهمة هذه الشعوب في كل ما يضر بمصالح هذه الدول ولو كان في شكل أعمال إرهابية، بل وقد يتطور الأمر من مجرد التستر على الإرهابيين إلى مساعدتهم والاشتراك معهم. ومن الأسباب السياسية التي تدفع بالأفراد والجماعات لارتكاب الأعمال الإرهابية: [1]

☑ عدم الاستقرار: يزيد عدم الاستقرار من أعمال العنف، وأحسن دليل على ذلك ما تشهده العراق من اضطرابات وأعمال عنف بعد الاحتلال الأمريكي لها.

☑ الهيمنة الغربية وتدخل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية.

☑ السياسات غير العادلة التي تتخذها الدولة ضد مواطنيها والكبت السياسي الذي تمارسه عليهم.

☑ الصراعات المحلية الداخلية سواء بين طبقات الشعب المختلفة أو بينهم وبين السلطة.

---

[1] خالد عبد العزيز المهيزع، "دور التنسيق في فاعلية مكافحة الإرهاب"، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، (كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006)، ص 44.

☑مقاومة الاحتلال الأجنبي والرغبة في الحصول على حق تقرير المصير.

☑الانتقام من دولة معينة والإضرار بمصالحها.

☑عدم وجود تعددية سياسية، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة. لأنه من أسباب لجوء بعض الجماعات الإسلامية إلى العنف والإرهاب في بعض الدول العربية هو محاصرة التيار الإسلامي وقمعه وعدم اعطائه حرية العمل السياسي المشروع والعلني والسماح له بالوصول إلى السلطة بطريقة سلمية. [1]

☑تكوين جماعات وحركات سياسية غير مشروعة وتبنيها ومدها بالإمكانات المادية والفنية من جانب دول أخرى لخلق نوع من زعزعة الاستقرار والأمن وخلق الفتن والقلاقل داخل الدولة. [2]

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن العمليات الإرهابية ذات الدافع السياسي تثير الكثير من الجدل بشأن مشروعية هذه العمليات من وجهة النظر القانونية فمعظم هذه العمليات تتم بعد اغلاق كافة الطرق القانونية المشروعة.

2. <u>الدوافع والأسباب الاقتصادية</u>: إضافة إلى الدوافع والأسباب السياسية للدوافع الاقتصادية دورا في زيادة معدلات الإرهاب، سواء بانشغال الفرد بتدني أحواله الاقتصادية أو بمساعدته للمجرمين وتستره عليهم مقابل مبالغ مالية، ومن الأسباب الاقتصادية للإرهاب ما يلي: [3]

☑الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار مقابل قلة الدخل.

☑سوء توزيع الثروة الوطنية.

☑الاستيلاء على الأموال العامة وأموال البنوك دون وجه حق.

---

[1] محمد الهواري، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج"، موقع الحملة السكنية، ص 13.
http//www.assakina.com/fibs/books/book26.pdf تاريخ تصفح الموقع: 2015/01/28

[2] محمد عبد المحسن سعدون، "الأسباب الدافعة لجرائم الإرهاب"، المعهد التقني، النجف الأشرف، ص 193.

[3] خالد عبد العزيز المهيزع، المرجع السابق، ص 41.

☑الإغراءات المالية التي تهدف لاستمالة الأفراد من قبل الجماعات الإرهابية، وتضليلهم أحيانا باسم الدين، وسهولة اقناعهم بحمل التعاون مع المجرمين والإرهابيين لتغيير الواقع بالقوة.

☑اهدار بعض المسؤولين لحقوق الشعب واعتدائهم على أموالهم وحرماتهم ومقدساتهم.

☑كما تستخدم الأسباب الاقتصادية أيضا في الارهاب بعدة زوايا، فالاقتصاد الضعيف للدولة يهيئ للإرهاب الظروف المناسبة لإثارة الكراهية ضد الدولة وتشجيع الطبقات[1]الدنيا للخروج ضد الدولة والقيام بأعمال العنف والإرهاب ضد النظام العام، ومن أجل ذلك أيضا تسعى المنظمات الارهابية إلى ضرب الاقتصاد القومي وتعطيل المرافق الانتاجية أو الاستثمارية حتى تتمكن من التأثير على الدولة والدعوة لأهدافها السياسية. ويلعب العامل الاقتصادي من جهة أخرى دورا في دعم العمليات الارهابية التي تحتاج إلى المال لشراء الأسلحة والتقنية الحديثة، ولأي عمل ارهابي جهات اقتصادية داخل الدولة أو خارجها تقوم بدعمه ماديا، أما من جانب الإرهابيين فإن للمال أثره في كسب العناصر الفقيرة وتجنيدها، كما أن الإرهاب يستخدم الأموال لشراء الذمم والمعلومات واختراق الأجهزة الأمنية.

☑تؤدي المشكلات الاقتصادية التي تعانيها بعض المجتمعات من غلاء، فقر وبطالة إلى اصابة بعض أفرادها بالإحباط والإحساس بالعداء اتجاه المهيمنين على اقتصاديات هذه المجتمعات، وبالتالي تتولى لديهم الرغبة في الانتقام، واستعمال العنف كوسيلة لتغيير هذه الأوضاع.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأسباب والدوافع الاقتصادية بأخطارها المتراكمة والمتلاحقة تساعد على خلق عدم الاستقرار لدى الفرد، وهذا يؤدي إلى الإحباط، وبالتالي شعور الفرد بعدم الانتماء لوطنه ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية، كل هذا يولد لديه شعور بالانتقام والتوجه إلى أسلوب العنف والأعمال الإرهابية، لأن الاقتصاد من العوامل الرئيسية في خلق الاستقرار.

---

[1] محمد عبد المحسن سعدون، المرجع السابق، ص 197.

[2] بدرين عبد العالي الحربي، المرجع السابق، ص ص 74-75.

3. **الدوافع والأسباب الاجتماعية**: للأسباب الاجتماعية دور كبير في ارتفاع معدلات الإرهاب، حيث أن صلة القرابة أو الصداقة التي تجمع بين المجرمين تجعل البعض يتسترون عليهم وينظمون لهم في ارتكاب الأعمال الإرهابية. ومن الأسباب الاجتماعية للإرهاب ما يلي: [1]

☑ اختلاف القيم والمعايير الاجتماعية وما يترتب عليه من انعدام العدالة والمساواة في توزيع الاستحقاقات الاجتماعية.

☑ الفراغ الاجتماعي والعزلة التي يعيشها بعض الشباب والتباعد بين أفراد المجتمع وضعف التواصل والتراحم بين أفراد الأسرة داخل المجتمع.

☑ تأخر سن الزواج والمشكلات العاطفية الناتجة عن ذلك.

☑ ضعف دور المدرسة في التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة، والافتقاد إلى لغة الحوار والتفاهم داخل الأسرة أو مؤسسات الضبط الاجتماعي.

☑ ضعف دور المرأة داخل الأسرة نتيجة توجهها للعمل وانشغالها بمتطلباته، وهو ما انعكس سلبا على الرقابة الأسرية والتربية.

☑ التنوع والتكدس السكاني في مساحات اقليمية محددة داخل أحياء سكنية عشوائية تتسم بانخفاض مستوى المعيشة وهو ما يهيئ البيئة المناسبة للانحراف وارتكاب الأعمال الإجرامية وموالاة المجرمين والإرهابيين والتستر عليهم.

☑ انتشار صور من الفساد والبذخ لدى بعض رموز المجتمع في ظل عجز الشباب عن الزواج وتكوين الأسرة.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأسباب والدوافع الاجتماعية هي الأخرى كان لها الأثر البارز في خلق أو تشجيع العمل الإرهابي، وهي لا تقل أهمية على سابقيها من الأسباب (السياسية والإقتصادية)، بل على العكس فهي الأساس أو الأصل لنشأة أو قيام الحركات الارهابية.

---

[1] خالد عبد العزيز المهيزع، المرجع السابق، ص ص 42-43.

4. الدوافع والأسباب الثقافية: بالنسبة للأسباب والدوافع الثقافية يمكن القول أن العوامل الثقافية والتي تؤثر على فكر الإنسان قد تدفعه أحيانا إلى ارتكاب الجريمة، وهذا ينطبق على المستويين الوطني والدولي حيث انتشرت ثقافات متعددة ومتناقضة في فترات مختلفة على مستوى العالم أثرت في لجوء الفرد إلى الإرهاب، ومن أهم هذه الثقافات، الثقافات الدينية والعرقية وثقافة العنف. ويمكن القول وبشكل صريح أن نموذج الثقافة الغربية مسؤول عن معظم حركات الارهاب في الدول النامية، ذلك أن الدول تحمل ثقافتها إلى مختلف البلدان، كما تتوفر لها القوة المسلحة لحماية هذا النموذج الثقافي والدفاع عنه، ومن ثمة فهي لا تجد صعوبة في نشر هذه الثقافة والتي تمتلك مقومات نشرها. ونظرا لتعارض هذه الثقافة في جانب كبير منها مع ثقافات الدول التي تستقبلها فإنها قد لا تجد استحسان من الغالبية، وإذا لم تتحرك الدولة لوقفها أو تنقيتها من شوائبها بما يزيل تعارضها مع ثقافتها الوطنية، فإن هناك جماعات ستظهر وتأخذ على عاتقها مسؤولية محاربة هذه الثقافة في كافة صورها وبمختلف الأساليب والوسائل، كما أن هذه الجماعات لن تفشل في تجنيد العديد من الشباب الناقم على تلك الثقافة والتي غالبا ما تذهب بهويته وتشعره بالاغتراب. ويظهر دور الثقافة أيضا في الجانب الديني، وما يظهر من حركات تعصب ديني في بعض المناطق نتيجة إذكاء روح التطرف والغلو في الدين.[1]

وخلاصة القول أن الخوف من الغزو الثقافي يقود إلى العنف، فكل الكائنات البشرية حساسة بالنسبة لتهديدات القيم التي تحكمهم ومثال ذلك: اللغة، الانتماء والأرض، فاحتمال فقدان أي من هذه العناصر قد يفجر ردود فعل غاضبة، والدين هو أكثر القيم الثقافية تأثيرا، فالتهديد الموجه لديانة الفرد لا تضع الحاضر فقط في خطر، ولكن أيضا الماضي والمستقبل.

---

[1] جميل حزام يحي الفقيه، المرجع السابق، ص 35.

المبحث الثالث: الأسس النظرية المفسرة للعلاقة بين التنمية والإرهاب

من خلال هذا المبحث سيتم تناول كل من النظرية النيوواقعية والنظرية النيوليبرالية، وذلك من خلال ربط هذين المنظورين بموضوع التنمية والإرهاب.

المطلب الأول: النظرية النيوواقعية

أسس"**كنيث والتز**""**Kenneth Walts**"في كتابه نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics" نظرية الواقعية الجديدة، وكرس فيه نظرية الاختيار العقلاني على اعتبار أنها الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، حيث سعى لتفسير السياسات الدولية على أساس بنية النظام وحده دون أي اعتبار على الاطلاق للطابع الداخلي للأمم المكونة له، ويمكن تلخيص أهم مآخذ الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية في النقاط التالية: [1]

☑ عدم أخذها بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في اعطاء صورة شاملة للدراسة السياسية الدولية من جهة، والاهتمام فقط بالمجال الأمني، السياسي في تحليل السياسة الدولية من جهة أخرى.

☑ يرى "**هولستي**" أن الواقعية الجديدة تختلف عن الواقعية التقليدية، كون الواقعية الجديدة أنتجت تحولا في العلاقات السببية، وقدمت تفسيرا مختلفا للقوة، وتعاملت مع مستوى الوحدات بطريقة مختلف.

☑ من جهته يقارن" **عدنان الهياجنة**" بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة كالآتي:

أ- **وحدة التحليل**: بالنسبة للواقعية التقليدية هي الدول، أما بالنسبة للواقعية الجديدة فإن وحدة التحليل هي النظام وهيكل النظام.

ب- **اتجاه العلاقة السببية في تفسير العلاقات الدولية**: بالنسبة للواقعية التقليدية هو باتجاه واحد من خلال تفاعل الدول، أما بالنسبة للواقعية الجديدة فالعلاقة السببية هي باتجاهين:

---

[1] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة على ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص ص 363- 364.

☑ **الإتجاه الأول**: يرى أن أسباب العلاقات الدولية تقع في مستوى تفاعل الوحدات الدولية.

☑ **الإتجاه الثاني**: يرى أن أسباب العلاقات الدولية تقع في هيكل النظام الذي تتفاعل فيه الدول.

ج- منهج التفسير: بالنسبة للواقعية التقليدية "استنباطي Inductive" أما بالنسبة للواقعية الجديدة فهو "استنتاجي Deductive".

د- جوهر التفسير: بالنسبة للواقعية التقليدية هو التركيز على الطبيعة الإنسانية لفهم الصراع السياسي، في حين أن جوهر التفسير بالنسبة للواقعية الجديدة يقع في البيئة الدولية والمتمثلة في الفوضى السياسية "Anarchy" للنظام الدولي.

أما فيما يخص الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة فتتمثل في: [1]

☑ الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية.

☑ تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول).

☑ تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء.

☑ ليس هناك أي تشكيل لأية نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي.

☑ أن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.

☑ نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية.

☑ استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى.

حاول منظروا الواقعية الجديدة منذ البداية التأسيس لمفهوم جديد للقوة من خلال الفصل النسبي بين مفهومي القوة والقدرة، حيث تشير القدرة إلى القوة في مجموع عواملها الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية وليس فقط في جانبها العسكري. لذلك نجد أن القوة في مفهومها الواسع عند

---

[1] إيناس شيباني، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن- دراسة تحليلية مقارنة-"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010)، ص 14.

"**كينيث والتز**""**Kenneth Walts**" ترتبط بفكرة قدرة الدولة على خلق وصنع النفوذ والسيطرة في مجال ليس تصارعيا بالضرورة. وعليه ووفقا للواقعيين الجدد، فإن غياب الأمن لا يرتبط بالأساس بالصراع بين الدول من أجل الحصول على القوة، وإنما يرتبط بالتغير في توزيع المقدرات بين الدول بما يؤثر على هيكل النظام.

وقد حضيت مفاهيم البنية، الفوضى، المساعدة الذاتية، توازن القوة حيزا كبيرا من الاهتمام من طرف مفكري الواقعية الجديدة، حيث تحتل أهمية تحليلية كبيرة في دراسة سلوكية وحدات النظام الدولي التي تأخذ أشكالا معينة حسب ما تمليه البنية الدولية على الفواعل المختلفة في ظل نظام فوضوي يفرض على الدول الخضوع لمبدأ المساعدة الذاتية وهي كالآتي: [1]

☑ **بنية النظام الدولي**: يرى" **والتز**" أن النظام يتشكل من بنية ووحدات متفاعلة، وعليه وحسب اعتقاده فإن البنية هي المكون الأساسي للنظام.

☑ **فوضوية النظام الدولي**: من وجهة نظر الواقعيون الجدد أن المبدأ التنظيمي للنظام الدولي يأخذ شكل الفوضوية عكس التسلسلية التي تميز النظم الداخلية في أغلب الأحيان.

☑ **سياسات المساعدة الذاتية**: يؤكد الواقعيون الجدد أن فوضوية النظام الدولي ستدرج وحدات النظام الدولي (الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية. وعليه فإن الاكتفاء الذاتي سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة.

☑ **توازن القوة**: يرتبط توازن القوة حسب"**هانس مورغانتو**" بعنصرين أساسين الأول مادي وينصرف إلى وجود تعادل بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية والإقليمية، والثاني ادراكي متعلق بالإدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل، باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن.

---

[1] توفيق حكيمي، "الحوار النيوواقعي- النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصين- دراسة الرؤى المتقاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2007-2008) ص ص 14-17.

وعليه فإن غياب أي عنصر من هذين العنصرين (المادي والإدراكي) فإنه من الصعب أو المستحيل الحفاظ على الأمن.

إن الواقعية الجديدة منقسمة إلى وجهات نظر متعددة، وأكثر اتجاهاتها تركيزا على موضوع الأمن هو الواقعية الهجومية التي يمثلها" **جون مير شايمر**"، حيث يعتقد هذا الأخير أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من البحث عن القوة المطلقة وذلك من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القومي. وعليه فإن المنافسة الدولية والتضارب في المصالح الدولية تفرض وجود الصراع بدل التعاون بين أطراف النظام الدولي. مثل هذا الوضع سوف يضع الدولة في حالة استعداد مستمر لمواجهة التهديدات الأمنية المطروحة من قبل الأعداء المحتملين ومقاومة مساعي الدول التوسعية للسيطرة والهيمنة على النظام.[1] وعليه فالواقعيون الجدد الهجوميون هم أكثر تشاؤما وشكوكية في نوايا الدول الحقيقية، وبناءا على ذلك يؤكدون على أهمية القوة النسبية القائمة أساسا على سعي الدول لإضعاف الأعداء المحتملين وعلى خلفية أن النزاع في النظام الدولي هو حتمية تاريخية، ولذلك يجب على الدول الاستعداد دائما لاستخدام القوة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وكبح القوى التوسعية.

في مقابل النظرة الواقعية الهجومية، يوجد ضمن النموذج الواقعي أولئك المفكرين الذين يسمون أنفسهم بالواقعيون الجدد الدفاعيين من أمثال" **كنيث والتز**" و"**روبيرت جيرفر**" وغيرهم الذين يعتقدون أنه مع التطورات التكنولوجية المعقدة التي أدخلت على الأسلحة الحديثة، أصبحت الحرب جد مكلفة تفوق بشكل كبير مكاسبها، ومن ثمة أصبح استخدام القوة العسكرية في الإخضاع والتوسع استراتيجية أمنية يرفضها معظم القادة في هذا العصر القائم على الاعتماد المتبادل المعقد وعلى العولمة، وهذا يعني أن المبادرة بالحرب سلوك غير عقلاني منبوذ من قبل معظم الشعوب والحكومات عبر العالم.[2] بالإضافة إلى أن أفكار الواقعيون الجدد الدفاعين تقضي بأنه يمكن تحقيق الأمن عبر انشاء بعض المؤسسات الأمنية التي

---

[1] مصباح عامر، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 93.

[2] المرجع نفسه.

يمكن أن تجنب السلوكيات الخطيرة التي طرحها الواقعيون الهجوميون (المساعدات الذاتية مثلا)، ومع هذا التأكيد على الدور الدفاعي في الأمن الدولي، إلا أن الواقعية الدفاعية لا تستبعد وقوع الحرب في العلاقات الدولية باعتبارها سلوكا ملازما لخاصية فوضى النظام الدولي، وبذلك تلتقي مع الواقعية الهجومية في النظرة التشاؤمية نحو العلاقات الدولية.[1] وعليه يمكن القول أن الواقعيين الدفاعيين يؤكدون على أهمية وجود المؤسسات الأمنية التي يمكن أن تحوي هذه النزاعات والحروب، كما أنهم يؤكدون أيضا على أهمية الأمن المشترك في العلاقات الدولية.

مما سبق نستنتج أن المنظور الواقعي لا يزال أكثر المنظورات قدرة على تفسير سلوك الدول في حقل السياسة الدولية من خلال التركيز الشديد على قيم الأمن وبقاء الدولة والدفاع عن مصالحها القومية كما أن المنظور النيوواقعي ومن خلال تركيزه على الأمن وسعيه لتحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء، فهي بهذا الأساس تتضمن الأمن كآلية لتحقيق التنمية ومن ثمة فإن تحقيق الأمن يستدعي بالضرورة تحقيق التنمية والتي تؤدي بدورها إلى تفادي الظاهرة الإرهابية، وعليه فإن النظرية النيوواقعية تعطي الأولوية للأمن على حساب التنمية، أي أن الأمن يسبق عملية التنمية وبالتالي فإنه لا يمكن تحقيق التنمية في جو غير مستقر وغير آمن.

المطلب الثاني: النظرية النيوليبرالية

إذا كانت الليبيرالية بوصفها فلسفة سياسية ومنظومة اقتصادية قد بدأت في التشكل والتبلور في القرن الثامن عشر، فإن النيوليبرالية – حسب دعاتها– خط جديد داخل التيار الليبيرالي ظهر في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين. ومما يجدر ذكره هو أن النظرية ظهرت ابتداء في حقل الاقتصاد السياسي بوصفها تنظير مرتكزا على أصول فكرية كانت قد تبلورت في مدارس أوروبية مثل: مدرسة "كوزان" والمدرسة النمساوية، والمدرسة الانجليزية.[2] بيد أن التيار النيوليبرالي سينجح في تجاوز الحقل

---

[1] المرجع نفسه، ص 94.

[2] الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2009، ص ص 107-108.

الاقتصادي إلى بلورة رؤية ليس فقط للمجتمع والدولة على مستواها القطري، بل رؤية للعالم بكل تنوعه وتعقيداته، حيث تم تبني المقاربة النيوليبرالية من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي سيعمل وفق هذه الرؤية على إعادة رسم اقتصاديات الدول الفقيرة بالضغط على حكوماتها لتبني اختيارات نيوليبرالية. [1]

لم يفرق "**ستيفين لامي**" بين تسميات الليبرالية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة والنظرية المؤسساتية. فهو يرى أن الليبرالية الجديدة في السياسة الخارجية تشجع حرية التجارة أو فتح الأسواق والقيم الديمقراطية الغربية والمؤسسات. وعلى إثر ذلك شاركت معظم الدول الغربية الكبرى شعار الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بالمطالبة بتوسيع الجماعة الديمقراطية والدول الرأسمالية في النظام الدولي وتحقيق حقوق الانسان عبر العالم.[2] ومن ناحية أخرى يرى "**ستيفن لامي**" أن هناك العديد من الأطروحات المتباينة داخل الليبرالية الجديدة، واعتمد في ذلك على تشخيص "**دافيد بالدوين**" الذي بدوره شخص أربع أفكار متباينة داخل الليبرالية الجديدة التي أثرت في حفل العلاقات الدولية وهي: الليبرالية التجارية والليبرالية الجمهورية وكذا الليبرالية السوسيولوجية والليبرالية المؤسساتية. [3]

☑ **الليبرالية التجارية**: وهي ترى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد الرفاه لكلا الطرفين. [4]

1. الليبرالية الجمهورية: تقوم على فكرة مؤداها أن الديمقراطيات لا تتصارع وأن الدول الديمقراطية لا تشن حروبا ضد أي دولة أخرى نظرا لوجود مؤسسات نيابية تقوم بدراسة قرارات الحرب بصورة مستفيضة. [5]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 113- 114.

[2] مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية- الحوارات النظرية الكبرى-، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص 92.

[3] المرجع نفسه، ص 102.

[4] إيناس شيباني، المرجع السابق، ص 19.

[5] جمال منصر، "التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على مفهوم الأمن"، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار- عنابة-، ص 9. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/01/18 https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc

2. **الليبرالية السوسيولوجية**: حيث تؤكد على أهمية الجماعة وعمليات الاعتماد المتبادل بين الدول والمؤسسات المتمثلة في زيادة الانشطة فوق القومية وترابط الشعوب المتباعدة الأقطار وبالتالي تصبح الحكومات أكثر اعتمادية فيما بينها. [1]

3. **الليبرالية المؤسساتية**: ترى أن المؤسسات تلعب دور في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار وأن المؤسسات لها دور فعال ومهم في تحقيق الأمن الدولي، والتقليل من احتمالات اللجوء إلى الحرب وهو ما أكده "**كيوهان Keohane**" و"**مارتن Martin**" في خمس نقاط أساسية وهي: [2]

☑ توفير المعلومات.

☑ خفض تكاليف العمليات.

☑ إقامة تنسيق أكثر عمقا وأوسع امتداد.

☑ جعل الالتزامات أكثر موثوقية.

☑ تسهيل اجراءات المعاملة بالمثل.

الليبرالية الجديدة جاءت بمنهاج جديد لإدارة الرأسمالية في زمن العولمة، وقد كشفت عن عدد من الحقائق أهمها: [3]

☑ تتسم العولمة الرأسمالية المتوحشة الحالية باستقطاب رأس المال والتدفقات الاستثمارية، وبالتالي تركيز الثروة والرأسمال في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

☑ يزداد افقار العالم الثالث وتهميشه وتتخذ عمليات نهبه السافرة والمقنعة طابعا همجيا.

☑ تلعب الولايات المتحدة الامريكية دورا رئيسيا في صياغة هياكل القوة الاقتصادية من خلال قوتها السياسية والعسكرية.

---

[1] مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية- الحوارات النظرية الكبرى-، المرجع السابق، ص ص 103-104.

[2] صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، ص 220. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/01/19 http//www.revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/1346

[3] توفيق المدني، التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003، ص 7.

لقد ارتبط صعود الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا منذ الثمانينيات وحتى يومنا هذا بتولي اليمين المتطرف أو اليمين النيوليبرالي مقاليد السلطة. وهو اليمين الذي لا يعبأ مطلقا باعتبارات العدالة الاجتماعية وأهمية التوظيف الكامل في عصر العولمة. [1]

يقول"**أغناسيو رامونيه**" في كتابه"الجغرافية السياسية للفوضى" إن سادة العالم الجديد، ما عادوا يتمثلون برؤساء الدول ورؤساء الوزارات وزعماء الأحزاب السياسية وقادة التكتلات البرلمانية، بل بمدراء الشركات المتعددة الجنسيات ورؤساء مجالس الإدارة وأرباب الرأسمال المالي وكبار المضاربين في البورصات والأسواق المالية. وليست الدول هي التي تملي سياستها على رجال الصناعة والمال، بل هؤلاء هم من يملون على السياسيين السياسة المطلوب تنفيذها.[2] وهذا يعني أن الدولة في عصر العوامة قد تراجعت مكانتها، وهو ما أدى إلى ظهور فواعل أخرى غير دولاتية، حيث أصبح لهذه الأخيرة تأثير كبير يتجاوز تأثير الدولة ليس فقط في المجال الاقتصادي بل حتى في المجال السياسي، حيث أصبح هؤلاء يملون على السياسيين السياسة الواجب تنفيذها.

يرى المنظرون في الاتجاه التكاملي أن العالم أصبح أكثر تعددية من حيث الفواعل المنخرطة في التفاعلات الدولية، لكن خصوصية هذا التفاعل هي الاعتماد المتزايد لهذه الفواعل على بعضها البعض كما يرون أن ظاهرة الاعتماد المتبادل المعقد للعالم هي محددة في أربع خصائص صاغوها في النقاط التالية: [3]

☑ زيادة الروابط المتعددة الأوجه بين الدول والفواعل غير الدولاتية مثل المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

---

[1] المرجع نفسه، ص 8.

[2] المرجع نفسه.

[3] مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية –الحوارات النظرية الكبرى–، المرجع السابق، ص 105.

☑ وجود الأجندة الجديدة للقضايا الدولية التي تميز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا، ومن الأمثلة المشهورة في هذا السياق نجد قضية البيئة والتنمية وتغير المناخ.

☑ الاعتراف بالقنوات المتعددة للتفاعل عبر الحدود الوطنية التي أصبحت الدول أحد أطرافه فقط إلى جانب الأطراف الأخرى.

☑ تدني فاعلية القوة العسكرية كأداة لإدارة فن الحكم، وتقدم الاعتبارات الاقتصادية في تفاعل العلاقات الدولية مع غيرها كما تعتمد الليبرالية الجديدة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المنظور النيوليبرالي وباعترافه بوجود فواعل غير دولاتية إلى جانب الدولة لا تقل أهمية عنها مثل المؤسسات، هذا يعني أن المنظور النيوليبرالي يقر بمدى فاعلية هذه المؤسسات في خلق التعاون، وبالتالي فهو يرى أنه من خلال التعاون تتحقق التنمية وبالتالي هي القاعدة الأساسية لتحقيق الأمن وذلك من خلال التعاون والاعتماد المتبادل، وعليه فهو يجسد التنمية لتحقيق الأمن أي عكس المنظور النيوواقعي الذي يعطي الأولوية للأمن على حساب التنمية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية والإرهاب وتوضيح طبيعة العلاقة بينهما، حيث تم التوصل إلى جملة من النتائج وهي:

- أن هناك علاقة بين التنمية والإرهاب، وهذا يعني أنه حتى يكون هناك أمن واستقرار يجب أن تكون هناك تنمية وحتى تكون هناك تنمية يجب أن يكون هناك أمن واستقرار.
- مدى الترابط بين الأمن والتنمية، لأن تحقيق التنمية يعني تحقيق الأمن والاستقرار ومن ثمة القضاء على الظاهرة الإرهابية واقتلاعها من جذورها.
- أنه لتحقيق تنمية شاملة يجب توفير البيئة المناسبة لذلك، وهذا بطبيعة الحال يمثل عائق أمام نشوء الظاهرة الإرهابية.
- اختلاف التوجهات النظرية المفسرة للعلاقة بين التنمية والإرهاب، فبالنسبة للنظرية النيوواقعية ترى أولوية الأمن عن التنمية، أما النظرية النيوليبرالية فهي على عكس النظرية الواقعية ترى أولوية التنمية عن الأمن.

شهدت الساحة الداخلية الجزائرية مجموعة من التحولات والتغيرات الجذرية التي مست كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك منذ نهاية الثمانينيات تزامنا مع بعض التحولات الدولية والإقليمية التي ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تأزم الأوضاع الجزائرية، فتميزت بعدم الاستقرار واللاأمن.

ومع مطلع التسعينيات بدأ المشروع الوطني في الجزائر يصطدم بالكثير من العقبات والمشاكل، حيث أدت إلى عجز النظام في الاستمرار على نفس الوتيرة وكذا تراجعت قدراته الإدماجية رغم محاولات الإصلاح والاستدراك.

وبناءا على ما سبق سيتم من خلال هذا الفصل، توضيح الأسباب الداخلية للأزمة وهذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تناول الأسباب الخارجية للأزمة.

المبحث الأول: الأسباب الداخلية للأزمة الأمنية في الجزائر

اختلفت وتنوعت الأسباب الداخلية للأزمة الأمنية في الجزائر، من حيث طبيعة أبعادها ومستويات حدوثها، فمنها ما يتعلق بالبنيات الأساسية ووظائفها، ومنها ما يتعلق بنمط تسيير النظام وإدارته ومنها ما مس الإنسان الجزائري في حقوقه وكرامته، ومن بين هذه الأسباب نجد الأسباب السياسية – الأمنية الأسباب الاقتصادية وكذا الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الأسباب السياسية– الأمنية

انتشرت ظاهرة العنف السياسي في الجزائر بأشكاله المختلفة، سواء ما يطلق عليه العنف السياسي الشعبي غير الرسمي (الذي يمارسه المواطنون أفراد أو جماعات ضد الأنظمة السياسية المتعاقبة)، أو ما يطلق عليه العنف السياسي المؤسسي الرسمي والذي تمارسه السلطة، من خلال أجهزتها المختلفة ضد المواطنين أفراد أو جماعات أو عناصر معينة منهم.

إن طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد ستؤدي حتما إلى طريق مسدود، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى احتكار السلطة من قبل أقلية متعسفة وهذا ما سيؤدي إلى خلق وضع متفجر آجلا أم

عاجلا.[1] ويعود ذلك بالأساس إلى عملية الإقصاء الذي تتعرض له قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وعقائدية مغايرة، بحيث تمنع من حرية التعبير عن مواقفها وتصوراتها، والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن أطر شرعية. ويكون البديل الوحيد أما هذه القوى هو المقاومة السلبية أولا، ثم الاحتجاج العنيف المولد للانفجار وهذا عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبط احتوائه. [2]

ومن مظاهر الأزمة السياسية في الجزائر أزمة المشاركة، حيث عرفت الجزائر في ظل الأحادية نمطا من المشاركة هو أقرب إلى التعبئة بررت عدم قدرة المؤسسات والهياكل السياسية على استيعاب جميع القوى الموجودة على الساحة الجزائرية ورفض النخب الحاكمة المتسلطة اشتراك هذه القوى في صناعة واتخاذ القرار الوطني، وقد أمن وأعان على هذا التوجه المتفرد استمرار تدفق الريع النفطي واستخدامه كمورد أساسي كفيل بإحداث الاستقرار الاجتماعي وتحريك الآلة الاقتصادية، كما أن تأثير الروح الوطنية الناتجة عن الثورة التحريرية ساعد في تمرير مثل هذا التوجه، وذلك كله على حساب الكفاءات الوطنية ونظام الجدارة مما تسبب في هروب وهجرة النخب الجزائرية بمختلف تخصصاتها واهتماماتها إلى البلاد الأجنبية تاركة من ورائها نزيف جفف كل منابع الإبداع والعبقرية، وفتح الباب واسعا أمام عمليات الاستنساخ السياسي والثقافي والتنظيمي الذي لا يخرج عن دوائر الكتل والمصالح والصراع بينهما. [3]

---

[1] ميلود عروس، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر- مقترب تحليلي تقديمي-" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي الإداري، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2008/2007)، ص 191.

[2] العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، القاهرة: منشورات المركز العربي للبحوث ودار الأمين للنشر والتوزيع، 1999، ص 48.

[3] محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص ص 114- 115.

ومن مظاهر الأزمة السياسية أيضا أزمة الشرعية، فمن المعلوم أن النظام السياسي الجزائري يبني شرعيته على أسس مختلفة تنوعت حسب المراحل التي مر بها. فمنذ الثورة التحريرية إلى فترة الاستقلال الأولى وجبهة التحرير الوطني تقود البلاد باسم الكفاح المسلح وقيادة الثورة وتستولى على المؤسسات السياسية (الحزب) والإدارية (الدولة) وحتى الأمة، فهي اضافة إلى كل من أزمة المشاركة والشرعية في الجزائر نجد أزمة الهوية، وهي تبدو من أخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري نظرا إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلا ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية، وقد كانت فرص نجاح روئى الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من إطار وهوية للشخصية الجزائرية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الأفريقية البربرية. وقد استفاد التيار الاسلامي من هذا التشتت والانقسام، فضلا عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب والبربر ليؤطر فعله ويصعد من نشاطه الذي كان سببا في انهيار شرعية النخب والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعد آخر تبعا لارتباطها بأزمة الشرعية.[1] تعتبر هذه الأزمة من أخطر الأزمات وهذا راجع للانقسام الذي شهده المجتمع الجزائري، وهو ما استفاد منه التيار الاسلامي ليبرر عمله، وبالتالي كان سببا في انهيار شرعية النخب والمؤسسات الحاكمة.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مظاهر الأزمة السياسية الجزائرية في كونها أزمة مؤسسات، حيث مثلت مؤسسة الرئاسة محور النظام السياسي الجزائري منذ 1962، وذلك على حساب دور كل مؤسسة الحزب والدولة،[2] وتبرز أهمية موقع الرئاسة في كونه المركز الذي يوازن بين مصالح كل مجموعات الضغط، والمشكلة أساسا من الإدارة والجيش والحزب، فالإدارة من خلال بيروقراطيتها تهيمن على السلطة التنفيذية وهي صانعة للقرار، ومؤسسة الجيش وبحكم نفوذها وقوتها تؤثر في مؤسسة الرئاسة بشكل كبير ومؤكد، ويعمل الحزب بوصفه جهازا تعبويا يقوم على تزكية قرارات النظام.

---

[1] منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 48.

[2] Ilderrahim Lamchichi, ‘’L’Algérie en crise’’, Paris: Edition l’harmattan, 1999, p 288.

إن العنف السياسي في الجزائر، أو ما يسمى" بالإرهاب" غير من معطيات الساحة السياسية وكذلك من مطالب المجتمع، وقلص من العمل السياسي الذي يدخل ضمن النشاط الحزبي، فلقد خلف هذا العنف أكثر من 200 ألف ضحية، ناهيك عن الخسائر المادية والترتيبات البسيكولوجية على المواطنين، كما أن هذا العنف أبعد مجموعة من الفواعل وأدى إلى ظهور فواعل جديدة حيث ظهرت المؤسسة العسكرية للعلن بعد ما كانت تختفي وراء الستار وأصبحت الصانع الوحيد للقرار السياسي وسيطرة على العمل المسلح الراديكالي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ- الجيش الإسلامي المسلح- كل هذا أدى إلى تأزم الوضع وهو ما أدى إلى تغيير كلي في مطالب الشعب الجزائري والذي كان يطالب بتوسيع حرياته السياسية وبتحسين وضعيته الاقتصادية والاجتماعية قبل سنة 1992، لتتحول المطالبة بعد هذا بالأمن والاستقرار.[1]

ولقد ارتبطت بتأزم الوضع الأمني في الجزائر حالة استثنائية تظهر من خلال الحصار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196/91 في 1991 الذي رفع بتاريخ 29 نوفمبر 1991، ثم الإعلان عن حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44/92 المؤرخ في 9 فيفري 1992 من طرف المجلس الأعلى للدولة وقد حددت حالة الطوارئ لمدة سنة عقب توقيف المسار الانتخابي بغية توفير الظروف الملائمة للعودة للانتخابات، ولكن المجلس الأعلى للدولة في 7 فيفري 1993 أعلن عن تمديد حالة الطوارئ إلى أجل غير محدد. ومما يؤخذ عن تنظيم حالة الطوارئ في الجزائر قبل دستور 1996، هو عدم اخضاعها لقانون صادر سابقا يحدد اختصاصات السلطة الادارية وحدود صلاحياتها الاستثنائية،حماية لحقوق الأفراد وحرياتهم من تعسفها، وحتى وإن كان النص الدستوري يؤكد على تحديد مدة حالة الطوارئ، فإن حالة الطوارئ في الجزائر قد تم تمديدها من طرف سلطة غير دستورية، وهي المجلس الأعلى للدولة في

---

[1] حسيبة غارو، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر- 1997- 2007"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2012) ص 254.

غياب هيئة النواب.[1] وهذا لأن الاعتقالات وعمليات التفتيش أصبحت من الإجراءات العادية اتجاه الناشطين في الحقل السياسي، وخاصة المنتمين للتيار الاسلامي في إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

في ظل الأوضاع التي عاشها المواطن الجزائري منذ بداية الأزمة الاقتصادية وأواخر الثمانينيات والتي تجسدت في أحداث أكتوبر 1988، وما بعدها من محاولات لإصلاح المنظومة الاقتصادية، أصبح الشعب الجزائري يبتعد تدريجيا عن الحياة السياسية، ليس لأنه فقد الأمل في النظام القائم فحسب، بل أيضا لأن الظروف المعيشية أصبحت عسيرة، بفعل تراكم مجموعة من الأسباب وعلى رأسها الإختلالات الهيكلية في المنظومة الاقتصادية جراء تدني أسعار البترول.

يمكننا الانطلاق في تشخيص الأزمة الحادة التي يعانيها المجتمع الجزائري حاليا بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي باعتباره أحد مكوناتها الأساسية، وذلك من خلال التعرض لأسباب فشل النموذج الوطني للتنمية الذي اعتمدته النخبة الحاكمة بعد فترة وجيزة من الاستقلال واستمر خلال عشرية من الزمن (1968- 1979) والذي استند إلى مجموعة من الأفكار والإجراءات والمتمثلة في: [2]

- ☑ التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع.
- ☑ اعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى اقامة اقتصاد مرتكز حول الذات.
- ☑ فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه الصناعات التصنيعية.

وقد كان الهدف من هذه الأفكار والإجراءات التي استند إليها النموذج الوطني للتنمية هو تشيد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن.

---

[1] حسيبة غارو، المرجع نفسه، ص 255.

[2] العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، في كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 225- 226.

تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ عام 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الانفاق العام، نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينيات، وكان نظام أحد المشجعين له من خلال سلسلة من الاجراءات أشهرها "برنامج مكافحة الندرة" التي جاءت تجسيدا لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد آنذاك. إن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينيات هو توقيف الاستثمارات المنتجة خصوصا في قطاع الصناعة إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها، مؤدية إلى اضعاف درجة التكامل وقد كانت ضئيلة من قبل.[1]

ولقد تسبب انتهاج الحكومة الجزائرية منذ عام 1990 لسياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحضير للدخول في مرحلة اقتصاد السوق في انفجار أزمة البطالة، حيث تم تسريح ما يقارب 600 ألف عامل من المؤسسات الحكومية خلال الفترة الممتدة بين (1990- 1998)، حيث اضطر هؤلاء العاطلون الجدد إلى التخلي عن ذهنية الكسل والاتكال على الدولة، فانطلقوا يبحثون عن طريقة لمساعدة عائلاتهم، وقد كان لهذه الإجراءات- التي اهتمت إلى حد كبير بتخفيض الانفاق العام والحد من عجز الموازنة- نتائج سلبية على مستوى المعيشة من جوانب عديدة في الجزائر، ومنها: [2]

☑عدم تناسب زيادة الأجور مع مستوى المعيشة، وهو ما أدى لاتساع دائرة الفقر، حيث أشار مركز الإحصاء لعام 2005 إلى أن الحد الأدنى للأجور ارتفع بنحو 9 آلاف دينار جزائري (112 دولار أمريكي) خلال (1990-2004).

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 226.

[2] ميلود عروس، المرجع السابق، ص ص 174-178.

☑اتباع الحكومة برنامج نظام الشبكة الاجتماعية لمساعدة المعوزين بمنح شهرية أو نفقات شهر رمضان أو حقيبة المدرسة بداية العام الدراسي، أو منحة البطالة. ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتخفيض هذه الاصلاحات غير أن ذلك لم يحل مشكلة الفقر أو البطالة، بل بالعكس فقد تسببت إعادة الهيكلة بتسريح 360 ألف فقدوا مناصب عملهم بين (1994-1998)، أي خلال أربع (04) سنوات فقط.

☑عدم عدالة توزيع الثروات، حيث بلغ دخل الجزائر من العملة الصعبة نحو 55 مليار دولار أمريكي عام 2005 (أي بعد ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية)، لكن هذه الوفرة المالية لم تنعكس بالإيجاب على مستوى معيشة المواطن، ولعل تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة يعطي دلالة على ذلك، حيث كشف عن وجود 12.2 مليون جزائري تحت خطر الفقر، والتي تعادل نحو 40% من عدد سكان الجزائر البالغ 31 مليون نسمة، كما بلغت نسبة البطالة 29.8% من القادرين على العمل بعد أن كان نسبتها 24% عام 1994، وذلك جراء غلق المؤسسات العمومية المفلسة والتخلص من العمالة الفائضة من المؤسسات الباقية.

☑الارتفاع المستمر للأسعار نتيجة تحريرها.

هذه هي نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي طالت المواطن الجزائري في معيشته أكثر مما طالت غيره، وهو ما يتطلب حلولا جذرية وليست ظرفية حتى لا تنفجر الأوضاع، والتي ربما تكون أشد من تلك التي انفجرت في موجات العنف الذي شهدته الجزائر قرابة عشر سنوات.

وبالرغم من واقع الأزمة الذي يعيشه الاقتصاد منذ بداية الثمانينيات إلا أنه مع احتداد الأزمة[1] وبصفة خاصة منذ سنوات 1985- 1986 ومع هبوط الدولار والذي نتج عنه تردي صادرات الجزائر ستحاول الحكومة القيام ببعض الاصلاحات دون الرجوع إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، غير أن هذه الإصلاحات لم تكن لها الآثار المرجوة على الاقتصاد، فخدمة الدين سترتفع من 54% سنة

[1] علي الكنز، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية- التجديد-، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997 ص ص 84-86.

1986 إلى نسبة 87% من الصادرات سنة 1988، وقد بلغت نسبة عجز ميزانية الحكومة حوالي 5% من المنتوج الوطني الخام، كما ستشهد الأسعار نموا كبيرا وبالتالي ستعرف البطالة ارتفاعا هاما نظرا لتدني نسب النمو وبالرغم من برنامج التعديل الهيكلي الصارم الذي قامت به الجزائر، إلا أن هذا البرنامج لم يتمكن من تحسين وضعية الجزائر ودفع الاقتصاد على عجلة التنمية، وعليه فالنمو الاقتصادي سيبقى ضعيفا، أما ديناميكية الاقتصاد فستبقى مرتبطة بصادرات النفط والغاز، كما سيبقى الاستثمار الأجنبي ضعيف.

وإذا كانت أزمة النظام الاقتصادي الجزائري هي أزمة داخلية بالأساس ومرتبطة بظهور النظام الاحتكاري غداة الاستقلال، فإن هذه الأزمة تطورت نتيجة ثلاثة عوامل متشابكة ومتداخلة هي: [1]

- ☑ التركيز على المحروقات: البترول والغاز كأساس للصناعة ومصدر للدخل.
- ☑ العملة الأجنبية كثمن لتصدير البترول والغاز.
- ☑ السياسات الاقتصادية التي اتبعها النظام بعد الاستقلال.

وعليه فإن تدهور الحالة الاقتصادية وتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، يعود بالأساس إلى هذه العوامل الثلاث وبخاصة الطبيعية الريعية للاقتصاد الجزائري.

ونظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات النفط، فإن مؤشرات النشاط الاقتصادي بينت بوضوح مدى خطورة الأزمة التي عرفتها الجزائر إبتداءا من منتصف الثمانينيات، والتي تجلت مظاهرها من خلال مجموعة من الاختلالات أهمها:[2] تقلص مداخيل صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار أمريكي لسنة 1985 إلى 9.5 مليار دولار أمريكي سنة 1989 نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986 إلى 11 دولار سنة 1988، مع ما رافقه من انخفاض في قيمة

---

[1] عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع 2012، ص 64.

[2] كمال زريف، عمار أبو زعرور، "التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية، (كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، يومي 29-30 أكتوبر 2001)، ص 4.

الدولار في حد ذاته، انخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2.81 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 0.84 مليار دولار أمريكي سنة 1989، كما ارتفعت نسبة خدمة الديون سنة 1989 إلى 07 مليار دولار وهو ما يمثل 67.3% من مداخيل الصادرات الجزائرية وزيادة معدل البطالة بصفة كبيرة حيث كان سنة 1985 يمثل 16.9% وانتقل سنة 1986 إلى 23.4% هذا وبالإضافة إلى مشكلة المديونية وما تمثله من عبء على الاقتصاد الوطني حيث لجأت السلطات الجزائرية إلى الاقتراض لمواجهة آثار انخفاض الأسعار وتراجع قيمة الدولار، حيث تضاعف حجم المديونية وأصبح القرار الاقتصادي في يد المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ...)، وهو ما انعكس سلبا على الحياة السياسية والاجتماعية. [1]

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه وبالرغم من أهمية العامل السياسي كمتغير دافع في تشخيص أزمة النظام في الجزائر، إلا أنه لا يمكننا إغفال المعضلة الاقتصادية والتي تزامنت تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية في الجزائر، أي أن العامل الاقتصادي مثل البيئة الأساسية لنمو وتطور الأزمة في الجزائر.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية

إضافة إلى الأسباب السياسية الأمنية والاقتصادية التي أدت إلى الأزمة في الجزائر، لا يمكننا تجاهل الأسباب الاجتماعية والثقافية والتي كانت لها نفس الأهمية. ولعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وتسييره، حيث يتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نموذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معيار تقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية، مقابل نموذج قيمي مثالي، وصولا إلى توزيع الجزاءات المستحقة في كل حالة ووضع. [2]

---

[1] محمد صدوق، أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 72.

[2] العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 227.

يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء أدوارها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا إلى عمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في انتاج نسق القيم والحفاظ عليه، فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع. [1]

بالإضافة إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، هناك مظهر آخر يتجلى في البعد الاجتماعي للأزمة ويتمثل في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، خصوصا أن هذا التفاوت يفتقد أسسا مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية، إذ يقوم هذا التفاوت على مجموعة من العناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع (الطبقة العاملة والطبقة الوسطى)، ذلك لأنه ارتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة وبطرق مشبوهة وغير شرعية، كالمضاربة والاختلاس وتحويل الأموال العمومية ...إلخ. [2]

عموما يمكن أن نلخص الصورة الاجتماعية الجزائرية في جملة من العناصر وهي: [3]

☑غلبة عنصر الشباب على المجتمع الجزائري إذ هو مجتمع في حالة شباب دائم حيث يمثل 70% من الشعب الجزائري أقل من 25 سنة. (أي أن 70% من الشعب الجزائري تقل أعمارهم عن 25 سنة).

☑ظهور فئة اجتماعية تتكون من مديري المنشآت العامة ومن كبار مسؤولي الإدارة الاقتصادية.

☑اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة: إذا كان هذا التفاوت يفتقد أسسا مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية، بل أن ذلك التفاوت تعارضه الغالبية من القوى الفاعلة في المجتمع وذلك يعود لسببين هما:

---

[1] المرجع نفسه، ص 228.

[2] المرجع نفسه، ص 229.

[3] عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص 83.

1- لما يرتبط به من شعور بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص.

2- قيام ذلك التفاوت على أساس غير مقبولة ثقافيا وغير مشروعة قانونيا.

☑التباين الشديد في الأوضاع المعيشية للفئات الاجتماعية والقصور البالغ في مستوى اشباع الحاجات الأساسية للغالبية السكانية (الفئات الصغيرة).

☑غياب مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي.

ولقد شكل جيل الاستقلال غالبية الشعب الجزائري مما جعله لا يتقاسم بنفس الحماسة والقوة قيم أجيال الثورة ولا يقاسمهم نفس الذاكرة السياسية، هذا الاختلال في التواصل بين الجيلين ولد حالة اغتراب سياسي لدى شرائح عديدة من المجتمع الجزائري،[1] وبروز فجوة كبيرة بين النخب الحاكمة وعموم الشعب بسبب التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي الذي تبنته هذه النخب والواقع الاجتماعي الذي تحياه طبقات الشعب الجزائري، مما دفع بعض الفئات إلى تبني موقف عدائي من النظام أسس لديناميكية العنف التي هددت الكيان الجزائري لاحقا. [2]

مع ظاهرة الاغتراب السياسي، أخذت الفروق الطبقية كظاهرة تتكرس في أوساط المجتمع الجزائري وذلك باتساع الفجوة بين أفراد الوطن الواحد، ففي حين يكتظ السكن الواحد بعدة عائلات مع محدودية الاستهلاك والندرة في الموارد الأساسية، نجد في الحي نفسه مواطنون جزائريون يعيشون في رغد من الحياة الطيبة. [3]

أما فيما يتعلق بالهوية الوطنية والتي لم تسلم هي الأخرى من حالة التأزم فالمعروف ان السياسة الاستعمارية عملت على القضاء على مقومات الهوية الوطنية وعلى رأسها الدين الاسلامي واللغة العربية وذلك من خلال تشويه وتحريف مفاهيم الدين بتشجيع الطرق الصوفية ومحاصرة العلماء وحركة التنوير

---

[1] محمد الصالح بوعافية، "التبعية وإنعكاساتها علىالتحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر 1979-1992"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، 2000)، ص 112.

[2] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 118.

[3] محمد تاملات، الجزائر من فوق البركان، الجزائر: [د.د.ن]، 1999، ص 7.

التي يقومون بها، وفي مقابل ذلك شجعت تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من أفكار وقيم،[1] هذه الوضعية شكلت أزمة حقيقية لما استعاد الشعب الجزائري استقلاله حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقليتين إحداهما محافظة وحساسة لكل ما يمس الهوية الوطنية، والأخرى ترى في الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد من التخلف الذي تعرفه الجزائر. هذه الازدواجية المفروضة بسبب الكثير من التوترات داخل النظام السياسي زادتها مطالب الحركة الثقافية البربرية تعقيدا.[2]

وعلى الرغم من ظرفية اهتمام الدولة بالثقافة وآنيته وتأخره، واقتصار رؤيتها للموضوع الثقافي على التعليم والتكوين، إلا أن أيديولوجيتها التي تبدو كنسق ثقافي تحمل تصورا للعالم مذاعا وعموميا، يشير إلى سياسة ثقافية وتثقيفية موضوعة وهادفة لمفصلة الطلب الاجتماعي على الثقافة وإدماجه ضمن مخطط التنمية والتحديث والتوحيد.[3] وعليه يمكن القول أن الثقافة لها دور كبير في دمج الطلب الاجتماعي ضمن مخططات التنمية والتحديث والتوحيد، أي أن وجود ثقافة واحدة يعني أنه يوجد توحيد بين شعب الجزائر.

إن الصراع بين النخب بمختلف أشكالها أدى إلى الانقطاع في التراكم السياسي وهو ما عرفه المجتمع الجزائري الذي يتكون من 70% من الشباب والذين تقل أعمارهم عن الخمس والعشرين عاما، وهذه النسب الكبيرة من الشباب والوتيرة السريعة المتزايدة للأفراد لا يولدان ضغوطا قوية جدا على الموارد الاقتصادية فحسب، ولكن أيضا على الموارد المعنوية والثقافية المحدودة أصلا.[4]

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المتغير الاجتماعي يتبعه المتغير الثقافي نظرا للارتباط القائم بينهما، وعليه فالثقافة في الجزائر تمثل النظام الفرعي المسؤول عن انتاج القيم والرموز، وهي

---

[1] محي الدين عميمور، الجزائر الحلم والكابوس، الجزائر: دار هومة، 2003، ص 241.

[2] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 118.

[3] عمار بلحسن، المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، من كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفية السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 467.

[4] جواد محمد الحمد وآخرون، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ص 468.

الأساس في بلورة المواقف والتصورات، وبالتالي فإن الأسباب الاجتماعية والثقافية كان لها دور كبير وأهمية قصوى في تأزم الوضع في الجزائر إن لم نقل أنها هي الدافع الأساسي للأزمة الجزائرية.

المبحث الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة الأمنية في الجزائري.

لا يمكن حصر الوضع المتأزم في الجزائر في الأسباب الداخلية فقط، بل حتى الضغوطات الخارجية التي لعبت دورا هاما في تأجيج الوضع، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث، وذلك بالتطرق إلى الأسباب الإقليمية من خلال المطلب الأول والأسباب الدولية من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأسباب الإقليمية

يقصد بالأسباب الإقليمية هنا المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي، وربما بعض الدول الإسلامية، فبالنسبة للنظام الفرعي للمغرب العربي، وبحكم الموقع الذي تحتله الجزائر في المغرب العربي كان سببا في تأثيرها بالتطورات التي شهدتها تلك المنطقة، والتي جاءت ضخامتها لإبراز الصورة الملحمة لتوفير وفاق جزائري-مغاربي في جميع المجالات.[1] وذلك لا يتم من دون اصلاحات داخلية تتماثل لدى الجميع. ومن هنا يرى بعضهم أن اتحاد المغرب العربي لم يكن ليتم لولا التماثل الذي شهدته أقطاره بخصوص الفعل الداخلي والذي أقر التوجه نحو التعددية.[2]

فقد اتخذ المغرب في ديسمبر 1995 قرار أحادي الجانب يقضي بتجميد أنشطته في هياكل الإتحاد إثر الخلاف الذي نشب بينه وبين الجزائر حول قضية الصحراء الغربية. فالمغرب واعتمادا على مبررات تاريخية ودينية يعتبر الصحراء الإسبانية سابقا جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية، وما جبهة البوليزاريو إلا منظمة منشقة ومتمردة لذا فهو يسعى لتحقيق وحدته الترابية بكل الوسائل ودون قيد ولا شرط. في حين الجزائر وباسم مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وطبق لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي تبنته منظمة الوحدة الافريقية والتي ترى أنه من واجبها مساندة جبهة البوليزاريو على

---

[1] عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص 87.

[2] منعم العمار، المرجع السابق، ص 55.

إقامة دولة مستقلة في الصحراء، فموقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية يرتكز على مبادئ تحفزه أخلاقيات راسخة في الضمير الجماعي للشعب الجزائري، وتشاطرها في هذا الموقف المجموعة الدولية وإن هذا الموقف الثابت كان يهدف دوما إلى تمكين شعب الصحراء الغربية من التعبير الحر عن ارادته من خلال اجراء استفتاء تقرير المصير في ظروف غير قابلة للتشكيك في نزاهتها وسلامتها. [1]

هذا وبالإضافة إلى أن المغرب قد فرض سنة 1994 على المواطنين الجزائريين الحصول على تأشيرة ناسفا بذلك مكسبا من مكاسب الإتحاد، وقد ردت الجزائر بالمثل واتخذت قرار يقضي بغلق حدودها مع المغرب لتضاف بذلك عقبة أخرى في طريق تفعيل الإتحاد. [2]

أما بالنسبة لليبيا فقد تخلت عن الرئاسة الدورية للإتحاد معتبرة أن شركائها لم يتضامنوا معها بما فيه الكفاية لانتهاك الخطر الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة. حيث أن ظهور أزمة "لوكربي" بين ليبيا وبعض الدول الغربية وما نجم عنها من فرض حصار دولي على ليبيا بداية من شهر أفريل 1992 وفقا للقرار الدولي رقم 748 والتزام الدول المغاربية إزاء هذه الأزمة على أنها نوع من المواقف السلبية التي تخل بميثاق الإتحاد،[3] وفي هذا الإطار اعتذرت ليبيا في شهر جانفي 1995 عن رئاسة الدورة السادسة للإتحاد مبدية استياءها من التزام البلدان الأعضاء في الاتحاد بالخطر الجوي المفروض عليها. [4]

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هذه الأحداث زادت من وتيرة تأزم الأزمة الجزائرية خاصة وأن دول المنطقة حصلت على استقلالها فرادى، وهو ما جعل أولويات كل بلد تختلف عن الآخر وهو الأمر الذي زاد انشقاق هذه الدول عن بعضها البعض وكذا تخلي الشعوب عن بعضها.

كما ان هناك عوامل خارجية اقليمية ودولية نابعة من خارج نطاق المغرب العربي كان لها دور في تعثر المسيرة الوحدوية، كأزمة الخليج الثانية (1990- 1991) التي أربكت دول الإتحاد ولم تستطع

---

[1] عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص 92.

[2] المرجع نفسه، ص 93.

[3] حسن أبو طالب، مدخل لدراسة سياسة ليبيا العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996، ص 64.

[4] المرجع نفسه.

التوصل إلى صياغة سياسة خارجية منسجمة، الأمر الذي أثر لا حقا عن مواقف الدول الأعضاء اتجاه العديد من الأزمات والقضايا.[1] هذا بالإضافة إلى أن أزمة الخليج الثانية (1990- 1991) شكلت نقطة تحول في التاريخ العربي الحديث. [2]

وعليه يمكن القول أن أزمة الخليج كانت بمثابة محطة حاسمة ومنعطفا خطرا سواءا على المستوى العالمي أو على المستوى النظام الإقليمي العربي، حيث ظهر بشكل واضح وصريح الدور الأمريكي المهيمن على النظام الإقليمي العربي، وذلك من خلال تطور وسيرورة أزمة الخليج الثانية.

أما بالنسبة إلى إيران فقد حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقة مع التيارات والتنظيمات الإسلامية، وخصوصا مع جبهة الانقاذ الإسلامية، وقد تنبهت الحكومة الجزائرية إلى هذا التحرك، وإن جاء متأخرا فوجهت تحذيرا إلى الحكومة الإيرانية، ثم اضطرت فيما بعد إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية، ثم قطعها بشكل تام بعد أن تبين تورط إيران في تجاوزاتها من خلال الانتخابات التي أجريت في الجزائر عام 1991 والتي رغبت من ورائها في خلق نموذج مشابه لنموذجها المعروف في الجزائر.[3] وعليه يمكن القول أن مظاهر الأزمة الجزائرية أعطت مجالا واسعا لتدخل قوى إسلامية ومن أمثلة ذلك إيران التي سعت إلى دعم الاتجاه الإسلامي في الجزائر- جبهة الإنقاذ الإسلامية-، الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين (الجزائر، إيران)، لأن إيران من خلال دعمها للاتجاه الإسلامي في الجزائر- جبهة الإنقاذ الإسلامية- كانت تسعى إلى أن تتحول الجزائر إلى إيران ثانية (منهج الثورة الاسلامية وإيران).

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المحيط العربي بشقيه النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي لم يكن سندا للجزائر في أزمتها، ولم يكن أحسن حالا منها، وبالتالي فهو لم يستطع أن يدعم الجزائر في تعاملها مع المحيط المفروض والمتمثل في المحيط الدولي..

---

[1] عثمان عوض، "الإتحاد المغاربي ومشكلة التوافق"، السياسة الدولية، السنة 26، ع 102، أكتوبر 1990، ص 55.

[2] محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992، ص 158.

[3] منعم العمار، المرجع السابق، ص 56.

المطلب الثاني: الأسباب الدولية.

بعد التراجع الذي عرفه الإتحاد السوفياتي وبديله الاشتراكي، حدث تغيير مهم في هيكل النظام الدولي، والذي أثر بدوره على تغير نمط التفاعل، ليعرف العالم توجها ملحوظا نحو قيم الديمقراطية الغربية، هذه التحولات الهيكلية خلقت بيئة غير مريحة بالنسبة للأنظمة الشمولية، حيث زاد ضغط النظام الدولي على هذه الدول دافعا إياها نحو تبني الخيار الديمقراطي، وقد كانت الجزائر من بين أهم الدول التي عاشت مرحلة التحولات الدولية وكذا الضغوطات التي فرضها النظام الدولي والبيئة الخارجية.

1. فرنسا والأزمة الجزائرية:

تعتبر الجزائر من بين أهم دول المغرب العربي في الخريطة السياسية الفرنسية، فالجزائر تمثل مجالا استراتيجيا حيويا لفرنسا سواء على الصعيد الأمني أو على الصعيد الاقتصادي. حيث أنه بعد الانتصار الذي حققته الجبهة الاسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية 1992 لاقت هذه القضية اهتماما كبيرا في الأوساط الإعلامية والسياسية الفرنسية بأن فوز "الفيس" سوف يؤثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية، إذ أنه يمكن حصر وجهة النظر الرسمية الفرنسية في النقاط التالية: [1]

☑ إن قيام دولة اسلامية يعتبر مأساة بالنسبة للجزائر، ولا تخشى فرنسا تراجع العلاقات بين البلدين وعلى المصالح الفرنسية، ولكن تخشى أيضا طوفان الهجرة البشرية التي يمكن أن تتدفق إليها عن البحر المتوسط.

☑ ترى فرنسا أنه لا يوجد بديل عن مساندة النظام القائم عسكريا واقتصاديا رغم أخطاءه الظاهرة.

☑ تعتقد فرنسا أن التحولات في الجزائر وما تبعها من تصاعد تأثير التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة، وما يحمله هذا الأخير من نظرة عدائية لفرنسا ومصالحها في الجزائر والتي تعد منطقة نفوذ

---

[1] آدم قبي، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988- 1999"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002-2003)، ص 58.

بالنسبة لفرنسا، مما يجعل منها ملزمة بالسعي للتدخل لضبط الأحداث والوقوف أمام أي محاولات لتقليص النفوذ الفرنسي في الجزائر.[1]

☑الحكومة الفرنسية من خلال تصريح وزير الداخلية "**تشارل باسكر**" الذي كان يعتبر ان مواجهة التيارات المتطرفة والإرهاب بالجزائر في صلب مصلحة فرنسا العليا وأنه لا بد من تسخير الإمكانيات بين أيدي السلطة الجزائرية من أجل مواجهة الإرهاب والتطرف بهدف الحفاظ على المصالح الفرنسية. [2]

وعليه يمكن القول أن فرنسا كانت تخشى انفراد التيار الإسلامي بالسلطة، وتساند المؤسسة العسكرية إدراكا منها بأنها القوة الوحيدة التي تستطيع كبح جماح التيار الإسلامي، حيث أنه من سبتمبر 1993 إلى غاية أفريل 1995 قتل حوالي 26 فرنسيا في الجزائر.

وقد دخلت فرنسا مسرح أحداث الأزمة الجزائرية بداية من سنة 1994، حينما قرر رئيس الحكومة "شارل باسكو" إحالة عدد من الإسلاميين على الإقامة الجبرية في فلومبيري، وذلك بعد ترحيلهم إلى بوركينا فاسو. وفي 24 ديسمبر من نفس السنة (أي سنة 1994) تم اختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية من طرف كومندو من الجماعة الاسلامية المسلحة، وانتهت العملية باقتحام الطائرة في مطار مرسيليا. كما شهد صيف (1995) موجة من الاعتداءات في الأراضي الفرنسية، وفي سنة التالية (جوان 1996) تم اغتيال الرهبان الفرنسيين السبعة في تيبحيرين.[3] لقد قربت هذه الأحداث المأساة الجزائرية إلى فرنسا، حيث ساهمت عملية اختطاف الجماعة الإسلامية المسلحة للطائرة الفرنسية في تعزيز سيناريو الانهيار الوشيك. ففرنسا لم تتمكن من حماية رعاياها بالجزائر ولا أولئك المقيمين فوق ترابها، بل ولم تستطع حتى الحفاظ على جو التفاهم مع النظام القائم منذ سبتمبر 1993 (تاريخ اغتيال ثلاثة مهندسين بالغرب الجزائري)كما أن الاعتداءات ضد الفرنسيين لم تتوقف باختطاف ثلاث موظفين قنصليين بالعاصمة

---

[1] Berymun Stora, Conflits en champs politiques en Algérie, Politique Etrangère, 1995, P 336.

[2] سرحان بن دبيل، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائردراسة تحليلية مقارنة1976-1998"، مجلة العلوم الاجتماعية، م28 ع 04، 2000، ص 32.

[3] عبد النور منصوري، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009)، ص 112.

الجزائرية في أكتوبر 1993، وذبح خمسة (05) أعوان في السفارة الفرنسية من طرف كومندوس مسلح وخطف طائرة "L'Airbus" الفرنسية في ديسمبر 1994.[1]

حاولت فرنسا جاهدة ابقاء الجزائر في وضع غير مستقر كي تبقى بحاجة إلى المساعدة الفرنسية وتجبرها على إدامة علاقتها معها، الأمر الذي يتيح لفرنسا نوعا من السيطرة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر، ولاسيما أن فرنسا لم ولن تنسى هزيمتها التاريخية في الجزائر التي كانت تعتبرها جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي. لذلك حاولت فرنسا استغلال ظاهرة التعددية في الجزائر لتقوم باحتضان التيارات البربرية تحت واجهة احياء الثقافة البربرية أو تجسيد الشخصية البربرية أو غير ذلك من المسميات التي تهدف في المحصلة إلى زعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تمهيدا لجعل تدخلها أمرا مقبولا من بعض الفئات الجزائرية. ولم يقتصر الاهتمام الفرنسي على المتغير التاريخي، بل ارتبط أساسا بوضعها الداخلي، حيث بوادر الإقحام القومي المتطرف، كذلك همها في ضبط اتجاهات الرأي لدى الجاليات العربية والإسلامية القاطنة فيها.[2]

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن فرنسا تسعى جاهدة لإبقاء الجزائر على هذه الحالة (حالة التأزم) لأن هذا بطبيعة الحال سوف يبقي على العلاقات الجزائرية– الفرنسية، وبالتالي هذا سيكرس تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية خاصة وأن فرنسا تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ منها، وقد ساعدها على ذلك احتضانها أو حمايتها للتيارات البربرية تحت شعار إحياء "الثقافة البربرية" وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى زعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري، وهو ما جعل بطبيعة الحال تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية أمرا مقبولا من طرف بعض الفئات الجزائرية.

---

[1] عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص 112.

[2] منعم العمار، المرجع السابق، ص 57.

2. الولايات المتحدة الأمريكية والأزمة الجزائرية:

لقد شغلت الأزمة الأمنية التي تجتاح الجزائر منذ عام 1992 عدد من الحكومات الأجنبية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أنها لا تلعب دورا مهما في المغرب العربي، والأزمة الجزائرية هي أزمة تحول من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، والولايات المتحدة الأمريكية أخذت على نفسها منذ سقوط جدار برلين بتشييد الديمقراطيات في العالم ودعمها.

لقد عاصرت الأزمة الجزائرية مرحلة الرئيس الجمهوري السابق "**بوش**". كما عاصرت فترة الرئيس الديمقراطي "**بيل كلينتون**". ففي مرحلة "**جورج بوش**" كان موقف أمريكا سلبيا من إيقاف المسار الانتخابي فقد عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن أسفها لإيقاف المسار الانتخابي، كما أن أمريكا تأوي السيد "**أنور هدام**" أحد قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذا ما بين اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالملف الجزائري. ولكن بعد اغتيال "**محمد بوضياف**" حدث تغير في موقف إدارة "**بوش**" حيث حذر من تدهور الوضعية. أما في إدارة "**بيل كلينتون**" فقد تغيرت طريقة تعامل هذه الأخيرة (إدارة بيل كلينتون) مع العنف في الجزائر، حيث حدد الرئيس الأمريكي موقفه من هذه القضية في قمة" نابولي" للدول الصناعية حيث قال: "نحن ندين الإرهاب وننصح الحكومة الجزائرية بالشروع في حوار مع المعارضة المسلحة – جبهة الإنقاذ الإسلامية – من أجل أن يقوم ائتلاف حكومي قابل للتعايش.[1] وعليه فإن إدارة بيل كلينتون تدين الإرهاب، وترى أنه يجب على الحكومة الجزائرية أن تدخل في حوار مع المعارضة المسلحة – جبهة الإنقاذ الإسلامية –، وذلك حتى يكون هناك تعايش بين الحكومة والمعارضة.

ومع تطور الأوضاع التي ميزها اتساع نطاق الصدام المسلح عن طريق المواجهات الحاصلة بين الحكومة والجماعات الإسلامية المسلحة، التي طالت بالإضافة إلى الجزائريين عددا من الأجانب خصوصا وأن الحلول السياسية ليست بادية في الأفق، وقد بدأت المؤشرات الأولى لتتحول في الموقف الأمريكي من خلال شهادة الكاتب المساعد-**إدوارد دجرجيان**-"**Edward Djerjian**" أمام اللجنة الفرعية

---

[1] آدم قبي، المرجع السابق، ص ص 188- 189.

لإفريقيا سنة 1993 الذي طور تحليل كتابة الدولة ومعيدا قوله أنه ليس الإسلام هو العدو ولكن التطرف والتعصب هو الذي يخلق العدو، وأمام تفاقم الأوضاع نظمت اللجنة الفرعية لإفريقيا جلسة حول الأزمة الجزائرية خلصت إلى أن: [1]

☑المتمردين يهاجمون كل يوم أعضاء قوات الأمن ويفرضون الرعب في بعض أحياء العاصمة، وفي أجزاء أخرى من الوطن.

☑"أن الجهود المبذولة لسحق المعارضة الإسلامية باءت بالفشل" وأن "القادة الجزائريين لم يستطيعوا وضع حد للأزمة باللجوء إلى القمع في غياب تغييرات سياسية صالحة والعنف لا يتوقف عن التفاهم وتهديد الاستقرار في الجزائر"، ودعت اللجنة إلى: "الاتفاق مع الأحزاب الرئيسية الجزائرية" التي تؤمن بالحوار والمشاركة السياسية مع كل الأطراف مشيرة إلى أن الأزمة الجزائرية هي قبل كل شيء داخلية". وعليه يمكن القول بأن الأحزاب هي الوحيدة القادرة على الحوار مع المعارضة، وأن الأزمة الجزائرية هي أزمة داخلية بالدرجة الأولى، وبالتالي يجب عدم تدخل القوى الأجنبية الأخرى في الأزمة لأن هذا سوف يعطي للأزمة بعد آخر هي في غنى عنه.

☑اضافة إلى هذا يمكن القول بأنه هناك ثلاثة عوامل حكمت السلوك الأمريكي وهي: [2]

1- تجنب خسارة الجزائر بعد خسارة إيران، مما يقلل من دائرة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط كذلك فإن الانفتاح على الإسلاميين يجنب أمريكا الوقوع في عمليات الإرهاب التي ضربت رعايا الدول الفرنسية في الجزائر.

2- الاهتمام بالغاز والنفط في الجزائر، وما يشكلانه من أهمية اقتصادية.

3- حماية الدول الحليفة لأمريكا في الشرق الأوسط من الوقوع تحت تأثيرات أي تغيير في الجزائر.

---

[1] عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص ص 119-120.

[2] آدم قبي، المرجع السابق، ص 190.

إضافة إلى هذا فقد صرح السفير الأمريكي بأن أهمية الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية تنبع من وضعيتها كأحد أكبر البلدان في الشرق الأوسط، وكجارة لحليفات الولايات المتحدة الأمريكية (مصر المغرب، تونس)، وكمنتج مهم للنفط والغاز الطبيعي، والذي سوف تلعب فيه الشركات الأمريكية دورا متناميا.[1]

وخلاصة القول أن النظرة الأمريكية اتجاه الجزائر كانت أقل حدة من الموقف الفرنسي، حيث دعت مرارا إلى الحوار بين الأطراف المتنازعة هذا من جهة ومن جهة ثانية عقلانية الموقف الأمريكي تجاه أحداث الجزائر مشوبة بالنفعية والبراغماتية بغض النظر عن كل اعتبار تاريخي أو ثقافي، – عكس الفرنسيين – وهو ما يمكن إرجاعه إلى أنه: [2]

☑ لا توجد عقدة تاريخية للأمريكيين مع الإسلام والمسلمين، لأن ما يشغل بالها هو المصلحة الاقتصادية والتجارية والأمن القومي.

☑ يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية أصبحت أكثر عقلانية، وهذا ما دفعها إلى التفكير قبل أي تورط مباشر في شؤون الشعوب الأخرى.

☑ أمريكا بوصفها حامية قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان يقتضي منها المزيد من الإنصاف ولو ظاهريا، وعدم التناقض مع نفسها في قضايا التحرر والديمقراطية.

☑ وخلاصة القول أنه وبالرغم من أن الأزمة الجزائرية هي أزمة داخلية، إلا أنه لا يمكن تجاهل الظروف والأوضاع الخارجية والتي كان لها دورا هاما في تأجيج الوضع في الجزائر وزيادة وتيرة تأزمه.

---

[1] أنيس حماني، "الجزائر ورهان السلام الأمريكي"، قضايا الدولة، السنة 7، ع 330، 29 أفريل 1996، ص 18.

[2] عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص 123.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى تحليل الحركيات السببية للأزمة الأمنية في الجزائر، من خلال التطرق للأسباب الداخلية والخارجية للأزمة حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الجزائر عايشت حقبة زمنية جد صعبة، تميزت بتنامي مكثف للمشاكل والأزمات السياسية – الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، تنوعت أسبابها وتعددت، منها الداخلية ومنها الخارجية.

- أن هناك تداخل وتشابك بين الأسباب الداخلية للأزمة الأمنية في الجزائر والمتمثلة في الأسباب السياسية – الأمنية، والأسباب الاقتصادية وكذا الأسباب الاجتماعية، هذا وبالإضافة إلى الأسباب الخارجية والمتمثلة في الأسباب الإقليمية والدولية.

- أن التداخل بين الأسباب الداخلية والخارجية أصبح سمة من سمات الأزمة، فالجزائر لم تعد مشغولة بما تفرزه الأزمة من مضاعفات وآثار داخلية، بل بدأت علامات الاهتمام الإقليمي والدولي منذ بداية الأزمة وذلك انطلاقا من متطلبات النظرة الجيوسياسية التي تستدعي الاستقرار لتحقيق الأمن.

لقد عرفت الجزائر الكثير من التغيرات على مستوى البنية السياسية وما رافقها من تغيرات في الهيكلة الاقتصادية، حيث كان لكل مرحلة زمنية سياساتها التنموية التي اعتمدت على أساس عقيدة وظروف إقليمية ودولية.

إن الحديث عن التنمية في الجزائر أصبح يحضى بحيز كبير من النقاشات حول مدى وأهمية المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد دخول الجزائر في سنوات الإرهاب والذي أثر بشكل كبير على سياسات التنمية إن لم نقل توقفها بشكل شبه كلي، وذلك في ظل تسارع التغيرات التي تعرفها الساحة الدولية.

وبناءا على ما سبق سوف يتم من خلال هذا الفصل توضيح الآليات السياسية من خلال المبحث الأول والآليات الاقتصادية من خلال المبحث الثاني والآليات الاجتماعية والثقافية من خلال المبحث الثالث.

المبحث الأول: الآليات السياسية – الأمنية

من بين الآليات السياسية التي تبنتها السلطات العمومية ابتداءا من سنة 1995 للتعامل الأمني والسياسي مع الظاهرة الإرهابية إثر توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 نجد كل من قانون الرحمة قانون الوئام المدني وكذا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

المطلب الأول: قانون الرحمة / تدابير الرحمة:

هذا القانون بمثابة قانون مكافأة أو قانون التوبة، وهذه التسمية عبارة عن معاني استخدمتها جل المراجع القانونية لتبيان أن التشريع الجنائي قد يعطي اعتبارا خاصا لتوبة الجاني[1]، وليس هذا إلا أمرا أخلاقي أو اجتماعي فالتائب هو المنفصل عن المنظمة أو الجمعية الإرهابية الذي بادر إلى تسليم نفسه إلى

[1] أحميدي بوجلطية بوعلي، "سياسة مكافحة الإرهاب في الوطن العربي– دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر2 2009– 2010)، ص 162

السلطات العمومية وتعاون معها لأجل تفكيك الشبكة الإرهابية والقبض على أعضائها مقابل الإعفاء من العقاب أو تخفيف العقوبة.

إذا أولى التدابير القانونية التي حاولت الجزائر تطبيقها قصد التخلص من ويلات الإرهاب هي تدابير الرحمة، أو ما يعرف آنذاك بقانون الرحمة في حقبة التسعينيات، لكن أهم ما كان يشوب هذه التدابير أنها جاءت متزامنة مع توجه الدولة بصفة رسمية نحو الحل الأمني، حيث اعتبرت الجماعات المسلحة هذا القانون بأنه وثيقة استسلام مرفوضة مما جعل هذا المشروع يولد ميتا ولم يحقق المقصود المنشود منه.[1] وعليه فإن قانون الرحمة أو تدابير الرحمة كانت الولادة الأولى لاستعادة الأمن والسلم في الجزائر وتمهيد لتغيير العقلية التي كانت تفكر بها الجماعات الإسلامية في الجزائر، وأن النظام الجزائري يدعوا التسامح أكثر مما يدعو إلى العنف.

أما المشرع الجزائري فقد فتح باب التوبة لمن ينتمي إلى التنظيمات أو الجمعيات الإرهابية المناهضة للدولة والمجتمع المنصوص عليها قي المادة 87 مكرر 3، وكذلك للأشخاص الحائزين على الأسلحة والمتفجرات التي جاءت بها المادة 87 مكرر 7 فلا يتابعون قضائيا وذلك بشروط: [2]

☑أن يبادر عضو التنظيم أو هذا الشخص المتابع بجرائم إرهابية بإبلاغ النيابة العامة أو سلطة الأمن بانفصاله وتوقفه عن ممارسة أي نشاط فيه.

☑ألا يكون هذا العضو المتابع بهذه الجريمة قد ارتكب جرائم من المنصوص عليها في المادة 87 مكرر 3 أدت إلى قتل شخص أو تسببت له في عجز دائم أو مست بالسلامة المعنوية أو الجسدية للمواطن أو خربت أملاكا عمومية أو خاصة.

☑ألا يكون هذا العضو قد قام بتولي قيادة أو قام بأي عمل أو مهمة أو انسحب منها بمجرد صدور الإنذار.

---

[1] العياشي وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 86.

[2] أحميدي بوجلطية بوعلي، المرجع السابق، ص 163.

أما بالنسبة للأشخاص الحائزين على الأسلحة والمتفجرات لغرض ارتكاب جرائم إرهابية أو تخريبية أن يبادر الحائز من تلقاء نفسه إلى السلطات الإدارية والقضائية ويسلم تلقائيا تلك الأسلحة للسلطات المشار إليها، وأن يحصل هذا الإبلاغ بالنسبة لنص المادتين (2) و(3) قبل البدء في تنفيذ الجريمة الإرهابية أو الشروع فيها (المادة 92)، ومنه فعلى سلطة الحكم أن تعفي من العقاب كل من يسارع بالإبلاغ عن جريمة إرهابية، ويجب أن يكون من احد المساهمين فيها وأن يكون المبلغ حسن النية وليس من أجل الهروب من العقاب، وإذا توفر ذلك فله من الإعفاء بغض النظر عن الدافع، وإذا كانوا قصر فبمراقبة ولي أمرهم أو محاميهم فيسلم له وصل حضور وبعد 30 يوما يسلم له وصل "مستفيد من تدابير الرحمة" ولا يستفيد من الإعفاء التائب الذي تحصل على وثيقة "مستفيد من تدابير الرحمة" وارتكب بعد ذلك جريمة إرهابية، وهذا بحسب المادة (10) من نفس الأمر.[1]

ومن بين التدابير الأساسية التي جاء بها قانون الرحمة نجد أساسا ما يلي: [2]

1- تخفيض مدة السجن من الحكم بالإعدام إلى 15 أو 20 سنة حبس.

2- إذا كانت العقوبة المستحقة السجن المؤبد تخفض إلى الحبس ما بين 10 إلى 15، وفي الحالات الأخرى تخفض العقوبة إلى النصف، وحددت هذه الأحكام جميعها في المادة (04) من القانون.

ولقد أدت هذه التدابير ليس فقط إلى تشجيع أعداد من الإرهابيين في التخلي عن إجرامهم والامتثال للقانون، ولكن أيضا استطاعت أن تنزع نهائيا الغطاء السياسي عنها خاصة بعد إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري للجبهة الإسلامية المنحلة) عن توقيف عملياته الإرهابية ابتداءا من 01 أكتوبر 1997، مما جعل الجماعات التي كانت تتحدث عن شرعية العنف بسبب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 تفقد تعبئة أساسية. [3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 164.

[2] برقوق أمحند، "الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وزارة الخارجية الجزائرية، جامعة الجزائر، ص 21.

[3] المرجع نفسه، ص 22.

لم يحضى "قانون الرحمة" بالنجاح الذي كان يؤمله رئيس الجمهورية، وذلك لرفض الجماعات المسلحة من جهة وتملص السلطات من مسؤوليتها تجاه من سموا "بالتأبين" واختلال التسيير بسبب تطاحن الجماعات والهياكل الجهوية على أعلى مستويات القرار الوطني.[1] وعليه يمكن القول أنه وبالرغم من النتائج الايجابية التي حققها هذا القانون، إلا أنها لم تكن كافية بالنظر لتحول الجماعات الإرهابية التي رفضت الاستفادة من أحكام هذا القانون "قانون الرحمة أو تدابير الرحمة" إلى منحى أكثر تطرف وراديكالية بارتكابها لمجازر وحشية لم يسلم منها لا النساء ولا الأطفال ولا الرجال ولا العجزة، بل وحتى الرضع لم يسلموا من هذه المجازر والاعتداءات.

المطلب الثاني: قانون الوئام المدني

بعد نجاح "عبد العزيز بوتفليقة" برئاسيات 15 افريل 1999، بأغلبية مطلقة ومشاركة كبيرة، أعطى تسمية جديدة للمصالحة، فأصبحت تحمل تسمية "الوئام المدني" وإعادة الاعتبار للجزائر على الساحة العربية والإفريقية والدولية، لقد استطاع الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" في بداية عهدته أن يجمع كل القوى والتيارات الوطنية المحافظة والإسلامية وحتى الاستئصالية[*] التي كانت ترفض فكرة الحوار الوطني والمصالحة وتحبذ معالجة العنف معالجة أمنية، فاستطاع الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" أن يجسد فكرة المصالحة بإصدار قانون "الوئام المدني" كإطار شرعي لمعالجة العنف السياسي وصولا إلى عفوه الشامل عن كل أفراد الجيش الإسلامي، وبعض الجماعات المسلحة التي قبلت الهدنة بمحض إرادتها. ولقد حاول الرئيس "**بوتفليقة**" وضع الوئام المدني في إطار إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف والتي تتمثل في العمل على إعادة الأمن والاستقرار، والعودة إلى الحوار والتعايش السلمي، وإيجاد مكانة للجزائر على المستوى الجهوي والإقليمي، هذه الإستراتيجية تكون كفيلة بإعطائها دور ومركز قوي في النظام العالمي إلا أن أنصار الاستئصال رفضوا فكرة الحوار والوئام وعادوا من جديد بعد اغتيال "**عبد القادر حشاني**" العضو القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة للسعي لإفشال كل مسعى من شأنه أن يضفي مصالحة

---

[1] خالد الشايب، التحدي: بوتفليقة الرئيس وحصيلته، تر: عبد الرحمان كابوية، الجزائر دار الحكمة، 2004، ص 63.

وطنية دائمة، حيث يعتقد الكثير من المحللين والمراقبين أن اغتيال "**عبد القادر حشاني**" كان الهدف منه هو خلط الأوراق لأنه كان يدعوا إلى إشراك الجناح السياسي في الهدنة. [1]

بعد إعلان الرئيس "**بوتفليقة**" عن مشروع قانون "الوئام المدني"، صادق البرلمان الجزائري على هذا القانون دون أي معارضة، ماعدا امتناع حزب عن التصويت لكنه لم يعارضه، ثم عرض القانون على الاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999، فزكاه الشعب وهنا أصبح مفهوم المصالحة قاسما مشتركا بين الأحزاب السياسية والشعب لأول مرة منذ عام 1992م. [2]

صدر قانون الوئام المدني على شكل القانون رقم 99/08، ودخل حيز التنفيذ في 13 ماي 1999 بعد أن أقرته الحكومة، ثم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وبعد شهرين طرح القانون للاستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999، وقد لاقى تأييدا شعبيا كبيرا، وبمقتضى هذا القانون يتمتع أعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم للسلطات خلال ستة أشهر (06 أشهر) بدءا من 13 ماي 1999، ولم يرتكب أي منهم أو يشارك في أية جريمة أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجز دائما أو اغتصاب، أو لم يستعمل متفجرات في أماكن عمومية أو يتردد عليها الجمهور بالإعفاء من المتابعة القضائية، أما من ارتكبوا مثل تلك الجرائم أو شاركوا في ارتكابها فتخفف الأحكام الصادرة عليهم، وفي هذا الصدد تتماثل مواد قانون الوئام المدني إلى حد كبير مع مواد قانون الرحمة، وتخفف هذه العقوبات بصورة أكبر لمن يستسلمون خلال ثلاثة أشهر، كما استبعد هذا القانون عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة لأعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم خلال مهلة الأشهر الستة بغض النظر عن الجرائم التي ارتكبوها. كما ينص القانون على أنه بوسع الراغبين في تسليم أنفسهم بموجب القانون "الوئام المدني" الحضور أمام السلطات

(*) الاستئصاليون: وهم المعارضون لأي اتفاق تسوية مع الإسلاميين الراديكاليين المسلحين، ويفضلون الأسلوب العسكري في الحسم.

[1] آدم قبي، المرجع السابق، ص 161.

[2] محمد لعقاب، "من عهد الصقور إلى هديل الحمام"، جريدة الأحرار الثقافية، ع 06، سبتمبر 2000، ص 15.

المختصة سواء العسكرية أو المدنية أو الإدارية أو القضائية التي ستقرر ما إذا كان الشخص سيعفى من المتابعة القضائية أم سيقدم للمحاكمة.

ومن بين المواد المهمة في قانون الوئام المدني(المادة 41) التي تنص على أن أحكام القانون لا تطبق إلا عند القضاء على الأشخاص المنتمين إلى المنظمات التي قررت بصفة تلقائية وإرادية محضة إنهاء أعمال العنف ووضعت نفسها تحت تصرف الدولة كليا.[1]وعليه فقد مثلت هذه المادة(41) في قانون الوئام المدني الأساس للعفو الذي أصدره الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" عن أعضاء الجماعات المسلحة (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وذلك قبل ثلاثة أشهر من انقضاء أجل قانون الوئام المدني.

وتفيد المعلومات المعلنة التي قدمتها وأكدتها مصادر حكومية رسمية لوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية أن قرابة (5500) من أعضاء الجماعات المسلحة سلموا أنفسهم في الفترة الممتدة من ماي 1999 إلى جانفي 2000، من بينهم أعضاء من الجيش الإسلامي للإنقاذ والرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد الذين استفادوا من العفو الرئاسي، ونلاحظ هنا أن العفو الشامل ينطوي على الإخلال بأحد المبادئ الأساسية لقانون "الوئام المدني" والذي يقر بوجوب محاسبة مرتكبي الجرائم. كما يمكن أن نشير أنه خلال مطلع سنة 2000 تصاعدت مظاهر العنف السياسي بشكل ملفت للانتباه خاصة المجازر في الحواجز ومن جهة أخرى زيارة بعض المنظمات الدولية غير الحكومية للجزائر بهدف التحقيق في هذه المجازر كما تميزت هذه الفترة باندلاع أحداث شغب في منطقة القبائل. والملاحظ أساسا أن تجربة قانون "الوئام المدني" تتميز ببعض النقائص الشيء الذي قلل من دوره في القضاء على العنف واسترجاع الأمن والاستقرار والتي من بينها ما يلي: [2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 99/08 المتضمن استعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، ع 39، 1999.

[2] أدم قبي، المرجع السابق، ص 161.

☑ يبدو أن لجان الإرجاء(*) التي تأسست بموجب قانون "الوئام المدني" للفصل في التماسات العفو المقدمة من طرف أعضاء الجماعات المسلحة، الذين سلموا أنفسهم بصورة فردية تعمل دون شفافية على الإطلاق.

☑ مازال بعض أفراد قوات الأمن يتمتعون بحصانة شبه تامة من المساءلة على ما ارتكبوه من انتهاكات لحقوق الإنسان.

يرى العديد من المحللين أنه لكي يمكن الحديث عن نجاح قانون "الوئام المدني" كان لابد من الأخذ بالنقاط التالية:[1]

☑ التكفل العاجل بانشغالات ضحايا المأساة الوطنية المادية والمعنوية.

☑توسيع تدابير "الوئام المدني" ليشمل جميع الأشخاص المعنيين والمقيمين داخل وخارج الوطن.

☑ التكفل العاجل بملف المفقودين والمخطوفين.

☑ تعزيز وتعميق ثقافة الديمقراطية بين الأفراد.

☑ السهر على التنفيذ الجيد لمواد القانون.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن قانون "الوئام المدني" هو عبارة عن مبادرة عملية من أجل القضاء على العنف واسترجاع الأمن والاستقرار، لأنه جاء لضبط الجوانب الإجرائية لعملية الحوار والمصالحة، وهو ما جعله يتميز عن غيره من القوانين السابقة، وعليه فان قانون "الوئام المدني" قد طغى فيه جانب العفو والمسامحة على جانب العقوبة.

(*) لجان الإرجاء: تؤسس في كل ولاية لجنة إرجاء، يرأسها النائب العام المختص إقليميا.

[1] عز الدين بن عبد الله، الوئام المدني ضرورة وفريضة، الجزائر: شركة زاعياش للطباعة والنشر، 1999، ص 36.

المطلب الثالث: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

اعتمد رئيس الجمهورية السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**" أسلوب المرحلية والتدريجية في معالجة الأزمة الجزائرية، انطلاقا من الوئام المدني وصولا إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كآلية حاول من خلالها تكملة النقائص التي عرفتها الآليات السابقة الذكر(قانون الرحمة، قانون الوئام المدني). فالمصالحة الوطنية ظهرت كرد فعل على الوضع الأمني من جهة وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية والأمنية. [1] وبذلك فهي سياسة تقوم على رفض السلاح والأخذ بالحل السياسي والسلمي كسبيل للخروج من الأزمة واسترداد الأمن.

تمثل المصالحة وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف والدول وديا وسلميا، وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بأنها الأكثر بساطة ورشادة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية من حيث جذرية الحل.[2]

وقد تكون المصالحة خاصة بحسم الخلافات وحل المنازعات حول موضوع أو موضوعات اجتماعية أو اقتصادية أو السياسية أو قانونية داخل الدولة الواحدة، وقد تكون المصالحة ذات بعد وطني شامل تستهدف استرجاع الثقة على امتداد الساحة السياسية والجغرافية واستعادة اللحمة بين رجالات الأنظمة السياسية على اختلاف توجهاتهم. [3]

---

[1] محمد لعقاب، المرجع السابق، ص 16.

[2] المنبر البرلماني، "المصالحة الوطنية... من الأزمة إلى الوئام والمصالحة... لبنان نموذجا"، الفكر البرلماني، ع 07 ديسمبر 2004، ص 155.

[3] محي الدين عميمور، "الجزائر دولة المصالحة ومصالحة الدولة"، الحدث العربي والدولي، ع 51، أفريل 2006، ص 326.

إن مشروع المصالحة الوطنية قطع الطريق أمام المستفيدين من الفتنة والذين اخذ عددهم يتزايد يوما بعد يوم (المستفيدين سياسيا أو المستفيدين ماليا)، كما وضع حد للمطامع الأجنبية التي حاولت أن تتسرب من خلال نقاط الضعف التي برزت في ظل الاضطرابات.[1]

وقد استقبلت الجماهير الميثاق بحماس كبير وصوت عليه بالأغلبية، وبات واضحا بأن ثمن المصالحة الوطنية هو تقبل قلب الصفحة نهائيا، وعدم التوقف عند معطيات مرحلة الفتنة، وهو أمر بالغ القسوة ومر الطعم ولكنه ثمن الاستقرار، خصوصا أن كل الأطراف المتناقضة كانت ترى نفسها أنها على حق فيما ذهبت إليه.[2]

ولقد استطاعت قيادة المرحلة الجديدة، ممثلة في رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" أن تجعل من الوئام المدني والمصالحة الوطنية نقطة تحول في تخلي الكثيرين عن السلاح والعودة إلى الحياة الطبيعية مما يعطي الجزائر فرصة لإعادة هيكلة ساحتها السياسية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة بعيدا عن المزايدات حول الثوابت الوطنية، والاهتمام أكثر ببناء دولة القانون القادرة على حفظ السلم والأمن في إطار قيم المجتمع الجزائري. [3]

وقد تم تنظيم الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 2005/09/29، حيث بلغت نسبة المشاركة على المستوى الوطني 79,76%، وكانت نتائج الاستفتاء على النحو التالي:[4]

- ☑ عدد الناخبين 14,5 مليون ناخب.
- ☑ عدد المصوتين بـــ "نعم" 14,054 مليون أي نسبة 97,36 %.
- ☑ عدد المصوتين بـــ "لا" 381 ألف أي نسبة 2,64 %.

---

[1] المرجع نفسه، ص 328.

[2] المرجع نفسه.

[3] نشوان الحمو، "مع اقتراب موعد الانتخابات... المجتمع الجزائري... في حالة ترقب"، أسرار الشرق الأوسط، ع 92، 2004، ص 13.

[4] عبد الحميد مهري، "يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية"، مقال مأخوذ عن الموقع:
http/www.Algeria–voice. org/errai2140/hauptteil-errais310. بتاريخ: (2015/03/15)

إضافة إلى ما سبق يمكن القول أن ميثاق السلم المصالحة جاء كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني وهو يركز على عدد من الأفكار الأساسية والمتمثلة فيما يلي:[1]

☑دعوة الشعب إلى تقديم عرفانه لعناصر مختلفة (أسلاك الأمن، عناصر الدفاع الذاتي) الذي انجدوا الجمهورية الجزائرية حيث قال نص الميثاق: "الشعب الجزائري مدين بالعرفان إلى الأبد لأرواح أولئك الذين استشهدوا من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية".

☑دعوة الشعب إلى الموافقة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات بغية استتباب السلم والأمن وذلك عن طريق تفعيل مجموعة الإجراءات التالية:

أ. ابطال المتابعات القضائية لصالح المسلحين الذين سلموا أنفسهم للسلطات المختصة بعد انقضاء الفترة المخصصة للتوبة في إطار الوئام المدني (13 جانفي 2000).

☑اللاجئين السياسيين في الخارج المطلوبين أو المحكوم عليهم غيابيا.

☑المطلوبين أو المحكوم عليهم غيابيا المقيمين داخل الوطن.

☑ الأفراد المنضمين في شبكات دعم وإسناد الإرهاب الذين يسلمون أنفسهم ويصرحون نشاطاتهم لدى السلطات المختصة.

ويستثني من هذه التدابير مرتكبي المجازر الجماعية ومنتهكي الحرمات ومستعملي المتفجرات في الأماكن العمومية.

ب. العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب. [2]

☑الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن عقابا على اقترافهم أعمال عنف باستثناء مرتكبي المجازر الجماعية ومنتهكي الحرمات ومستخدمي المتفجرات في الأماكن العمومية.

---

[1] أمحند برقوق، المرجع السابق، ص 34– 38.

[2] المرجع نفسه، ص 36– 38.

☑إدماج التأبين المستفيدين من الوئام المدني ورفع المضايقات عنهم، ذلك لأن سياسة الوئام المدني قد تعهدت بإعادة إدماجهم ولكنها أخفقت في ذلك.

☑ إقرار الميثاق ضرورة حل ملف المفقودين بإدراجهم ضحايا المأساة الوطنية وتعويضهم ماديا ورفع مسؤولية افتقادهم عن الدولة وتحميلها للإرهابيين.

☑ الدعوة للتكفل بعائلات الإرهابيين وإدراجهم ضمن ضحايا المأساة في إطار الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني.

إن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يهدف إلى ما يلي: [1]

☑ توفير المجال لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة التي ترغب في التخلي عن أعمال العنف للاندماج في المجتمع الجزائري.

☑ وقف إراقة الدماء وإرساء السلم وتدعيم مفعول الوئام المدني.

☑ تزكية جملة من لإجراءات القانونية والإدارية التي تتولى مؤسسات الدولة تنفيذها بعد الاستفتاء

☑ محاولة إيجاد حل شامل يتضمن الاتفاق على طرقة ناجعة لوضع حد نهائي للعنف ورفع المظالم العديدة التي أفرزتها الأزمة والتخفيف والعفو عن العقوبات الصادرة عن القضاء، والاتفاق على حلول للمشاكل والآثار السياسية التي تسببت فيها الأزمة سواءا على مستوى البناء الداخلي أوالعلاقات الخارجية.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن أهداف المصالحة ومساعي الحوار تحققت بموجب الآليات السابقة (قانون الرحمة والوئام المدني) وتجسدت حيث عرف الوضع الأمني في الجزائر نوعا من الاستقرار على إثر:

---

[1] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، "استفتاء المصالحة الوطنية"، مقال مأخوذ عن الموقع:
http/www.porgar.org/ara…/gonerns/2005/issue3/alegria.html بتاريخ: (2015/03/15)

☑النجاح النسبي لسياسة الحوار والوئام المدني والتي أسفرت عن استفادة العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة والمنخرطين فيها من إجراءات العفو.

☑عودة الجزائر إلى المسار الديمقراطي واكتمال البناء الفعلي لمؤسسات الدولة.

☑الإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية بعد أن استوفوا مدة العقوبة.

☑لم يعد مطلب عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى النشاط السياسي ملحا مثلما كان في السنوات الأولى من الأزمة.

هذا وبالإضافة إلى أن الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية يهدف إلى زرع أسس التسامح في نفوس الشعب، وهذا لحصد السلم والأمن الدائمين اللذين يعتبران أساس انطلاق الديمقراطية الصحيحة وانبعاث التنمية.

وعليه من خلال ما تقدم نجد أنه مع نهاية التسعينيات تراجعت أعمال العنف في الجزائر بفضل الجهود المبذولة داخليا، وذلك تزامنا مع قوانين ومشاريع وضع أسس السلم ثم بنائه من خلال قانون الرحمة، قانون الوئام المدني، وكذا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. [1]

المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية

بمجيء رئيس الجمهورية السيد"عبد العزيز بوتفليقة" وضع تصورا من أجل النهوض بالاقتصاد خاصة بعد الفترة التي عاشتها الجزائر في ظل الإرهاب الذي خلف خسائر في الأرواح والاقتصاد والبنى التحتية، حيث أوقف مسار التنمية لمدة تزيد عن 10 سنوات في الوقت الذي كان يسير فيه العالم بسرعة كبيرة نحو تحقيق معدلات نمو كبيرة وتحقيق قفزات تنموية علي جميع المستويات.

---

[1] المرجع نفسه.

المطلب الأول: تعزيز دور الاقتصاد الوطني

في إطار تعزيز دور الاقتصاد الوطني قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من برنامج الدعم للإنعاش الاقتصادي مرورا ببرنامج تعزيز النمو ووصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004):

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998، تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، معدلات التضخم وحجم المديونية) وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط والإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ومن جهة ثانية هناك تباطؤ في معدلات النمو وهو مؤشر على تعثر السياسات الاقتصادية المتبعة، وهو ما دفع بالحكومة إلى التفكير في رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي الذي سيرفع بدوره طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي ستؤدي في النهاية إلى رفع معدلات النمو،[1] كما لوحظ ارتفاع في معدلات البطالة والتي تعد من أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية انعكست على الوضع السياسي والأمني، وقد كان هدف الحكومة من خلال تبنيها برنامج دعم الإنعاش التقليص من حجمها والملاحظة الثانية التي دفعت بالحكومة إلى تبني البرنامج هي ارتفاع نسبة الفقر الذي بلغ أعلى قيمة له سنة 1995، حيث وصل إلى 14,1% من مجموع السكان بعد ما كان لا يتجاوز نسبة 8,1% من مجموع السكان سنة 1988م.[2] وعليه تعتبر هذه الملاحظات التي تطرقنا إليها هي أهم العوامل التي دفعت بالحكومة الجزائرية التي تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي.

---

[1] نبيل بوفليح، آثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية: دراسة حالة برنامج دعم لإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، 2004)، ص 87 -97.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

ففيما يتعلق بالظروف الاقتصادية الداخلية، فإن رصيد الموازنة العامة قد انتقل من حالة العجز سنتي 1998 و1999 بنسبة (-3,58% و-0,34%) من الناتج الخام المحلي على التوالي، إلى حالة فائض نسبة 9,75% سنة 2000 و4,15% سنة 2003، يعود بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار النفط، هذه الفوائض المسجلة ساعدت في تخفيض حجم الدين الداخلي العام الذي كان يعرف معدلات جد مرتفعة خلال سنتي 1998 و1999 وقدر على التوالي بـــ21,77% و 32,61% من الناتج المحلي الخام، وقد تسبب في هذا الارتفاع لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي من أجل سد العجز الموازني المسجل خلال نفس الفترة (1998- 1999)، حيث بلغت نسبة الدين الداخلي سنة 2004 حوالي 14,47% من الناتج الخام المحلي،[1] وبذلك يمثل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلالها قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للاقتصاد.[2]

أما فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية الخارجية، والتي كما يبدو كانت جد مواتية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحسين معظم المؤشرات الاقتصادية، حيث سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120% بين (1998- 2000)، وقد أدى تحسن أسعار النفط إلى تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا من سنة لأخرى، حيث انتقل من 1,5 مليار دولار سنة1998 إلى14,20 مليار دولار خلال سنة2004، والفضل في ذلك يعود إلى ارتفاع صادرات الجزائر من المحروقات والتي تمثل 98% من إجمالي الصادرات، حيث انتقلت الصادرات من 10,1 من مليار دولار سنة 1998 إلى 32,16 مليار دولار أمريكي سنة 2004.[3] وهذا راجع بطبيعة الحال إلى ارتفاع الطلب الكلي هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع سعر الصرف باعتبار أن كل واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي.

---

[1] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 287.

[2] حسن عبد الله، البترول العربي: دراسة اقتصادية وسياسية، القاهرة: دار النهضة، 2003، ص 122.

[3] نبيل بوفليح، المرجع السابق، ص 100.

ومن جهة أخرى كان للارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة (أي فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) دورا هاما في تطور الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل سنة 2004 إلى أكثر من 76,59 مليار دولار. كما أن برامج الإصلاح وخاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مكانة الشراكة والخصصة كان لها أيضا الأثر البالغ في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

وقد شملت هذه التطورات رصيد ميزان المدفوعات أيضا، إذا انتقل من حالة عجز سنتي 1998 و1999 قدرت بـــ1,7 و2,4 مليار دولار أمريكي علي التوالي، إلى حالة فائض ابتداءا من سنة 2000 بقيمة 7.6 مليار دولار أمريكي، ثم استمرت حالة الفائض إلى أن بلغت سنة 2004 حوالي 9.01 مليار دولار أمريكي وهو ما أثر على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 حوالي 43,1 مليار دولار أمريكي وبالتالي انخفاض حجم المديونية الجزائرية من 30,6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 21,4 مليار دولار سنة 2004،[2] وكذا انخفاض التضخم إلى نسبة 1 % سنة 2001. [3]

وعليه من خلال ما تقدم يمكن القول أن ارتفاع سعر المحروقات سنة 2000 وما تبعها من تحسن شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وفر الظروف الملائمة لنجاح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000- 2004)، ودور هذا الأخير في تحسين المستوى المعيشي وذلك بتخفيض نسبة الفقر والتي عرفت انتشار واسعا بين مختلف فئات المجتمع، وفي مختلف جهات الوطن وخاصة في المناطق الريفية والمعزولة وكذا إحداث مناصب شغل سواء كانت دائمة أو مؤقت، كل هذا ساهم في عملية دعم التنمية والتي بدورها ساهمت في تحقيق الأمن والاستقرار ومن ثمة القضاء على التنظيمات الإرهابية في البلاد.

---

[1] حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 180.

[2] نبيل بوفليح، المرجع السابق، ص 101.

[3] بغداد كربالي، "نظرة عامة على المتحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 8، جانفي 2005 قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ص 51.

2.برنامج دعم النمو (2005- 2009):

لقد سطر برنامج دعم النمو (2005- 2009) أهداف واضحة تمثلت في العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000- 2004) مع استدامتها، وكذا العمل على إتباع انجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين معيشة الأفراد وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية وكذلك العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم خاصة الريفية منها والمتضررة من الإرهاب، وقد بنيت أسس برنامج دعم النمو على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي عرفتها سنة 2004،[1] والمتمثلة في وضعية اقتصادية جد ايجابية جسدها الارتفاع المتواصل لمعدل النمو والمقدر بـــ5,1 سنة 2004 وذلك راجع للارتفاع المستمر لأسعار البترول على المدى المتوسط على الأقل حيث بلغ 120 دولار للبرميل هذا بالإضافة إلى الاحتياطات المالية المعتبرة لدى الصندوق الوطني لضبط الموارد، وكذا التحسن الملحوظ في المداخيل الجبائية.[2]

يرتكز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية وهي:

- ☑ قطاع الخدمات العمومية.
- ☑ القطاع الاقتصادي.
- ☑قطاع الهياكل القاعدية.
- ☑قطاع التنمية البشرية.
- ☑ قطاع الإسكان والظروف المعيشية.

---

[1] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 297.

[2] محمد سعودي، "أبعاد تطبيق برنامج دعم النمو على الواقع الاقتصادي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشلف، 2005-2006)، ص 188- 193.

وفي ظل استمرارية مسار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005- 2009) أو برنامج دعم النمو قامت الحكومة الجزائرية بتكييف مقاربتها قصد: [1]

☑استكمال الإطار التحضيري للاستثمار عن إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

☑مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي المصرفي.

☑انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

☑تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

3.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني، وذلك من خلال دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:[2]

☑دعم التنمية الفلاحية والريفية.

☑ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية.

☑الدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية.

☑دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز مخططات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية.

---

[1] ياسمينة زرنوخ، المرجع السابق، ص ص 188- 189.

[2] إيمان زوني، "دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية- دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، 2010- 2011)، ص ص 97 -98.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن كل من برنامج "دعم النمو" وبرنامج "توطيد النمو الاقتصادي" ساهما بشكل كبير في إخراج الجزائر من أزمتها، وبالتالي ومن اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام في الجزائر لابد من تخفيف هذه الأخيرة من اعتمادها على عائدات النفط، لأن الاستقرار الاقتصادي يؤدي بدوره إلى الاستقرار السياسي والأمني ومن ثمة مدى الترابط بين هذين الجانبين.

المطلب الثاني: سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل جزء من السياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبيل العيش للمواطن.

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين هما:[1]

☑ **سياسة**: وهي مجموعة الاجراءات الادارية والتدابير التنظيمية.

☑ **التشغيل**: وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الانسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

وعليه فان سياسة التشغيل تعني "مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال العمال) الهادفة الي التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية"[2]وبالتالي فسياسة التشغيل ترتبط بالثلاثية(الحكومة أو الدولة، أصحاب العمل أو أرباب

---

[1] عمار رواب، صباح غربي، "التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2011، ص 72.

[2] مصطفى بوضياف، "تحديات التشغيل في أسواق العمل- خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي" منظمة العمل الدولي: المركز الدولي للتدريب، 30 نوفمبر- 3 ديسمبر 2008، ص 9.

العمل وكذا العمال) وبالتالي مدى الترابط بين عناصر هذه الثلاثية الهادفة إلى وضع القواعد والمعايير لأداء سوق العمل.

والتشغيل بمفهومه الحديث عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين المرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته والتي يجب على المؤسسة الاعتراف بها.[1] وعليه يعني الاستمرارية أي الدوام (التشغيل الدائم) وليس التشغيل المؤقت لأن هذا الأخير ليس سوى حل مؤقت قد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى خلق بيئة غير مستقرة وغير آمنة. وسياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج والأجهزة التي أنشئت بغرض ادماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلمة الأجهزة والبرامج.[2]

لقد عانت الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينيات، أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة، أمام هذا الوضع وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برامج تنموية للقضاء على هذه المشكلة.

1.برنامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2004) وآثاره على التشغيل:

هو برنامج مهم وضخم رصدت له امكانيات مالية معتبرة تقدر بـــ525 مليار دينار جزائري أي 7,7 مليار دولار أمريكي،[3] حيث يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بغية

---

[1] ناصر دادي عدوان، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل في برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 73.

[2] عمار رواب، صباح غربي، المرجع السابق، ص 73.

[3] محمد راتول، "التقدم في مجال التنمية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس)، ع 1، السداسي الثاني، 2004، ص 263.

تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى هذا من جهة والقضاء على الفقر والتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى، حيث يهدف هذا البرنامج إلى: [1]

☑ الحد من الفقر وتحسين مستوي المعيشة.

☑ تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، وبالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي.

☑ توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة خلال سنوات (1990- 2000) حيث بلغت نسبة البطالة 29,80 % سنة 2000 بعدما كانت 19,70 % سنة 1990.

لقد ساهم هذا المخطط (برنامج الانعاش الاقتصادي) بامتصاص البطالة، حيث سمح منذ انطلاقه بإنشاء 751818 منصب شغل، منها 464930 منصب دائم و292882 منصب مؤقت وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر من هذا البرنامج، حيث بلغت حصيلة البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004.[2]

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وآثاره على التشغيل:

أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ: 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي لبرنامج الانعاش الاقتصادي خماسي ضخم يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له 4200 مليار دينار جزائري،[3] وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حوالي 38,5 دولار مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقرب 43,1 مليار دينار جزائري من نفس السنة، وذلك نتيجة خروج الجزائر من أزمتها الأمنية (الارهاب)، حيث كانت أهداف هذا البرنامج ترمي إلى تدعيم النمو وتحقيق التنمية. ولقد ساهم برنامج "دعم النمو" في إنشاء 122.000 منصب شغل إلى غاية سنة

---

[1] سليمة غرزي، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر- دراسة قساسية تحليلية-"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية- تخصص تسيير الموارد البشرية-، (كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2008)، ص 127.

[2] سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية-"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009)، ص 69.

[3] المرجع نفسه، ص 70.

2007، منها 75.600 منصب شغل دائم أي ما يقارب62% من المناصب المستحدثة، بمعدل 400.000 منصب عمل سنويا. [1]

3.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) وأثره على التشغيل:

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع السابقة الذكر، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار. حيث ساهم هذا البرنامج في مجال الشغل بمبلغ قدره350 مليار دينار جزائري من إجمالي البرنامج لمراجعة الادماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل اليات انشاء مناصب شغل جديدة. [2]

اضافة إلى ما سبق من برامج تنموية قامت بها الحكومة الجزائرية وآثارها على التشغيل، لدينا الجدول الآتي والذي يمثل تطور البطالة خلال الفترة الممتدة من (1999- 2011).

الجدول رقم 01: تطور البطالة خلال الفترة الممتدة من (1999-2011)

السنة	1999	2000	2001	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالة	%29,2	%28	%26	%15	%15,3	%12,3	%12,2	%11,3	%10,2	%10	%10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات OMS

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه خلال هذه الفترة (فترة ما بعد الاصلاحات) عرفت الجزائر تراجعا في نسبة البطالة، حيث تقلص حجم البطالة بعدما كان يقدر بـــ29,20% سنة 1999 إلى 15,3% سنة 2005 و10% سنة 2010 و2011، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر.

---

[1] سليمة غرزي، المرجع السابق، ص 129.

[2] عثماني، بوحصان، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مؤتمر بعنوان: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013، ص ص 9- 10.

ويرجع الانخفاض الكبير أيضا في معدلات البطالة إلى خلق مناصب عمل جديدة وذلك من خلال:[1]

☑برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 والذي وفر 445.000 فرصة عمل سنويا.

☑تخصيص الحكومة الجزائرية سنة 2004 حوالي 21 مليار دينار جزائري للقضاء على البطالة، وكذا رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه ومن خلال ما سبق فان تبني الحكومة الجزائرية لهذه البرامج التنموية ساهم في خلق مناصب شغل جديدة والقضاء على البطالة، ومن ثمة عدم ترك الفرصة لهؤلاء البطالين للانضمام أو الالتحاق بالتنظيمات أو الجمعيات الإرهابية.

وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية في إطار تنفيذ سياساتها في مجال التشغيل آليات متعددة ومتنوعة ومختلفة المناهج والمسالك، منها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي تقدم المزيد من فرص العمل ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية مثل عاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني، بل مست أيضا من هم دون تأهيل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة. ويمكن اختصار محاور هذه التجربة في محورين كما يلي:[2]

☑**المحور الأول:** ويتعلق باستحداث النشاطات وتنمية روح المقاولاتية عند الشباب، وفي هذا الإطار تم اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين الشباب، وتجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع المقابلة للتمويل، وتتمثل الأهداف التي رسمت بالنسبة للجهازين– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ANSEJ** والصندوق الوطني التأمين عن البطالة **CNAC**– في الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17.000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة (2009– 2013) مع تقديرات باستحداث أزيد من 55.000 منصب مباشر سنويا خلال نفس الفترة.

---

[1] حاكمي بوحفص، "البطالة بين التحدي والاحتواء: حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع 6، 2010، ص 227.

[2] سليمان أحمية، "السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى العلمي حول: السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي– سعيدة–، يومي 26 و27 أفريل 2009، ص 3.

☑ **المحور الثاني**: والمتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني، في إطار المرسوم التنفيذي126-08 المؤرخ في19 أفريل 2008، والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني والموجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة، وهو الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة والذي يهدف الى الادماج المهني لهؤلاء الشباب الموزعين على النحو الآتي:

☑ الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

☑ الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربص تمهيني.

☑ الشباب دون تكوين ولا تأهيل.

حيث يتم هذا الإدماج بواسطة عقود عمل محددة المدة وينص الجهاز كذلك على عقد التكوين للتشغيل، كما ينص على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، هذا إلى جانب تدابير للحث على البحث عن التكوين المؤهل.

ومن جملة الآليات والبرامج المعتمدة لتنفيذ سياسات الدولة في مجال التشغيل، نجد مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة الذي صادقت عليه الحكومة في أفريل 2008، والذي يشكل سبعة محاور مترابطة بعضها ببعض، الهدف منها الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، هذا وبالإضافة إلى تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل، ولتحقيق هذين الهدفين الرئيسين يقترح مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة ما يلي: [1]

☑ دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل.

☑ ترقية سياسة محفزة على خلق مناصب الشغل اتجاه المؤسسات.

---

[1] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي15 و16 نوفمبر2011،ص7.

وعليه ومن خلال ما تقدم حول سياسة التشغيل في الجزائر يمكن القول أن الحكومة الجزائرية أولت اهتمام كبير بمسألة التشغيل والبطالة، حيث كرست كل مجهوداتها لمكافحة البطالة وذلك عن طريق جملة من البرامج المتسلسلة، والتي تهدف من خلالها إلى توفير مناصب الشغل، ولكن وبالرغم من المجهودات المبذولة والأموال الضخمة المخصصة لذلك إلا أن ظاهرة البطالة لا تزال متفاقمة ومنتشرة في المجتمع الجزائري، ولهذا يجب على الحكومة الجزائرية بذل المزيد من الجهود للحد من مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل.

المبحث الثالث: الآليات الاجتماعية والثقافية

يكتسي مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو أهمية خاصة ضمن مختلف البرامج والمخططات التنموية في الجزائر لعدة أسباب، لعل أهمها كونهما جاءا بعد الأزمة المتعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر على مدار عشرية التسعينيات، حيث كان لهذه الأزمة بالغ الأثر السلبي في صياغة مختلف المؤشرات الاجتماعية – الثقافية في الجزائر مع بداية الألفية، ومن أجل ذلك كان جليا ببرامج التنمية خلال هذه الفترة إعطاء أهمية بالغة للبعد الاجتماعي – الثقافي.

المطلب الأول: سياسة التعليم

إن الهدف الأسمى لأي نظام تربوي يتمثل في عملية إعداد النشء وتربيته وتأهيله للقيام بدوره على أكمل وجه، والجزائر كغيرها من الدول تسعى للارتقاء والنهوض بمنظومتها التربوية إلى مستوى يحفظ للوطن توازنه واستقراره ويضمن استمراره وتطوره، فالتعليم يقصد به تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت، وهو ما ينعكس على تصرفاته في الحياة اليومية وقد جاء في مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع الى المؤتمر الخامس (1979 – 1983) لحزب جبهة التحرير بأن التعليم بمفهومه الواسع هو "العنصر الأساسي في تكوين الفرد وتشكيل الفكر وتحديد السلوك، وهو الدعامة الاساسية في كل المجتمعات، حيث أن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضمون برامجها التعليمية

وفعالية تكوينها، ومدى ملائمة نظم التعليم فيها لقيمها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة".[1] ومن ثمة فالتعليم هو الحجر الأساس في تكوين الفرد فكريا وسلوكيا، ومن ثمة إعداد نشء سليم الفكر والتوجه ومؤهل للقيام بدوره على أحسن وجه. ومن أجل تحقيق ذلك جاءت فكرة اصلاح المنظومة التربوية، وعليه يمكن تعريف الاصلاح التربوي على أنه: "عملية تخطيطية وتطبيقية لإستراتيجية محددة. وهي من الناحية الإجرائية مجموعة من التصورات والمبادئ المقررة لخطوات العمل المحددة، التي يتوقع منها تحقيق أهداف الخطة الاصلاحية بكيفية جيدة وبصورة دائمة تقضي على المشكلات المتأزمة في المجتمع".[2] وعليه فعملية الإصلاح التربوي هي عملية تتميز بالديمومة والاستمرارية وذلك نتيجة استمرار وتجدد المشاكل في المجتمع والتي تعيق الأفراد من تأدية واجباتهم، ومن ثمة خلق نوع من عدم الاستقرار واللاأمن.

وقد جاء في اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي انشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000/101 المؤرخ في 9 ماي 2000 من أجل تقييم شامل للمنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة للمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي.[3] وعليه فإن إصلاح المنظومة التربوية لم يقتصر على قطاع التربية الوطنية فحسب وإنما شمل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وكذا قطاع التعليم والتكوين المهنيين.

ويمكن حصر دواعي إصلاح النظام التربوي الجزائري على المستويين، مستوى وطني ومستوى عالمي، ولكن قبل التطرق الى هذين المستويين يمكن تعريف النظام التربوي على أنه: "محصلة عدة عناصر ومكونات عملية وسياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية محلية وإقليمية وعالمية تسعى إلى التنمية

---

[1] محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والوطن العربي، بيروت: دار الجيل، 2000، ص 10.

[2] علي براجل، اتجاهات الإصلاح التربوي ومشكلاته في العالم العربي، وهران: دار الغرب، 2002، ص 22.

[3] سنوسي شيخاوي، المرجع السابق، ص 156.

البشرية وإعداد الفرد."[1] وعليه فالنظام التربوي هو عملية شاملة تسعى إلى تحقيق التنمية وإعداد الفرد.

فعلى المستوى الوطني تجسد ذلك من خلال: [2]

☑اعتماد التعددية السياسية التي تتطلب ادراج مفهوم الديمقراطية، وتزويد الأجيال القادمة بروح المواطنة وكل ما يتفرع عن هذا المفهوم من التفتح والتسامح والتحلي بروح المسؤولية التي تؤدي إلى بناء المجتمع.

☑التأسيس لاقتصاد السوق بكل الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزه بعد التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير المركز.

أما على المستوى العالمي فقد تجلى ذلك من خلال:

☑التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية والوسائل الحديثة للإعلام والاتصال تتطلب إعادة النظر في البرامج من أجل اكتساب المعارف العلمية وتنمية القدرات التي تتكيف مع هذا التطور.

☑عولمة الاقتصاد التي خلقت جو التنافس الحاد سواء على المستوى المعرفي أو الاقتصادي تتطلب تحضير أفراد المجتمع لمواجهة هذا التنافس الذي يميز بداية القرن الحادي والعشرين.

أولى مخطط دعم الانعاش الاقتصادي[3] أهمية بالغة لقطاع التعليم، لكون هذا الأخير أحد أهم أركان التنمية البشرية، حيث خصص المخطط 27 مليار دينار جزائري أي 0,36 مليار دولار أمريكي وذلك من أجل:

☑الاستدراك المدرسي في المناطق الريفية والنائية.

☑اعادة تأهيل المنشات والوسائل التربوية.

---

[1] رفيق زروالة، "تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية– دراسة حالة جامعة قسنطينة–"، رسالة ماجستير في تسيير المؤسسات (كلية الاقتصاد، جامعة قسنطية، 2004)، ص 98.

[2] سنوسي شيخاوي، المرجع نفسه، ص ص 156–157.

[3] عياش بلعاطل، سميحة نوي، "آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001–2014"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001–2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 29– 30 مارس 2013 ص ص 10–11.

☑ انشاء مطاعم مدرسية وداخليات.

وفي سياق متصل خصص المخطط 18.9 مليار دينار جزائري لقطاع التعلم العالي والبحث العلمي موجهة اساسا لتحسين شروط التمدرس ودعم الهياكل القاعدية. ومن جهة اخرى استفاد قطاع التكوين المهني في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) من غلاف مالي قدره 9,5 مليار دينار جزائري من أجل إعادة تأهيل المنشآت والمعدات وتوسيع الطاقة الاستيعابية لمراكز التكوين المهني لاسيما في المناطق النائية.

تواصل مسعى دعم وترقية التعليم في الجزائر خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)[1] الذي خصص 200 مليار دينار جزائري من أجل تنفيذ برنامج موسع للتضامن المدرسي يتمحور حول:

☑ منح إعانات مالية ولوازم التمدرس بالمجان لتلاميذ الأسرة المعوزة وكذا تلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم تسجيل ارتفاع هام فيما يخص عدد الأطفال المتكفل بهم والذي انتقل من 14 ألف طفل إلى 17 ألف طفل خلال السنة الدراسية 2009-2010.

☑ توفير النقل المدرسي في المناطق النائية، حيث يقدر عدد حافلات النقل المدرسي حاليا نحو 4000 حافلة.

☑ توفير الإطعام على مستوى المدارس، حيث بلغ عدد تلاميذ الطور الابتدائي الذين استفادوا من المطاعم المدرسية خلال السنة الدراسية(2007-2008) 2.381.364 تلميذ، أي 61% من العدد الاجمالي لتلاميذ هذا الطور.[(2)]

ومن جهة أخرى خصص البرنامج 141 مليار دينار جزائري لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 58,5 مليار دينار جزائري لقطاع التكوين المهني، وهو ما سمح بتعزيز قدرات التكوين المهني في بلادنا ومضاعفة عدد منشآته الذي بلغ سنة 2008 نحو 1035 مؤسسة بالنسبة للقطاع العام و537 للقطاع

---

[1] المرجع نفسه.

[2] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء / نقطة الارتكاز الوطنية، تقرير حول: حالة تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر 2008، ص 297.

الخاص بعد أن كانت لا تتجاوز492 و505 على التوالي عام 1999، كما ارتفع عدد المتربصين بمختلف المعاهد ومؤسسات التكوين المهني الخاصة منها والعامة ليبلغ نحو 500.000 متربص عام 2007. [1]

يضاف إلى الاعتمادات المرصودة للتعليم ضمن مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)، التخصيصات المالية المعتبرة التي لاقت تطور من سنة إلى أخرى ضمن قوانين المالية المتتالية خلال الفترة (2000 – 2009) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 02: تطور اعتمادية التسيير لقطاعات التعليم في الجزائر (2000-2009) بـــ"مليار دينار"

السنـــــــــة / القطـــــــاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التربية الوطنية	132.75	137.41	158.04	171.05	186.62	214.40	222.03	235.88	280.54	374.27
التعليم العالي	38.58	43.59	58.74	63.49	66.49	78.38	85.3	95.68	118.30	154.63
التعليم والتكوين المهنيين	/	9.13	12.49	13.23	14.80	16.40	16.98	17.05	19.87	25.93

المصدر: قوانين المالية 2000-2009

من خلال الجدول نلاحظ أن اعتمادات التسيير بالنسبة لقطاع التربية الوطنية في تزايد مستمر، حيث انتقلت 132,75 مليار دينار إلى 374,27 مليار دينار خلال هذه الفترة (2000-2009) ونفس الشيء بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث انتقلت اعتمادات التسيير بالنسبة لهذا القطاع نحو أربع (04) مرات خلال نفس الفترة(2000-2009)، حيث انتقلت من 38,58 مليار دينار الى 154,63 مليار دينار، ونفس الشيء بالنسبة لقطاع التعليم والتكوين المهنيين، حيث استفاد من نحو 25,93 مليار دينار كاعتمادات تسيير لسنة 2009.

إضافة الى كل هذا واصلت الدولة سعيها إلى الاهتمام أكثر بالبحث العلمي، حيث وضعت مجموعة من الأهداف يمكن أن نلخص أهم ما جاء فيها ما يلي: [1]

[1] المرجع نفسه، ص 327.

☑السعي نحو زيادة عدد الأساتذة الباحثين حتى يبلغ عددهم 32.975 أستاذ في آفاق 2010.

☑رفع عدد البحوث المنجزة من طرف المؤسسات والمراكز البحثية إلى 5430.

☑السعي لتوفير كل الوسائل المادية والوثائق الضرورة لتثمين نتائج البحث والتطوير وبالإضافة إلى كل من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، فقد استفاد قطاع التربية الوطنية في إطار برنامج التنمية للفترة (2010-2014) من غلاف مالي قدره 852 مليار دينار، موجهة أساسا نحو تطوير ودعم البنية التحتية للقطاع، من خلال انجاز أكثر من3000 مدرسة ابتدائية، وما يفوق 1000 اكمالية وما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين داخليات ونصف داخليات ومطاعم. أما قطاع التكوين المهني الذي يعرف هو الآخر ومنذ سنوات برنامجا موسعا للإصلاح، استفاد للفترة الزمنية (2010-2014) من نحو 178 مليار دينار، وذلك من أجل انشاء 220 معهدا و82 مركز للتكوين و58 داخلية. وبالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي، ومن أجل تعزيز الجهد الوطني الموجه نحو مقابلة الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية والهياكل المرافقة خصص القطاع مبلغ 868 مليار دينار جزائري لتوفير 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 سرير و44 مطعم.[2]

اقتربت الجزائر من بلوغ أهدافها في القطاع التعليمي، إذ أن التعليم لدى الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين15 إلى24سنة ومتابعة التعليم الابتدائي تتجاوز نسبته90%، ومع ذلك فإن تخصيص الثروات بصورة غير فعالة لا يزال قائما وكذلك القيود المتنامية على الموازنة، وفي حال استمرار ذلك تغامر البلاد بخسارة أسس لتوفير فرص متكافئة ومتساوية أمام تعليم الجميع، كما تتعرض الفتيات بشكل خاص إلى خطر التهميش، واستنادا إلى هذه الأسس وبعد اعتماد معاهدة القضاء على التمييز ضد النساء في عام

---

[1] حمزة مرداسي، "دور وجودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، (قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2009-2010)، ص 74.

[2] عياش بلعاطل، سميحة نوي، المرجع السابق، ص 15.

1996 انخفضت حالات التمييز ضد النساء وازداد معدل حصول النساء على المساواة في التعليم والعمل والمشاركة في الحكومة.[1]

وعليه ومن خلال هذه المؤشرات المقدمة يمكن القول أن الجزائر تسعى جاهدة لتطوير المنظومة التربوية وتكييفها مع متطلبات الحاضر لمواكبة التطور الحاصل، وهذا من أجل زرع روح المواطنة لدى الشاب أو الفرد الجزائري وتحسيسه بمكانته، وبالتالي قطع الطريق أمامه باللجوء أو الانتماء أو تشكيل تنظيمات أو جماعات إرهابية، لأن التنشئة الصحيحة المبنية على أسس متينة ومترابطة لا يمكن أن تخرج عن طريق الصواب.

المطلب الثاني: السياسة الصحية

لا تقوم التنمية على التكنولوجيا فقط، بل لابد من إيجاد المواطن الذي يديرها ويسيرها ويصحح مسارها ولن يتمكن من القيام بذلك إلا إذا كان يتمتع بالسلام البدنية والذهنية والاجتماعية، ومن ثمة يعكس الحالة الصحية للمجتمع التي تحدد انطلاقا من ثلاثة عوامل وهي:[2]

☑ الاوضاع الاجتماعية.

☑ الاوضاع البيئية (نظافة الماء والهواء والتربة).

☑ مدى فاعلية نظام الرعاية الصحية (طبيعة الممارسة الصحية ونوعية الخدمات المتوفرة).

وعليه ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن تعريف الحالة الصحية لأي بلد يقوم على عدد من المؤشرات والمتمثلة في:[3]

1. **معدل وفيات الرضع:** هو عدد الوفيات سنويا من الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة (لكل ألف طفل يولدون أحياء).

---

[1] وسيم حرب، إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 342.

[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "تقرير التنمية البشرية"، 1990، ص 12.

[3] عيسى محمد الغزالي، "إقتصاديات الصحة"، المعهد العربي للتخطيط–الكويت–، ع22، السنة الثانية، أكتوبر2003،ص10.

2. **معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:** وهو متوسط العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف يولدون أحياء خلال السنوات الخمس السابقة).

3. **العمر المتوقع عند الولادة:** وهو عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها الطفل الحديث الولادة.

وقد عرفت المنظمة العالمية للصحة الصحة على أنها: "حالة التكامل الجمالي والعقلي والاجتماعي للفرد وليس مجرد الخلو من الأمراض والعاهات".[1] وعليه ومن خلال هذا التعريف المقدم من طرف منظمة الصحة العالمية فالصحة لا تعني انتفاء المرض فقط، بل هي حالة من التوازن التام والكامل، أي أن للصحة ثلاثة أبعاد ومكونات مترابطة بعضها ببعض ونقص أي عنصر من هذه العناصر ينتج عنه عدم اكتمال الصحة. أما فيما يخص السياسة الصحية فيشير تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى أنها "مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية المعلنة في مجال الصحة تصاحبها مجموعة من الأفعال المتجسدة في قرارات تشريعية وتنفيذية وبرامج العمل المقترحة للحكومات، تحدد كيفية صنع الأهداف العامة الصحية المصحوبة بكيفية التنفيذ والإدارة للخدمات الصحية مع انخراط الحكومة وتأثيرها في نشاطات كل من القطاعين الخاص والعام في المجالات الصحية، بغية تحقيق الأهداف العامة بكفاءة وفاعلية".[2]

ولقد تميزت الفترة الأخيرة في الجزائر باسترجاع الأمن إلى حد كبير بعد سنوات من الفوضى والأعمال التخريبية التي طالت حتى الصيدليات، ومن أجل تجاوز تلك الآثار حددت الجزائر أولويات القطاع، وذلك من خلال العديد من المخططات التنموية، منها قصيرة المدى ومنها المتوسطة المدى وأخرى طويلة المدى.

---

[1] أحمد فايز النماس، الخدمة الاجتماعية الطبية، بيروت: دار النهضة، 2000، ص 39.

[2] عمر خروبي بزارة، "إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999-2009، دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية – الإخوة خليف بالشلف-"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011)، ص 14.

1- المخططات التنموية قصيرة المدى من (2000-2003): حيث تم من خلال هذه المرحلة تحديد عدة نقاط تتمثل في:[1]

☑التشاور مع مختلف الفاعلين في قطاع الصحة بشأن مشروع الإصلاح.

☑إعداد ومباشرة العمل في برامج الاتصال الاجتماعية، والخاصة بإشراك السكان في المباحثات والمناقشات حول السياسة الصحية، ودعم وتوطيد المشاركة من أجل التكفل بحل مشكل الصحة في الجزائر.

☑مراجعة قانون رقم 85-05 الخاص بحماية وترقية الصحة.

☑مراجعة الاتفاقيات المبرمة مع صناديق الضمان على المرض.

☑دراسة وإعداد الحسابات الوطنية للصحة.

☑القيام بمباحثات مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص إصلاح الدراسات الطبية والشبه الطبية، والتحكم في مناهج التكوين وإعطاء الأولوية في التكوين إلى الطب المتخصص من أجل الاستجابة إلى الاحتياجات الوطنية.

☑إعداد البطاقة الصحية ودراسة المخططات الصحية الوطنية الجهوية.

☑إعداد برامج وطنية لمحاربة الأمراض المزمنة (أمراض السكري، أمراض الربو، أمراض القلب والشرايين، أمراض السرطان، ...إلخ) وذلك بتفعيل برامج الوقاية من الأمراض.

☑تدعيم برامج النظافة في الأوساط الاستشفائية.

إضافة إلى كل هذه الإجراءات التي جاءت بها هذه المخططات، عرف قطاع الصحة بداية جوان 2002 إضافة تسمية جديدة على الوزارة المسؤولة عن الخدمات الصحية ليتسع أكثر فأكثر مجال عملها ونشاطها، ألا وهي "وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات" والغرض منها الوقوف على أهم

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 77-78.

المعوقات التي تحول دون نمو هذا القطاع الإستراتيجي والحساس وإيجاد الحلول المناسبة لإنعاشه وعموما فإن سياسة الصحة في الجزائر في الوقت الحاضر تقوم على:[1]

☑إصلاح المستشفيات: أي ترقية التكفل الطبي والجراحي في الحالات المرضية الثقيلة التي تطلبت في السابق تحويلات إلى الخارج على عاتق ميزانية الدولة وتسببت في نفقات كبيرة للمؤسسة الصحية العمومية وإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة أي العيادات المختصة في مجالات طبية معنية.

☑تطوير العلاجات القاعدية.

☑تشجيع الصناعة الصيدلانية القاعدية في مشاريع الاستثمار والشراكة.

2-المخططات التنموية المتوسطة المدى من2003 إلى غاية2005: حيث تم من خلال هذه المرحلة:[2]

☑ اختيار أسلوب العمل والوسائل الواجب توفيرها من أجل تحقيق التوازن بين التغطية الصحية الشاملة ومستوى التمويل.

☑ وضع شبكة متعددة المراكز من اجل الكشف عن الأمراض المزمنة وتنظيم طرق التكفل بالمرض.

☑ تطبيق القوانين الأساسية الجديدة للمؤسسات الصحية والتي تكرس أكثر على الاستقلالية في التسيير.

☑ تطبيق القواعد الضرورية للوصول إلى تحقيق 45% على الأقل من الاحتياجات الوطنية للأدوية الضرورية.

☑ إعداد وتطبيق البرامج المحلية للمخططات الصحية.

☑ تحديد ميزانية المنح والموارد.

وتشير الإحصائيات الواردة من وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لسنة 2005 الى وجود أكثر من 50000 طبيب و300 مستشفى و1500 قاعة علاج إلا أن التغطية الصحية في الجزائر لا تزال

---

[1] Ministère de la santé: "Séminaire sur le développement d'un système national de santé", Expérience Algérienne, Alger, 1994, p 61.

[2] عمر خروبي بزارة، المرجع السابق، ص ص 78-79.

هشة وتعرف نقائص كبيرة،[1] وهو ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تبني مخططات طويلة المدى نظرا للقصور في المخططات السابقة الذكر.

3- المخططات التنموية طويلة المدى من (2005-2009): والتي جاء فيها:[2]

☑توفير الوسائل الضرورية لسير المراكز الجهوية من أجل تقديم خدمات صحية عالية التخصص (الأمراض السرطانية، أمراض القلب، نقل الأعضاء، الأمراض العصبية).

☑تكييف بعض المصالح الصحية للوقاية، والتكفل بالأمراض المرتبطة بشيخوخة السكان.

☑تقييم هذه الأنشطة وتحديد المعوقات ووضع الأولويات.

☑تدعيم مخططات الحماية والوقاية من أمراض الإيدز SIDA ...إلخ.

إضافة إلى كل هذه المخططات، وفي سياق ذي صلة تضاعفت ميزانية التسيير لقطاع الصحة خلال الفترة (2000-2009) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 03: تطور إعتمادية التسيير لقطاع الصحة في الجزائر (2000-2009)

السنـــــــــــــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاعتمادية (مليار دينار)	33,90	38,32	49,11	55,43	63,77	62,46	70,31	93,55	129,20	178,32

المصدر: قوانين المالية (2000- 2009)

من خلال هذا الجدول نلاحظ تضاعف ميزانية التسيير لقطاع الصحة خلال هذه الفترة (2000-2009) بأكثر من خمس مرات، حيث انتقلت من 33,90 مليار دينار سنة 2000 إلى 178,32 مليار دينار سنة 2009.

ومن جهة أخرى خصص لقطاع الصحة في إطار برنامج التنمية للفترة (2010-2014) حيز هام ضمن الأهداف الانمائية، خاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل، حيث استفاد هذا القطاع في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2010-2014) من غلاف مالي قدره 619 مليار دينار بهدف إقامة نحو

---

[1] حسين الطاهري، الخطأ الطبي والخطأ العلاجي في المستشفيات العامة، الجزائر:دار هومة للطباعة النشر،2002، ص23.

[2] عمر خروبي بزارة، المرجع نفسه، ص 79.

1600 منشأة طبية بين مستشفيات، مراكز طبية متخصصة، عيادات متعددة الخدمات وقاعة علاج. أما فيما يتعلق بتكوين ممارسي الصحة فمن المبرمج خلال هذه الفترة (2010–2014) إنشاء 17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي.[1]

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التطور الذي يشهده الواقع الصحي في الجزائر ساهم في تحقيق معدلات ايجابية في عملية التنمية، والتي بدورها تعود بالإيجاب على الظاهرة الإرهابية، ومن ثمة تراجع وتقلص عدد الجماعات الإرهابية في الجزائر والتي عانت منها لمدة عشرية كاملة.

[1] عياش بلعاطل، سميحة نوي، المرجع السابق، ص 15.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى آليات تفعيل المقاربة التنموية لمكافحة الإرهاب في الجزائر وتوضيح مدى أهمية هذه المقاربة التنموية الشاملة في تحقيق الأمن والسلم والاستقرار من خلال مكافحة الإرهاب حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن مكافحة الإرهاب في الجزائر لا تقتصر على المواجهة العسكرية والطرق القانونية فحسب.
- توافر جميع الآليات التي تم التطرق إليها من خلال هذا الفصل والتي من شأنها أن تساعد في القضاء على هذه الظاهرة.
- مدى أهمية التوفيق بين الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتكامل فيما بينها لتشكيل سياسة موحدة في مكافحة الإرهاب الأعمى، خصوصا أن التجربة الجزائرية قد أثبتت فشل الحل الأمني في القضاء لوحده على ظاهرة الإرهاب.

لقد سعت هذه الدراسة من خلال مختلف مراحلها إلى فهم وتحليل العلاقة أو الدور الذي تلعبه المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب، والتي تم التركيز فيها على التحديد المفاهيمي للتنمية والإرهاب وكذا التطرق إلى تحليل الحركيات السببية للأزمة الأمنية في الجزائر، ثم التطرق إلى جوهر الموضوع من خلال آليات تفعيل المقاربة التنموية لمكافحة الإرهاب في الجزائر.

ومن خلال التحليل والربط تم التوصل إلى أن تحقيق تنمية شاملة مرتبط وبدرجة كبيرة بالأمن، لأن تحقيق الأمن والسلم مرتبط بالمسائل التنموية، خاصة على المستوى الوطني والإقليمي ومن ثم تأثيره على السلم الدولي.

تبعا لإشكالية الدراسة والتي تمحورت حول: **كيف تساهم المقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب على ضوء حالة الجزائر** ؟ تم اختبار الفرضيات المطروحة.

الفرضية الأولى: كلما تراجع مستوى التنمية كلما زادت حدة الأعمال الإرهابية. أثبتت صحة هذه الفرضية لأن التراجع في مستويات التنمية سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الأعمال الإرهابية.

الفرضية الثانية: كلما تم الاعتماد على المقاربة الشاملة للتنمية كلما تراجعت حدة الأعمال الإرهابية. أثبتت صحة هذه الفرضية لأن تحقيق تنمية شاملة سيؤدي بالضرورة إلى تراجع حدة الأعمال الإرهابية ومن ثمة تحقيق الأمن.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

☑أن العلاقة بين المقاربة التنموية والإرهاب هي علاقة تلازمية، لأن مكافحة الإرهاب تعتمد بالأساس على مدى تطبيق سياسات التنمية، كما أن تحقيق تنمية شاملة يمكن أن يكون شرطا أساسيا لكبح الإرهاب، كما أن تحقيق الأمن والاستقرار هو الآخر شرط أساسي لتحقيق التنمية وبالتالي مدى الارتباط بين الأمن والتنمية، أي أنه لا تنمية دون أمن ولا أمن دون تنمية.

☑إن التنمية قائمة على مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي أكسبتها المزيد من الأهمية في ضوء التغيرات والتحولات الجديدة من المفاهيم، حيث أصبح لها دور بارز في مكافحة الإرهاب، وأي فشل في

برامج التنمية يؤدي إلى إنتاج ظاهرة الإرهاب، هذا لأن التنمية للناس ومن قبل الناس ولأجل الناس ومن يقوم بهذه الأعمال الإرهابية هم هؤلاء الناس، لأن الإرهاب أصبح خيار لهؤلاء الأفراد المحرومين والمهمشين والمستبعدين في مجتمعاتهم.

☑إن الدور المهم للمقاربة التنموية في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار قائم بالأساس على مدى نجاح البرامج التنموية ودورها في معالجة القضايا الأمنية وخاصة منها الإرهاب، لأن تحقيق الأمن لم يعد يقتصر على منع اندلاع الحروب والحد من النزاعات والتغلب على الأزمات، وإنما تعدى ذلك ليؤكد على تحقيق تنمية شاملة، وذلك من خلال تقليص نسب الأمية والفقر وتطوير مؤشرات التعليم والبحث العلمي وغيرها من المؤشرات.

☑مكافحة الإرهاب وفقا للتجربة الجزائرية المهمة في هذا المجال، تم إثبات كونها لا تنطلق فقط من أسس سياسية، بل يجب أيضا الاهتمام بالمستوى الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والأوضاع الاجتماعية للشعوب، وذلك وفقا للبرامج التنموية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001، أي بعد خروجها من الأزمة المتعددة الأبعاد التي عرفتها على مدار عشرية التسعينيات إثر توقيف المسار الانتخابي عام 1992.

☑تأكيد الحكومة الجزائرية على ضرورة تكامل آليات السياسية – الأمنية والاقتصادية وكذا الاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال تجانس عناصر التنمية وفق سياسة التشغيل، التعليم، الصحة، وذلك من أجل القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة– الإرهاب– بشكل فعال ومن جذوره.

1. المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أبو طالب حسن، مدخل لدراسة سياسة ليبيا العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 1996.

2. البداينة ذياب موسى، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، الرياض: جامعة نايف العربية 2010.

3. الجهماني تامر إبراهيم، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2002.

4. الشايب خالد، التحدي: عبد العزيز بوتفليقة وحصيلته، تر: عبد الرحمان كابوية، الجزائر: دار الحكمة 2004.

5. الطاهري حسين، الخطأ الطبي والخطأ العلاجي في المستشفيات العامة، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2002.

6. العسل إبراهيم، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.

7. العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط2، القاهرة: دار الشروق والتوزيع، 2001.

8. العكرة أودنيس، الإرهاب السياسي، ط2، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983.

9. العمار منعم، الجزائر والتعددية المكلفة، في كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفية السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

10. العياشي وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2006.

11. الكنز علي، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية– التجديد– القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

12. الكيلاني هيثم، الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل، دمشق: دار الشرق، 1997.

13. المدني توفيق، التوتالبيارية الجديدة والحرب على الإرهاب، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب 2003.

14. النماس أحمد فايز، الخدمة الإجتاعية الطبية، بيروت: دار النهضة، 2000.

15. بالحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992–1997، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

16. براجل علي، إتجاهات الإصلاح التربوي ومشكلاته في العالم العربي، وهران: دار الغرب، 2002.

17. بلحسن عمار، المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، من كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

18. بن عيسى محسن بن العجمي، الأمن والتنمية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

19.بهلول حسن، الجزائر بين الازمة السياسية والاقتصادية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.

20.بوعزة الطبيب، نقد الليبرالية، الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2009.

21.بوعشة محمد، أزمة التعليم العالي في الجزائر والوطن العربي، بيروت: دار الجيل 2000.

22.جواد محمد الحمد وآخرون، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

23.حرب وسيم، إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية 2010.

24.حريز عبد الناصر، الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية، مصر: مكتبة مدبولي، 1996.

25.حسن الله، البترول العربي: دراسة اقتصادية وسياسية، القاهرة: دار النهضة، 2003.

26.حنين المحمد جوادي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، ط3، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004.

27.سعيد محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992).

28.شكري عزيز، أمل يازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر المعاصر 2002.

29.صدوق محمد، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

30.عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث 2010.

31.عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية –الحوارات النظرية الكبرى–، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008

32.عبد الجابري محمد وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995.

33.عز الدين بن عبد الله، الوئام المدني ضرورة وفريضة، الجزائر: شركة زاعياش للطباعة والنشر 1999.

34.عنصر العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في كتاب: الأزمة الجزائرية الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

35.عنصر العياشي، سيسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، القاهرة: منشورات المركز العربي للبحوث ودار الأمين للنشر والتوزيع، 1999.

36.فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية– دراسة نقدية مقارنة على ضوء النظريات المعاصرة، السلمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

37.موريس إريك، الآن هو، التهديد والرد عليه، تر: أحمد ج محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

38.ناصر دادي عدوان، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل في برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

ثانيا: الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 08/99 المتضمن استعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد 39، 1999.

ثالثا: التقاريـــر

1. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية، تقرير حول: حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، 2008.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1990.

3. وزارة الشؤون البلدية والقروية، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، 2005.

رابعا: الدوريات

1. أبراش إبراهيم، "الإرهاب: إشكالية في تعريف لا في محاربته- إرهاب الأقوياء ودفاع الضعفاء"، مجلة رؤية، السنة الثانية، ع 17، مارس 2002.

2. أبو زنط ماجد، عثمان غنيم، "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، المنارة، المجلد 12، ع 01، 2006.

3. البرلماني المنبر، "المصالحة الوطنية... من الأزمة إلى الوئام والمصالحة... لبنان نموذجا"، الفكر البرلماني، ع 07، ديسمبر 2004.

4. الغزالي عيسى محمد، "اقتصاديات الصحة"، المعهد العربي للتخطيط –الكويت-، ع 22، السنة الثانية أكتوبر 2003.

5. المصالحة محمد، "التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب"، المجلة العربية للعلوم السياسية.

6. بن دبيل سرحان، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998"، مجلة العلوم الإجتماعية، م 28، ع 04، 2000.

7. بوحفص حاكمي، "البطالة بين التحدي والإحتواء: حالة الجزائر"، مجلة الإقتصاد والمجتمع، ع 6 2010.

8. بوشناقة شمسة، "النزاع البيئي والعلاقات شمال-جنوب"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع 05، جوان 2011.

9. حماني أنيس، "الجزائر ورهان السلام الأمريكي"، قضايا الدولة، السنة 7، ع 330، 29 أفريل 1996.

10. راتول محمد، "التقدم في مجال التنمية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس)، ع 01، السداسي الثاني، 2004.

11.رواب عمار، غربي صباح، "التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2011.

12.سعدون محمد عبد المحسن، "الأسباب الدافعة لجرائم الإرهاب"، المعهد التقني/ النجف الأشرف.

13.عوض عثمان، "الإتحاد المغاربي ومشكلة التوافق"، السياسة الدولية، السنة 26، ع 102، أكتوبر 1990.

14.عميمور محي الدين، "الجزائر دولة المصالحة ومصالحة الدولة"، الحدث العربي والدولي، ع 51 أفريل 2006.

15.كربالي بغداد، "نظرة عامة على المتحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 08 جانفي 2005 قسم علوم التسيير، جامعة محمد خضير– بسكرة.

16.لعقاب محمد، "من عهد الصقور إلى هديل الحمام"، جريدة الأحرار الثقافية، ع 06، سبتمبر 2000.

17.نشوان الحمو، "مع اقتراب موعد الانتخابات... المجتمع الجزائري... في حالة ترقب"، أسرار الشرق الأوسط، ع 92، 2004.

خامسا: الدراسات غير المنشورة

1.الحربي بدر بن عبد العالي، "دور الحس الأمني في مكافحة الإرهاب"، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007.

2.المهيزع خالد عبد العزيز، "دور التنسيق في فاعلية مكافحة الإرهاب"، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006.

3.بزارة عمر خروبي، "إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999–2009، دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية–الإخوة خليف بالشلف–"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر– 3، 2010– 2011.

4.بوجلطية بوعلي أحميدي، "سياسة مكافحة الإرهاب في الوطن العربي- دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر2، 2009- 2010.

5. بوضياف محمد، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2008.

6.بوعافية محمد الصالح، "التبعية وانعكاساتها على التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر 1979-1992"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000.

7.بوفليح نبيل، "أثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية: دراسة حالة برنامج دعم لإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 المطبق في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، 2004.

8.حكيمي توفيق، "الحوار النيوواقعي- النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصين- دراسة الرؤى المتقاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2007-2008.

9.خنفر نهاد عبد الإله عبد الحميد، "التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامين 2001- 2004"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005.

10.زرنوج ياسمينة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تقييمية-"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

11.زروالة رفيق، "تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية- دراسة حالة جامعة قسنطينة-"، رسالة ماجستير في تسيير المؤسسات، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطية، 2004.

12.زوني إيمان، "دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية– دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010–2011.

13.سعودي محمد، "أبعاد تطبيق برنامج دعم النمو على الواقع الاقتصادي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشلف 2005– 2006.

14.شيباني إيناس، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن–دراسة تحليلية مقارنة–"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009–2010.

15.شيخاوي سنوسي، "هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999– 2010"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2010/2011.

16.عروس ميلود، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر–مقترب تحليلي تقديمي–" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي الإداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007/2008.

17.عقون سليم، "قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية–"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009.

18.عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008–2009.

19.غارو حسيبة، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر- 1997-2007"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2012.

20.غرزي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر- دراسة قساسية تحليلية-"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية- تخصص تسيير الموارد البشرية-، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

21.قبي آدم، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988-1999"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

22.مرداسي حمزة، "دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-" رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009- 2010).

23.مريبعي سوسن، "التنمية البشرية في الجزائر- الواقع والآفاق-"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري 02- قسنطينة، 2013.

24.منصوري النور، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منضور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009.

25.ميهوب يزيد، مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي، مذكرة ماجستير للعلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، قسم الحقوق، جامعة سطيف، 2006.

سادسا: الملتقيات العلمية

1. أحمية سليمان، "السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى العلمي حول: السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي- سعيدة-، يومي 26- 27 أفريل 2009.

2. بلعاطل عياش، سميحة نوي، "آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، يومي 29-30 مارس 2013.

3. بوضياف مصطفى، "تحديات التشغيل في أسواق العمل- خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي"، منطقة العمل الدولي: المركز الدولي للتدريب، 30 نوفمبر- 3 ديسمبر 2008.

4. زدام يوسف، "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية -مقاربة ثقافية-" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وآفاق، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 16-17 ديسمبر 2008.

5. زريق كمال، عمار أبو زعرور، "التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف، يومي 29- 30 أكتوبر 2001.

6. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، "إنطلاق التنمية بين النظريات الوصفية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي- غرداية- يومي 23-24 أفريل 2011.

7. عثماني، بوحمان، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مؤتمر بعنوان: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي

خلال الفترة 2001-2014 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي11 و12 مارس 2013.

8.قومي عبد الحميد، عايب حمزة، "سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. الفقيه جميل حزام يحي، "مفهوم الإرهاب في القانون الدولي"، دراسات يمنية. تاريخ تصفح الموقع: 2015/01/10 http//www.ycsr.org/derasat-yemenia/issue-93/mafhoom.pdf

2. الهواري محمد، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج"،موقع حملة السكينة. تاريخ تصفح الموقع: 2015/01/28 http//www.assakina.com/fibs/books/book26.pdf

3. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، "استفتاء المصالحة الوطنية"، مقال مأخوذ عن الموقع: بتاريخ: 2015/03/15 http/www.porgar.org/ara…/gonerns/2005issue3/Alegria.http

4.صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/01/19 http//www.revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/1346

5. عبد الحميد مهري، "يجب أن يستمر البحث عن طريق المعالجة الوطنية"، مقال مأخوذ عن الموقع: بتاريخ: 2015/03/15 http/www.algeria–voice.org/errai2140/hauptteil-errais310.5

6. عدنان وديع محمد، قياس التنمية ومؤشراتها. تاريخ زيارة الموقع: 2015/02/12 http://www.4geography.com/vb/showthread.php?=9145,p13.

7.منصر جمال، "التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على مفهوم الأمن"، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار- عنابة. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/01/18 https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc

2. المراجع باللغة الأجنبية:

☑ **باللغة الفرنسية:**

1. Stora Berymun, ‘’Conflicts en champs politiques en Algeria’’, Politique Etrangere, 1995.
2. Lamchichi Ilderrahim, L’algérie en crise, paris: edition l’harmattan, 1999.
3. Ministére de la santé: Séminaire sur le développement d’un system national de santé, expérieme, Alger, 1994.

☑ **باللغة الإنجليزية:**

1. DanelS.Papp, contonporary International Relation: Frame Works For Understanding 4 thed, Newyork: Mcmillon College Publishing Company, 1994, PP 576-577.
2. Karln.Deutsh, The Analysis Of I, ternational Reation 3rd, U.S.A: Prentice-Hall International, 1988.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور البطالة خلال الفترة الممتدة من (2011-1999)	85
02	تطور اعتمادية التسيير لقطاعات التعليم في الجزائر (2000-2009) "بمليار دينار"	91
03	تطور إعتمادية التسيير لقطاع الصحة في الجزائر (2000-2009)	98

المحتويات	الصفحة
مقدمـــــــــــــة	أ ـــ ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية والإرهاب	1 - 33
المبحث الأول: ماهية التنمية	1
المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية	1
المطلب الثاني: مفهوم التنمية	6
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية	8
المبحث الثاني: ماهية الإرهاب	12
المطلب الأول: تطور مفهوم الإرهاب	12
المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب	17
المطلب الثالث: دوافع وأسباب الإرهاب	19
المبحث الثالث: الأسس النظرية المفسرة للعلاقة بين التنمية والإرهاب.	24
المطلب الأول: النظرية النيوواقعية	24
المطلب الثاني: النظرية النيوليبرالية	28
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: تحليل الحركيات السببية للأزمة الأمنية في الجزائر	34 - 55
المبحث الأول: الأسباب الداخلية للأزمة الأمنية في الجزائر	34

المحتويات	الصفحة
المطلب الأول: الأسباب السياسية–الأمنية	34
المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية	38
المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية	42
المبحث الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة الأمنية في الجزائري	46
المطلب الأول: الأسباب الإقليمية	46
المطلب الثاني: الأسباب الدولية	49
خلاصة الفصل الثاني	55
الفصل الثالث: آليات تفعيل المقاربة التنموية لمكافحة الإرهاب في الجزائر	56 - 91
المبحث الأول: الآليات السياسية – الأمنية	56
المطلب الأول: قانون الرحمة / تدابير الرحمة	56
المطلب الثاني: قانون الوئام المدني	59
المطلب الثالث: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية	63
المبحث الثاني: الآليات الاقتصادية	67
المطلب الأول: تعزيز دور الاقتصاد الوطني	68
المطلب الثاني: سياسة التشغيل	73
المبحث الثالث: الاليات الاجتماعية والثقافية	79
المطلب الأول: سياسة التعليم	79

المحتويات	الصفحة
المطلب الثاني: السياسة الصحية	85
خلاصة الفصل الثالث	**91**
الخاتمة	**92**
قائمة المراجع	**94**
فهرس الجداول	
فهرس المحتويات	